

نتائج زيارته

1

قد دخلت على السيد الشاذلي

من فضل الله عليه

449

| | |
|----------------------------|----------|
| Süleymaniye U. Kütüphanesi | |
| Kış. I | H. Hüsnî |
| Yeni | |
| Eski Kayıt No | 7449 |



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني وفضلها على
سائر الاصوات بنظم درر حروف المباني وبفضلها رفع الخطا
عن الامة عامة وتكونية كانت الافعال تامه ولا تسع ظروف
الكتابات ترفيع موصولات تملأه ولا تاتي بالاشارة اظهار
مظهرات الاله والصلوات والاسلام على من اوى جوامع الكرامين
الموسلين محمد الذي ابرهن حجج الدين للعالمين وعلى آله
الجازمين الهاملين بمرفوعات احكامه والتمنازين عن اهل
الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه اللهم اجعل
صدورنا مصد صافات الكرام واصرف جوارحنا عما
منع في الاسلام وابذل مغفرتك عما جئنا به غلطا واجمنا
مع الموحدين من القائلين شططا **اما بعد** فيقول العبد
الفقيه الى لطف رب القدير الشيخ مصطفى بن حمزة اسكنها الله
بفضلها في الجنة ان كتاب اظهار الاسرار للفاضل صاحب بيان
الانظار بديع الفضل في الاعصار ما رأت مثله الابصار
خلف السلف الاخبار سند الخلف الاخبار مولانا الشيخ
محمد المحقق الحاقاني بان الحقائق والخبر الجليل الموفق الرباني
الشهير المعروف بالبركوي الفاضل بالموال توفي اسكنه الله في
جنة مفتحة الازهار ووارثه في كنه تجري من تحتها الانهار
لما كان مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة وعبارات

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفقيه
المصطفى بن حمزة
الطوسي
الذي هو
صاحب
البيان
الفاضل
صاحب
الانظار
الذي هو
صاحب
البيان
الفاضل
صاحب
الانظار

الفاصل بين النقطتين

لطيفة ورموز خفية ومرتبا بالترتيب البديع ومنكبات
الاساليب البريعة ومقصودا على محض الفوائد ومعدوقا
هو كالزوائد مع غاية الاقتصار ونهاية الاختصار وهذا
طراز الامطار في الاقطار وصار كالامثال في الاعصار
ونال في الاقايح خطا من الاشهار اشهر الشمس في نصف النهار
وكان اظهار اسرارها والتحق في الاعوار قد وقف في اقد الطمان
النار سنلني بعض الاخوان واخص الخلد ان اكتب لهم شرحا
يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض والعووضات
من معانيه ويبين ماله وماله وما فيه مشتملا على نكت
دقيقة ورموز خفية موجزة غاية ايجاز بلا اخلال تسهلا
للضبط والحفظ بلا املول فقلت لهم اني قد وهنت العظم مني
وهنت الطبيعة والقوى وضاقت لقطيعة الحوى وحب
ولا زبني عن العمل وحب وفاريتي علة الاجل مع كبر
واني وانتشار جناني من ثبات وجول واين الصفا هي
ايقاع الامل وقد صدر مني الوعد بمنزلة العهد في اثناء هذا
الكلام اني ان وهب لي رب ولاد كبرا اصرف عنان الهمة نحو هذا
المرام ثم وهب لي رب ولاد سميا لخير الانام اعادوا الافتراح على
وجه الاهتمام فظرت لوكرز الاعتذار والالتماس لوصول الى
اصحاب الخافين بسايس فلا حرج لي ان ليس فيه فلاح سوى انفس
حاجتهم وانحاج فظرت الى ما عندكم من البصاعة فوجدتها
مرجاة غير اني اهتم بان الضرورات تمنع المحظورات فشعرت
فيه معذرة فان التروع في مثل هذا من الفطاعة كما ان كتابة
الاسل من الضياعة ولكن نصرت الى من هو عليه هيت

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفقيه
المصطفى بن حمزة
الطوسي
الذي هو
صاحب
البيان
الفاضل
صاحب
الانظار
الذي هو
صاحب
البيان
الفاضل
صاحب
الانظار

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفقيه
المصطفى بن حمزة
الطوسي
الذي هو
صاحب
البيان
الفاضل
صاحب
الانظار
الذي هو
صاحب
البيان
الفاضل
صاحب
الانظار

وليس من مكن عليه بعيدا وتوكلت على الخى الذى لا يموت وكل
حي غيره يموت ومن توكل على الله فهو حسبه ومن يدعو
صدقا فهو محبه ثم لما وهب شقيقه عبدا لله لوعده الكريم
بقوله تعالى لن شكرتم لا زيدكم بفضل العظم لرو عليا
الاقدم على وجه الاهتمام فلما تم الامام بعون الملك الفضا
سميته بنتائج الافكار سالوا منه ان يتفع به هذا الولي الذين
وساز الطلاب ويكون لنا ذخرا لوفاء الحساب ثم اقضى
الحكمة الالهية انتقاها الى دار الآخرة انا لله وانا اليه راجعون
لا يسئل عما يقبل وهم يسألون جعل الله بفضل جنة المأوى
لها ماوى وجعل كل منها فرطا شافعا شفعا وذر لنا
فى العقبى والمرجون خزان الصفات ان لا ينسوها من الدعاء
لانها كالمسألة الغاية لهذه المسألة يستجيب من وعد الاستجابة
لمن دعاه لئن ادرت في نظمي قورا ووهنا في بيان المعاني
فلا تنسب نفسي ان قصي على مقدار تشييط الزمان
ولما اراد الافتتاح بالسبيل والحمد لله كما هو أسلوب الكتاب
المجيد وعليه الاجاع في دفتر الحقيق والجديد صيانة لما يقفه
عن الاقطعية والاجمية على ما نطق به المقالة القاسمية
على قائلها الصاولة الاحدية والتسليمات الابدية قال

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله معني لغوي
وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا وعرفي
وهو فعل يشعر تعظيما للمفعول قصد الشكر ايضا معني لغوي
وهو فعل ينبى عن تعظيم المفعول قصد الانظار على الشار وعرفي
وهو وصف العبد جميع ما اتم عليه الى ما خلق له في المرح هو

الى وصف العبد جميع ما اتم عليه الى ما خلق له في المرح هو
الوصف

هذا هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر تعظيما للمفعول قصد الشكر ايضا معني لغوي وهو فعل ينبى عن تعظيم المفعول قصد الانظار على الشار وعرفي وهو وصف العبد جميع ما اتم عليه الى ما خلق له في المرح هو

الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل يشعر بالجميل
فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبالعقل والافهام
وغيره اختياري او غيره والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح
ومن وجهه من الحمد العرفي والشكر اللغوي واعلم من وجهه منها
ومباين للشكر العرفي بحسب الجمل واعلم مطلقا منه بحسب الوجه
والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجهه
من المدح واخص من وجهه منه والشكر تعرفي مباين للمدح بحسب
واخص مطلقا منه بحسب الوجه كذا في امعان شرح المص
للمقصود ولا مذهب للجنس او الاستغراق ايا ما كان فقرب
المسند اليه تخصيصه بالمسند كافي التوكل على الله والكرم
في العرب فيكون جميع افراده متصفا بالمسند وما في الاستغراق
فظم واما في الجنس فلان المسند اليه هو الماهية في نفسها
لا في ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية كافي قولنا الاربعة
زوج فلا يوجد فرد من الحد بدون الانصاف بالكيونة لله تعالى
كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الانصاف بالزوجية وما في
غير الله تعالى هو اوف اجمع في الحقيقة اليه تعالى والمصراع اختار
الثاني في الامعان لظهوره في اداء المرام ولان معنى الاستغراق
يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى الجنس
اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الالفاداة اوفى وبمقام
الثناء اخرى فان قلت في اي معنى الحمد اعني الجنس
او الاستغراق يكون بعض الآخر خارجا عن التخصص الذي
يفيد تعريف المسند اليه بل هو للجنس او الاستغراق فلا يكون
حمد التخصص على وجه اكل قلت فان اردت الاكمال

الثناء الى ان كذا وكذا
الثناء الى ان كذا وكذا
الثناء الى ان كذا وكذا

الثناء الى ان كذا وكذا
الثناء الى ان كذا وكذا
الثناء الى ان كذا وكذا

الثناء الى ان كذا وكذا
الثناء الى ان كذا وكذا
الثناء الى ان كذا وكذا

الاجناس بالجنس
الاجناس بالجنس
الاجناس بالجنس

فعليت بعبور الحجاز اعلم ان الحامد في هذا تصنيفه اما حامد
لغة فقط ان لم يقابل حمد بنعمة او حامد لغة وعرفا وشكر لغة
ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشكر كذلك ان جعله جزء من
شكر عرفان صرف سائر ما انعم عليه الى ما انعم له كما صرح لسان
وذلك على مراتب الحامدين لله الام لا يستحق الا الاختصاص
عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات والصفة نحو قوله
لله والامر لله والثاني بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار
للكافرين والاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعم الثاني الاول
وهو اختيار ابن هشام لطايفه من تفصيل الاشتراك ذكره مولا
نور الدين صاحب الهوارى وهو المختار عند المصنف قال
في الامعان ان الام لا يختصص والله علم لذات واجب الوجود
واصله لا من الالهية اى يستتر ثم ادخل عليه الالف واللام
فجعل علما معها وحذف الالف في الخط للادى يكون على صورة
الفتح فلما ادخل عليه اللام وحذف هـ الوصل للادى ليتبين اللفظ
ولا يلازم لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا ما في اوله لام ثم
ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو ذكره في الامعان
رب العالمين اى ما لكم ومبلغهم الى كمال شينا فشيئا والعالم
اسم لما يعلم به كالحائى والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو
كل ما سواه من الجوهر والاعراض وانما جمع ليشتمل ما تحته من
الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون كسائر
اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والنفوس
وتناول الغرض على سبيل الاستنباط والصلابة هي في اللف
الدعاء او التعظيم تنوع بالاضافة الى محلها على ثلاثة انواع

4 تنوع الاجناس بالفصول فله قيل الصلاة من الله الرحمة ومن
الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت في عرف
الشرع من احد المعنيين الى العبادة بالخصوصة لتضمنها آيات
والمراد هنا المعنى الغوى المتنوع على الانواع الثلاثة ولا يهكلا
الحد في تحصيل الجنسية والاستغفار وافادة التخصيص ذكره
مولا ناصح الهوارى ومراده الله اعلم القصر الدعاء والاستغفار
العرفان جنس الصلاة او جميعها غير مختصة ببيتنا صلى الله عليه
وسلم ولذا قال في الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده في
بعض الافراد والظمان مراده انه للعهد الدهنى ويحتمل ان يكون
مراده ما اراد مولا ناصح الهوارى بالمعنى جنس الدعاء او جميعه وليس
التعظيم او جميعه واراد ان نازل على محمد ودعاؤه تكاذا
العلية معقبة تكاذا عليه السلام واحسانه تكاذا اليه وكذا
تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة والى
منه تقى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلاثة
لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا ربيكل منها في اطلاق
واحد لا اشتراك لفظا فضلا عن العموم فان قيل اذا عمل
الدعاء بعلى يكون للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير
كونها بمعنى الدعاء قلنا مختص بلفظ الدعاء قال
الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد في الاصل يقال
لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل على الافضل الرسل لكثر
خصاله الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى خفة عليه
الصلاة والسلام وانك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك

الارحمة للعالمين وآله اى اتباعه صحابة او غيرهم فلهذا ترك
 عطفا او تركه عليه السلام في تعليم كيفية التصلة عليه
 حيث والجلالة الصلواتية عطفت على الحديث بجامع الاولي ثانيا
 على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى
اجمعان تأكيد للدفع احتمال ان يرد منه البعض بحمل الاشارة
 على الجنس والتبني على انها الاستغراق وبعد اى بعد
 الفرغ عن البسمل والمحمدية والتصلية والواو اما ابتدائية فاما
 مقام اى او عاطفة له مع ساقية على الجملة السابقة بطريق
 عطف القصة على القصة فهذه الفاء رابطة لجواب اما
 المقدرة او الموهومة اجراء لها مجرى الحقيقة وسأله وهى
 الواسطة بين المرسل والمرسل اليه في اصال الاخبار
 والاحكام ثم طلقت في العرف على العبارات المؤلفة المشتملة
 على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني
 المدونة كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرها على
 القيلين لما فيها من اصال كلام المؤلف ومراد المؤلف له
 فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التى
 تتلى بعدا والتى بين الدقين وعلى الثانى يكون اشارة الى
 المعاني المرتبة الموجودة في الذهن اوفيه وفي الالفاظ وفيها
 وفي الكتابة ولو عكس لاحتج الى حذف المضاف في المبتدأ
 او في الخبر فافهم في بيان احوال ما يحتاج اليه كل معرب او في
 تحصيل ادراكها والتفصيل يطلب من الباب الاول اى كل من
 يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على قاعده النحو اذ من عرفه
 بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشدا لاحتياج هو

5 اى ما يحتاج اليه كل معرب اشدا لاحتياج ثلثة اشياء العامل
 والمعمول والعمل اذ ما لم يعمل العامل وكيفية عمله وشرايطه في
 اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعلة واما
 احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المدرك والو
 والتنبيه والجمع والمعرفة والتكرير وغير ذلك فليس لهذه الثابة
 ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها في اثنا بحث
 هذه الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع كلامه اى الاعراب
 انما قسمه بالتبني على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدر
 الذى هو الحدث وانما المقتضى ولا الاعراب حتى لا يحتاج الى
 التفسير لوافق الاولين في الحروف الاصلية واذا كان
 شدة الاحتياج اليها مقتضية كمال الاعتناء بشانها المقطع
 لبيان كل منها في باب على حدة فوجب ترتيبها اى جعل الرسالة
 ثابتة على ثلثة ابواب فعلى تعلق برج بلد تضمنين هذا اذا جعل
 على المعنى المغوى وهو جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت
 وان جعل على العرف وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير
 بعضها فلا بد له من معمول متعدي فيعتبر اجراء الرسالة فيتعلق
 على به باعتبار تضمنين القصص والاشتمال اى فوجبا اجراؤها
 مقصورة او مشتملة على ثلثة ابواب وقصرها او اشتمالها
 عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام
 اختلفوا في حقيقة تقييل انه حذف متعلق ما هو اجنبى عن الفاعل
 المذكور ويورد عليه انه هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمنين
 ودفع بانه لا يقد في تسمية قسم منه شائع في كلامهم باسمه
 وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى ورد بان المعنى المكنى

به قد لا يقصد ثبوته وفي التضمن لابد من قصد فحقا فان وقع
 ايضا بانه لا يحتاج له ان يبعد في انه يلزم في بعض الكتابات شي
 لا يجب في جنبها وليكن التسمية باسم خاص لهذا التميز وقيل هو
 عبارة عن ان يقصد بالمدكور معناه الحقيقي ولا يحفظ معنى آخر
 معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه
 ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم من جعل المتعلق معمولا
 من غير تقدير عامل آخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول
 او اعمال المذكور فيه من غير استعمال في معناه وهو بعيد انتهى كلامه
 قوله قد لا يقصد ثبوته اي تحققه في نفس الامر هذا الراد انما
 يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتأخرين من ان
 امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ما
 ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط لا تحققه واما
 على ما اختاره في شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه للتخصيص
 من ان تحققه شرط فلا يحتاج الى الدفع ولكن يراد ان الموضوع
 له في الكتابة لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكني عنه واما
 في التضمن فمعنى المذكور والمعنى المتضمن مقصود لذاته والاول
 فرض انهما ارادان باللفظ المذكور للزمان يراد بلفظ واحد في
 اطلاق واحد معناه الموضوع له وغير معالذاتهما وهو غير
 صحيح كما صرح به في شرح الفرائد والعلمية التفتازاني في
 التلويح فلا صحة لكونه كتابة فافهم قوله ومن غير تقدير لفظ
 آخر فلا يكون حذفاً حتى يريد الايراد المذكور **الباب الاول**
 الذي عهد جزء من الرسالة ولفظا او معنى كائن في بيان الحال
 العامل ومسوق له وجعل المعاني ظروفه لالفاظ بتقدير البيا

توسع شائع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شئ
 يحيط بها احاطة الظرف بمطروفة تجعل الالفاظ ظروفها
 لها حيث قالوا انها قولها بالمعاني باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد
 بزيادتها وتقص ببقصائها وقيل يصح هذا بتقديره ايضا
 فانهم يجعلون نفس المعاني محلا لالفاظ توسعاً حيث قالوا عند
 الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع
 له بمنزلة المحل للفظ والشئ الواحد لا يكون مستقراً في محل
 ومتجاوزاً عنه في حالة واحدة او في تحصيل ادراكاتها
 فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه والتحصي كما يحصل هذه المعاني
 من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شئ
 يحيط بها ويجوز ايراد اللوم ببدل في لوجود معناها هنا ايضا
 للتعليل كما في قوله تعالى فذلكم الذي كُتِبَ فيه فيقدر متعلق
 يصلح ان يكون معاولاً لما بعده فلا حاجة الى ما ذكر من التوسع
 في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنوية بالمباحث
 كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدومه لتوقف صحة اكثر
 تعريفات الممول على محيثة كاسنين ولشرفه لكونه مؤثراً
 بخلاف الممول فانه متأثر ولما كان البحث عن احوال العيا مل
 موقفاً على معرفته ومعرفة اقبامه ومعرفة ما موقوفة على اقبام
 الكلمة الموقوفة على معرفتها اذ بعضه ضل وبعضه سم وبعضه
 حرف اراد ان يقسم الكلمة او لا يعرفها ولكل قسم من اقبامها
 وبين كون كل منها عاملاً او بعضاً في اثباته ويعرف العامل
 ويقسم ثانياً فقال اعلم بخطاب عام اولا اي قبل الشروع
 في المقصود في الصحاح والقاموس اذ جعلت اول صفة

لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجله صفة صرفته
تقول لقيته عاما اول او اول معناه في الاول من هذا العام وفي
الثاني قبل هذا العام ان الكلمة لامها الجنس من حيث وجوده في
ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو لا فردا لا لماهية على ما هو
راى البعض والتعريف يعنى ضلي هذا في الضمير استخدام من
حيث هو هو وان التقسيم كالتعريف لماهية لا لا فردا على ما حققه
الفاضل عصام في اوان شرحه للكافية وتأوها للوحدة الشخصية
الكلمية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينهما وبين الجنس من
حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن الفرد وانما التنافي بينا
وبين المركب وبين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة
والكلام ما خردان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير في
القلوب وقال الشيخ الرضى وهو اشتقاق بعيد وهي الواو اعتراف
باللفظ هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شأنه
ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعرفه المشهور وهو ما يلفظ
به الانسان حقيقة او حكما وخ دورى توقف اللفظ على اللفظ
ولا مجال لهذا الجواب المشهور في امثاله وهو كون المراد ما في التعريف
لغويا لما عرفت انه الرضى فلا يصح تفسير الاصطلاحى به كما لا يخفى
كذا في الامتحان فخرج بالذوال الرابع كالحطوط والعقود والاشارة
والنصب عرفه بالذوال للتخصيص على الجنسية والماهية ولذا عدل
عن قوله وضع الى قوله الموضوع ولان اسم المفعول دل على المقصود
وهو البقاء في الحال المتبادر منه بخلاف الماضي فانه يفهم منه
الاستصحاب ولان الاصل في الصفة الافراد والوضع المطلق

تعيين شئ شئ متى أدرك الاول ففهم الثاني ولو نبير للعالم به
والوضع اللفظى نوعان تخصصى وهو تعيين لفظ معين بنفسه
لذاته وجوهر المعنى وجعله بازائه ونوعى وهو تعيين هيئة
افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع
الشخصى والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او متبادر
فهو فرع الوضع ذكره في الامتحان عدل عن التخصيص لان استعمال
الوضع بالذوال دون الباء ياباه ويشمل التعريف وضع المشترك
والمرادف بل تكلف قوله للعالم بى اليقين زائد على المشهور
ولا بد منه متعلق بفهم قوله هيئة افرادية كافي الافعال وائر
المشتقات والمصرف والمنسوب والمثنى والمجمع قوله او تركيبية
كافي المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهمات
كديز وميز ومقتضيات المطبع كاخ والمحرفات عن الوضع غلطا
كالمشوم المحرف عن المشوم فان المحرف الاول لم يقصد جعله
لمعنى بل قصد به تبوهم انه مجعول له وبقي المحرف لان احتياجه
الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكور
فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز فله وضع فيه لا تخصيا
ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل
موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من
العلاقات المعبر لكن هذا استعمال لا وضع وكقولنا نسجيه
وضعا فله مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص
الحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكنايات معنى هو في
الاصول مصدر يسمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول
الى ما يقصد بشئ او اسم زمان قال الفاضل العصام هو اقرب

الوجه بحسب المعنى لكن لا نظير لتحقيقه خرج به حروف
الجهاء الموضوع لغرض التركيب لا بإزاء المعنى ثم ان ذكره بعد
الوضع مع كونه داخل في مفهومه تصريح بما علم التزاما لآلات
دلالة التزامه مجورة في التعارض فعلى هذا يدعى عليه انه
يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لانه دلالة الوضع عليها التسمية
ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها الذك في مفهومه
كاسبق وللص في هذا المقام تحقيق مذكور في الامتحان ومن
اراد التفصيل فليرجع عليه لكن تتبع في هذه الرسالة ابن الحاجب
في ترك الدلالة لان لكل مقام مقال مفرد صفة لمعنى
وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فان قيل هذا يؤهم ان
اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان
اتصافه بل بالمعنوية انما هو تبع الوضع فيحتاج الى ان يركب
فيه تجوزا كما يركب في مثل من قتل قتيل وذا مما يجوز في
التعريف قلت لا يجوز فيه لان زمان وقوع الشبه الوضع
واتصاف المعنى بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة
وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع
وليس كذلك نعم الوضع تقدر ذاتي على الافراد بل على
المعنوية وذا غير معتبر في المجازية كما ان زمان القتل والمقتولة
واحد لان القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول الميت
القتل فالقتل حقيقة كما حققه المصنف فيما علقه على الامتحان
في بحث العطف فخرج بهذا المركبات كدائمة او غيرها ومثل
قائمة وبصري ماله معنى يدل جزء لفظه على جزءه لكن لشدة
امتزاجه بعد لفظا واحدا فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب

8 وضارب ومضروب لان صيغة كل منها كادته تدل على معنى فلا
يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها جمعا قلنا ان
الصيغة ليست بلفظ عند المصطلحات لان المختار عند من
من يجعل اللفظ نفس الصوت الكيف لا كيفية له كما هو مذهب
الشيخ ان سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج
مثل عبد الله علما لانه ماله معنى لا يدل جزء لفظه على جزءه وفي
هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثلثة ففعل
سمى باسم مدلوله التضمني وهو الحدث قدمه على الاسم على عكس
ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل لان كنه
عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به وهو اى الفعل ولما كان
فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة الثلاثة
بالهيئة وكان ظاهرا عبارة القوم وهي الاقتران باحد الازمنة
غير مفيد لذلك بل مفيد اقتران لفظه مع انه ليس كذلك ولذا
احتج الى التاويل التي ذكرت في الامتحان ومفيد الاقتران
المعنى فوجب ان يراد به المعنى التضمني الذي هو الحدث
وهو تكلف لا يشعر باللفظ عدل عنها فقال ما دل وما عا
عما كان الكلمة عنه فتذكر الضمير في دل باعتبار لفظه ومعناه
كما حققه الفاضل عصام لاعتبار لفظها حتى يكون التذكير اعتبارا
لفظه كما زعم الفاضل الجامي بهيئته وضعها اى دلالة وضع
او زمانه او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا
على احد الازمنة الثلاثة اى الماضي والحال والمستقبل بان
وضع هيئة افراجه له بوضع نوعي كما وضع مادة للحدث بوضع
شخصي ولكن لو نيكس دلالة عليه لنفسه بهذا الوضع كما ذكرها

نعم في الفعل

القوم لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم
 دلالة على الزمان أصلاً كما يخرج الاسم لأن منه ما يدل على
 الزمان أصلاً أيضاً كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه بما ذكره لا
 هيئته كأمس وغدا والآن وكذا الضبوح والغبوق وكذا يخرج
 أسماء الأفعال وأسماء الفاعل والمفعول لأن هيئته كل منها
 غير موضوع للزمان حتى يدل عليه وضماً بل انما يدل كل
 منها عليه عقلاً أو بعلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة فإنا
 قبل أن قولهم أن كلاً من اسمي الفاعل والمفعول حقيقة في
 الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعرون هيئته مفعول
 للزمان فينقض التعريف به متعاقبت معنى قولهم أنه
 حقيقة في الحال أنه حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا يتم
 كونه موضوعاً للزمان ولا يخرج الأفعال المنسوبة عن الزمان
 بحسب الاستعمال لدلالة الهيئته كل منها في الأصل عليه وضماً
 ويخرج نحو زيد يعلم لأن واضح الحكم لم يضع هيئته للزمان كما
 لا يخفى على من له أذعان فإن قيل إن المضارع لكونه دالاً
 على الزمانين يخرج بقوله بأحد الأزمنة الثلاثة فينقض
 التعريف به حتى أقلت ذلك ممنوع لانه لأحد الأزمنة في أصل
 الوضع والأشتر أن انما نشأ في الاستعمال ولو سلم الاشتراك
 فيه فالخروج ثم لأن الدال على الاثنين دال على الواحد ضمناً
 فالدلالة عليه أعم منه وأما إذا لم يكن مشتركاً أصلاً كان في
 أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً فلا إشكال ولما كان تمييز
 الأفراد بالخاصة أوضح منه بالحد وانتفاع المبتدئ بها أكثر
 منه بالحد وإن كان الحد أشرف لكونه من الذاتيات وانفع في

9 نفسه لا فائدة التمييز الذاتي ولذا قدمه وقال ومن خواصه
 خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قداي بعض خواص الفعل كلها
 لدخول مجموع هذه الأشياء الثمانية وهذا مبني على أن يكون الواو
 لعطف الجزاء على الجزء فالعطف قبل الحكم أو على أن حق المبتدأ
 التقديم مع ما يتعلق به فيقدم معه مقدماً فيكون الخبر لمجموع
 كما إذا كان معه مقدماً لفظاً كزيد وعمر وكبر في الدار وإن
 من التبعية والافلا دليل على بعضية المجموع التي هي المقصودة
 بل على بعضية كل منه على تقدير كون من التبعية وحين هي
 ليست بمرادة لكونها من أوضح الواضحات وعلى تقدير عدم بعضية
 فلا دليل عليها في اللفظ أصلاً وإن حصلت وانما قلنا أن
 دخول المجموع بعض منها لأن منها ما لم يذكر هنا كالأمازث
 الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التوكيد وهي
 جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي
 أما شاملة لجميع أفرادها أو غير شاملة وما ذكره هنا من القسم
 الثاني والحد لا يكون إلا شاملاً ودخول قد الأولي حدث
 الدخول لعدم الاحتياج اليه إذ يصدق تعريف الخاصة عليها
 كما يصدق عليه والايجاز مطلق والخاصة المطلقة لا تصدق
 عليها إلا بشرط الحمل فيها ذكره في الامتحان وجه الاختصاص
 كونها التحقيق لحدث الفعل أو تقليده أو توقعه أو تقريبه
 إلى الحال وشئ منها لا يتحقق إلا في الفعل فإن قيل ذلك
 معلوم من الاختصاص إذ لم يخبر به الواضع ولو عرف الاختصاص
 لزوم الدور قلنا ذلك بالاستقراء لا من الاختصاص فلا
 دور فافهم والسين أي الاستقبال بقرينة سوف وسوف

وبين حرفي تقبيل لكنه في الثاني زائد وجه الاختصاص
 كونها لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقبال
 وان لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم ولما لانها لتعليق الحدث
 الفعلي ولما لانها لتعليق الحدث الفعلي ولما لانها لتعليق الحدث
 تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه اما بالاضافة بتكبير
 المضاف والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او تجوز نحو
 زيد الشجاعة كما هو رأي الرضوي والوصف والبيان تناول الدال
 على النهي كذا في الامتحان قال السيد السند في حواشي الكشاف
 ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد زادت في آخر الخبر كما تراء
 اذا جعلت اسما وقد لا تراء فاحفظه وكله عاملا على ما
 سيجي في بحث العامل القياسي واسم مأخوذ من السمو هو
 العلو وتسمى به الاستعلاء على الغوية من جهة كونه مستندا
 اليه وتركيب الكلام منه وخذ بخلافه وهو ما الى كلمة
 بقرينة جملته قنما منه ادل على معنى وضعها اذا التبادر
 من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة باعتبارها
 وهي الدلالة الوصفية او اكتفى بما ذكر في تعريف الفعل
 ولما كان كون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة راجعا الى
 كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قوله
 في نفسه عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم اي بالمفهومية
 تصرح بها المقصود وايضا كما المراد يعني يفهم ذلك المعنى
 من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا
 القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما سيجي غير مقترون وضعها
 تركه اكتفاء بما ذكر في تعريف الفعل فيه اي في الفهم عا د عليه

تعليق الاسم

10 باحد الازمنة الثلاثة والظاهر المناسب لما سبق ان يقول
 غير الهيئته على احد الازمنة بل الاظهر الانسب ان يقول
 ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير الهيئته على
 احد الازمنة لكنه اراد التنبية على انه يمكن اصلاح عب
 القوم في الجملة بذكر قيد اهلوه كما اصلح الفاضل الجاني
 عبارة ابن الحاجب بمعنى ان المراد بعد الاقتران عدم
 الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظ الله ال عليه فلا يقدح
 في عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج
 مثل الضرب والضارب مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة
 فيقرن به في الواقع لكونه غير مقترن في الفهم ولا كونه مفهوما
 قبل فهم الزمان من لفظ آخر او بعد فلا يخرج مثل ضارب
 اسر او في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل
 ودخل به ما خرج عن هذا الفعل مثل رجل وزمان وليس
 وزو يدو من خواصه تذكر ما ذكر في الفعل دخول السوي
 وهونون ساكنة تتبع حركة الاخوة للتاكيد والمراد به ما سوي
 الترتيب والعالى فانها غير مختصين بالاسم لو نسبتينها كما
 استثنى البضاوي لانها في غاية الندرة لا يراد ان عند
 الاطلاق صرح به في الامتحان اما اختصاص توين
 التثنية فلا بد له لتمكن مدخوله اي لتقريب واصالته في الاعراب
 الذي لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل اصالة واما
 اختصاص توين التنكير فلا بد له لتكثير المعنى المطابق للمستقل
 وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاسم
 واما اختصاص توين العوض عن المضاف اليه فلا يخصا

فواصل الاسم

الاضافة به وسيجي وجهه وأما اختصاص تون بالمقابلة
 فلا نه لمقابلة تون الجمع المذكور السالم الذي لا يوجد الا في الاسم
 فانما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل في مقابلة في
 الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتين الا
 فلا يوجد الا في الجمع المؤنث السالم الذي لا يوجد الا في الاسم
 الاستقراء هذا على رأي ابن الحاجب والحكماء يخشون
 المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان وحرف الجر
 لانه لا يفضا معنى الفعل وشبهه الى الاسم والمؤول به
 فلا يدخل اياها ورزبان هذا منقوض بالهجرة وتضعيف العين
 اللذين للتعدية فانها مع كونها لا يفضا يدخلان الفعل فلا يصح
 جعل الافضا وجهها للاختصاص وكونها جز من حروف
 الماني وحروف الجر كالت لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضا
 في كل منها ولو سلم ذلك فالافضا انما يوجد في البعض
 دون الكل كما يحكي المقصود بان اختصاص الكل دون البعض
 فلا يتم التقريب والاختار عند المص في وجه الاختصاص فيه
 وامثاله الاستقراء ليس الا كما صرح في الامتحان ولا التعريف
 وهذا اظهر من قولهم لا يدرى انهم ارادوا به الام التعريف وهذا
 اعتمدوا في ذلك على الاشتهار وقد ثبت في الامتحان انه لا يكون
 قرينة للبدي ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار عند ما
 ذهب اليه سيويه من ان حرف التعريف هو الدير وحك زيد
 عليه هزة الوصل لقوله لا ابتداء بالسكن لا ما ذهب اليه المبر
 من انه هزة وحدها زيد عليها الدير للفرق بينهما وبين هزقة
 الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما وجه

الاختصاص انما لتعيين المعنى المطابق للمستقل بالمفهومية بشهادة
 الاستقراء وهو لا يوجد الا في الاسم ولما كان المراد بقوله
 الاسناد اليه كونه مسند اليه وهو معنى التزاي مجازي له
 والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله وكونه مبتدا وفعلا
 وانما لم يقل كونه مسند اليه مع كونه شمل واخصر تنبها على ان
 الاصل في المسند اليه المبتدأ والفاعل والبواقي فروع وقد لا اول
 اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثاني التأخير ثم الظاهر ان
 الضمير يرجع الى الاسم فبرو عليه ان الاختصاص ح هو معلوم
 فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم
 والفرع معرفة الاسم بالخاصة كما سبقت الاشارة اليه في
 الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشئ
 فتح لا يترك المحذور ان وانما يلزم ان لو رجع اليه باعتبار خصوص
 النوعي فالمعنى كون الشئ مبتدا وفعلا وجه الاختصاص
 ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدر الى شئ والمسند اليه
 مبتدأ او فعلا لا يكون الا اذا نالوا كان مسند اليه بان كان مبتدا
 او فعلا يلزم الخروج عن وضعه اذا اللفظ الواحد لا يراد منه
 الذات والمفهوم معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون
 مسندا ولا مسند اليه كما يحكي فثبت الاختصاص بالاسم
 ضرورة ومضافا الى كون الشئ مضافا وجه الاختصاص
 كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف والتخصيص الذي يستند
 استقلال المعنى ومطابقته بشهادة الاستقراء وهذا لا يوجد
 معا الا في الاسم واللفظية فرع المعنوية فتختص بمختص هي به
 وبعضه عام كاسم الفاعل سيجي في بحث العامل القياسي

وبعضه غير عامل كانا وانتهى والذي وحرف وهو في
 اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلمة
 غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح ما دل على
 معنى غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل آلة وتابع
 لفهم حال غير وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار
 معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من في قولك سرت من
 البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصر
 لمعرفة حالها ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك
 الابتداء قصد اصدار معنى مستقلا بالمفهومية فباللحكم عليه
 وبه ومعنى لفظ الابتداء نقول ابتداء سيري من البصرة وقع
 في يوم كذا فلما الزمكون معنى الحرف ملحوظا في ضمن الاسم والفعل
 من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدنا ومعنى
 الحرف ضمنا فيحصل بالدلالة وهذا هو المراد بقوله على معنى في
 غير لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهر عدل عنه الى ما
 ذكره ايضا حاشا وظهر المراد وخرج به عن التعريف الاسم
 والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقة لزم
 دخول الفعل في التعريف لدلالته على الحدث المستقل بالنسبة
 الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لا بد في دلالة عليه من
 ذكر الفاعل كما بينه الشريف وان اريد بالضميمة زاد الفساد
 لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالة على معنى تضمني
 غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمني غير
 مستقل مع صدقه على الفعل وهو النسبة الى فاعل معين
 وان اريد بالاعم لزم ما لزم في المطابقة قلت المراد الاعم

تفسير

ولفظ فقط مقدر ولكن لا قونية ظاهرة تدل عليه كما صرح
 في الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان مجرد ورود الاعراض
 لا يكون قونية وبعضه عامل بحرف الجر وبعضه غير عامل لعل
 وقد ثم اعلم اني بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق
 بها ان مفهوم العامل الذي هو المقصود فتم للزخ الزمان
 او الرتبي اظهر مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لفظا
 وللتنبية على المغيرة اذ المراد بالاول ما صدق عليه بالسا
 المفهوم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة في عين الاول
 فليس على اطلاع بل اذ لم يوجد صار في وهما وحيد كما عرفت
 هو ما اى شئ لفظا او غيره او يجب بواسطة بالتون زيادة
 على قول الجمهور ولا بد منها ولا يتنقض تعريفها لانها موجهة
 ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كون
 بالنصب آخر الكلمة فعلا واسما حقيقيا حكما مرة او مبنية
 على وجه مخصوص من الاعراب بان الوجه الخصوص وزيادة
 على قول بعضهم لم يلد يتنقض بيا المتكلم في مثل غلامى فانه يجب
 بواسطة المجانسة والاتصال كون آخر غلامى مكسورا لكن
 الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة
 المعاني الخفية او المشابهة الدالة المتضمنة للاعراب على ما سبق
 فيخرج بيا المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكلمة ليس بهذه الوا
 قلت كون المراد بها ما ذكرنا منهم من الاعراب وكلامهم لم يفهم
 فانهم لكن لزم بذكر الدور لذكر العامل في تعريفه فيما قبل
 الا ان يقال ان هذا تعريف لفظي يقصد بتعيين صورة حالة
 وتمييزها عما عداها فيجوز فيه العاكس نحو القصاص القسود

تعريف

والقوة الفضاى فلا دوراً نما يلزم أن لو كان هذا تعريفا
اسمياً يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى أن لا يصلح له لأن
معرفة العامل لا تحصل إلا بمعرفة جميع أقسامه وكيفية أعمالها
وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق بين الالتم
واللفظي المذكور فيه ايضا وفعل الله بمطالعة التمر والمراة
بالواسطة مقتضى بالكسر لآراء يخرج بها عن التعريف ما
لا يعمل بالأصالة بل بالعمل على الأصل من الحروف الجارة الزائدة
ومثلت المضاف بالاضافة اللفظية وإن وأن الداخلين
على الماضي الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الأصلي
فيكون ذكرها فيما سياتى استطراد مع كون من مقاصد
الفن ولو زاد بعد قوله من الأعراب وحمل عليه لاصاب كذا
اعتراض في الامتحان على تعريف اليبضاوى بحرف الجر ويمكن ان يقال
انه اشار الى الخطا طرقت بها بان اخرجها عن التعريف وأدخلها
في التقسيم كما ينبغي هذا ومفهوم من كلامه ايضا في بحث الجروا
في الامتحان وهو مقتضى لأعراب في الاسماء حال من المبتدا
والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه وظرف له
وهو اظهر توارد المعاني المختلفة عليها أى كل واحد من
الفاعل والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما واراد على اسم
واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قبل بالجمع يقتضى انقسام
الاخذ الى الأخاد فالمقتضى في التحقيق هو المعاني كما يشعر به
قوله فانها الخ وقوله وهو مقتضى الخ لا تواردها لكن اضافه
اليها اشارة الى ان اقتضاها له بسبب تواردها عليها فانها
أى المعاني المختلفة امور خفية تستدعى علام كل امر منها

13 يستدعى علامة على جدة ظاهرة لكن قد يمنع من ظهورها مانع
فان كان حالها في آخر الكلمة فقد رتبة وان في نفسها الخفية كما ينبغي
في الباب الثالث لتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلاما لم يمتد
فصوب او جيب كون آخر زيد مضموما واخر غلام مفتوحا
بواسطة ورود الفاعلية الى بواسطة الفاعلية الواردة
على زيد بواسطة ورود المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب
بهما تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثاني واوجب علامة
ايضا كون آخر غلام مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه
أى كونه منسوب اليه الغلام بسبب تعلقه به فالعامل يحصل
المعاني الخفية في الاسماء بسبب تعلقها بها وهى أى المعاني
الخفية تقتضى نصب علامتها هي الأعراب فالعامل يحصل الأعراب
بالواسطة وحمل العامل محضه وموجب المعاني وعلاؤها
انما هو اعتبار الخويين وأما في التحقيق الفاعل المؤثر هو المتكلم
والعامل هو الآلة وجعلها الخويين كانها هى المؤثرة على ما
هو رأى الرضى وقال الفاضل العصار بل الآلة هو اللسان وحمل
العامل الآلة مبنى على التزيل ايضا أعلم ان للدواعى مغيثين
عامر وهو ما اقتضاه عروضا معنى تعلق العامل ليكون دليله
عليه وهو تابع للمقتضية فيوجد في الحروف والماضى واللام
بغير اللام والراد به هنا هذا المعنى وخاص بالأعراب اللفظي
والتقديرى وهو ليس براد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه
وفي الأفعال أى مقتضى الأعراب فيها المشاهدة الثابتة للآدم
أى اسم الفاعل كما سيجى التصرع به وهى في المضارع فقط لا في
سائر الأفعال وانما لم يقل وفي المضارع ولا حتى لا يحتاج

الى البيان ثانياً التخسُّس المقابلة بالاسماء وانما في بصيغة الجمع
مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشكلة او للتنبه على تنوع
المضارع كالحج المطلق والمستغرق الى غير ذلك والنظر
الى الافراد فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كافية صورة
دخول اللام عليه فانه فصل معنى كاسيحي لفظاً ومعنى واستما
اما الشبه الاول وهو الشبه لفظاً فلموازنته اي المضارع له
اي لاسم الفاعل في الحركات اي في مطلقها وفي نوعها او لا
تكونا صر و ينصرفا لم ويعلم والسكنات في عدددها و
تدريجها و صيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد للمشكلة قال
المض واما التغير بالقر لا ضحوال الجمعة باللام فليس يفيد
ههنا اذ ليس معنى الاضحي لال بطلان اعتبار التعدد اصلا
حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان
معنى الجمع فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد في ان يعتبر
كل فرد منه كان ليس معه غيره نحو مضارب ويضرب ويخرج
ويخرج مثل مبتالين من الاصلين واما الثاني وهو الشبه
معنى فلقبول كل منهما اي المضارع واسم الفاعل الشيعي و
الانتشار بين المعاني والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن
العموم الشايخ في كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة في كل منها والحل
على الشيعي بعيد والصرح برأوى والخصوص فان اسم اي اسم
الفاعل عند تجزئه عن اللام يفيد الشيعي بين الافراد وعند
دخول حرف التعريف عليه يختص انما قال حرف التعريف ولم
يقبل عند دخوله بالضمير الرجوع الى اللام مع كونه اخضر وعلى
مقتضى الظاهر للتنبه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل

والمضارع كالحج المطلق والمستغرق الى غير ذلك والنظر الى الافراد فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كافية صورة دخول اللام عليه فانه فصل معنى كاسيحي لفظاً ومعنى واستما

عند دخوله عليه ينبغي على اعتبار كون اللام حرف تعريف وليس
صورة لا استلزام كون المدخول عليه اسما ولو صورة ولا فائدة
عليه ليس باسم فاعل فضا عن المشابهة له بل فعل في المعنى والتحقيق
على ما هو راجي الجمهور كما سيحكي وانما المفضل لاحرف التعريف
لعدم الحاجة الى هذا التنبه عند التجرد ثم ان في اختيار اللام
اشارة الى ان الخلاف الجاري في حرف التعريف انه الالف
او اللام او كلاهما جار في الموصول ايضا كما صرح به الفاضل
عصام وان المختار عنده من هذا سبويه كافي حرف التعريف
نحو مضارب فانه يحتمل زيدا وعمر وغيرهما والمضارب فانه
يختص بمعين سواء كان اللام حرف التعريف واسما موصولا
فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب كذلك
المضارع عند تجزئه عن حرف الاستقبال والحال قد الاول
لاختصاصه بخلاف الثاني فانه يوجد في الاسم ايضا لان
الاحتياج الى الاول استدل بعدم تبادل الاستقبال عند
التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا تشدد الحاجة
حرف الحال يحتمل الحال والاستقبال قدم الاول لان الاحتمال
اليه ارجح لتبادره بخلاف الثاني نحو يضرب وعند دخولها
اي دخول احدها عليه يختص بالاستقبال والحال نحو يضرب
وما يضرب ولما دارة الفهم فيها عند التجرد عن القران حابة
او بقالة وهي حرف الاستقبال في المضارع واسم في الام
وحرف الحال لان وعند ايفها الى الحال لا قضاء مفهومهما
الوقوع واما الثالث وهو الشبه استعمالا لوقوع كل
منها صفة لكن بحسب الظاهر وانما في التحقيق فخره اولى

اعتبار
14

منها خرجت في رجل ضارب يضرب فانها في الاول مركبة
والثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة
لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولذلول
لا لا ابتداء عليهما نحو ان زيد الضارب والضرب ههنا المشابهة
اي المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا تقتضي تفضل
المضارع اي تعينه للاسم فيما في شيء هو اي الاسم اصل فيه وهو
اي ذلك الشيء الاعراب والمراد به هنا استعداد الآخر للحركة
العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او قدرا وبقيالة البناء
لا اثر العامل كالا في ما يقتضي تفضل اسم الفاعل للمضارع
فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما
والقوم اعتبروا الشبه الثاني بينه وبين اسم الجنس ونظر
المضارع دق وبالقول الحق لانها لو كانت كما اعتبروا لم تكن
المشابهة لكل منهما تامة كما اعتبروا في بيان وجه اشتراط احد
الزمانين في عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي
لم تكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل تقطعت قوتها وضعفت
في كلا الجانبين ولا تخ لا يظفر من هذا الشبه اثر في الجنس
بخلاف اسم الفاعل والقصود من هذا الشبه الجمع بين
الشينين في امر من غير قصد الى الحاق الناقص الكامل فيجوز
في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم في اعرابه
ليس بالاصالة فاذا قلنا ان يضرب فلن اوجب كون آخر يضرب
مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم علم اي بعد
ما علمت مفهوم العامل وما يتعلق بان العامل المراد به ما
يعلم الاصل وما يلحقه بل ذكر في الاقسام ولذا اعاده مظهر

تقسيم العامل

ما يكون للسان فيه حفظ ولا يكون معنى يعرف بالقلب وهو
اي اللفظي على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي في الاصطلاح
هو الذي يتوقف عماله بخصوصه على السماع والمراد به اللغوي
فلادور ولا يمكن ان يذكر في عماله قاعدة كلية موضوعها غير
محصور وليس المراد ما يتبادر من ظاهرها بحسب اللغة من
سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا
بذكر القاعدة الكلية في عملها كالصفة المشبهة كما سيحكي وانما
قد مر على القياس عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراد
المقصود معرفتها ليجري الاحكام عليها لفظتها وانحصارها
بخلاف افراد القياس فانها اكثر من ان تحصى ولان مراقبا
القياسي ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف
الجر لظرف المستقر وبعضها الافعال والمضاف معنى وكما
الثامر بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج
في العمل في بعض المعولات الى حرف الجر وهو تمام العامل المبول
كما سيحكي فلا بد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر
يحتاج اليه لانه اذا بدله من متعلق على ما سيحكي كما يحتاج
اليه فلا بد من معرفتها قبله قلنا ان الفعل من حيث
الماهية معلوم ما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف
الذي يعلم عادة قيل وكذا شبهه بخلاف حرف الجر
فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم
منها الا انه اخر للوطر اد واما تقدم سائر السماعي فلا طر
حرف الجر وهو اي السماعي ايضا اي اللفظي على نوعين عامل
في الاسم وعامل في الفعل المضارع والعامل في الاسم ايضا

اى كالتماغي على قسمين عامل في اسم واحد وعامل في اسمين
 اعني المبتدأ والخبر في الاصل اى قبل دخول العامل وبنيان
 بعد دخوله اسماء وحب الله اى يسمى الاول اسماء والثاني خبرا
 له والعامل في اسم واحد منه يكون معموله واحدا ولكن
 اكثر استعمالا وافر فائدة ولما من ان تقديم غيره على القيا
 للاطراد في حروف تجر اى اسماء واحد اسماء لينا سبب عاملها
 اللفظي عملها المعنوي في الاصل والحمل عليه في غيره وسمى
 حروف الجر حروف الاضافة لوجودها في مفهومها وهو
 ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم او المؤول به لخل
 عليه وهي عشرون الباء هو الاصل اى لافادة لصوق
 امر الى مجروره وهو اما حقيقي نحو به داء ومسكت الجبل بيدي
 او مجازي نحو مرتب زيداى التصق مروى بمكان يقرب
 منه زيد ومنه القسم ولذا لا يذكر باق وهو يستلزم المصاحبة
 بلا عكس فاذا قلت اشريت الفرس اسرجه لا يلزم ان يكون
 السرج معاملة لصقا به حال الشراء ذكره في الامتحان ولما كان
 الاصل اى اصلا وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سببونه عليه
 واكتفى به ولم يذكر سائر معانيه ولان المقصود الاصل بيان
 العامل لا بيان معانيه فقدمه لبساطته وكثرة في الاستعمال
 وعدوه خروجه عن كونه جروحا ولذا يكسر دائما ليوافق عمله
 بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابداء والامر ولذا
 لم يكسر في المضمر الا في اية المتكلم ومن هي للابداء في المكان
 بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول
 يوم قيل لعلومته صحة ابراد الى اوما يفيد فائدة تاني

مقابلتها نحو عوذ بالله منه اى التحي اليه منه فيه انه لا يمتنع
 في نحو من التفصيلية ذكره في الامتحان واجاب عنه بعض
 الكل بان عدم التمتنع من اذ مثل زيد افضل من عمرو في تقدير
 ترقى الفضل منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور
 فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال المحققون
 انه الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل في
 الاصول الكافي بذكره وقد عرفت ان المقصود بيان العامل
 لا استيفاء المعاني فقدمها لينا سبب معناها في الجملة والى
 هي للاستهزاء في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو
 اتوا الصيام الى الليل بلا خلاف وفي غيرهما نحو قلبي اليك
 اى مثله مبدل وشوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله
 تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم لان ذلك مجموع بل الحق
 كونها على معناها بتضمن معنى الضم كما ذكره في الامتحان
 ولو سلم فلعلته قدمها على عن لقابنها المن ولم يذكر حتى
 معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع ولا هنا الاخذ
 الاعلى المظهر فلا يستحق التقديم على ما عليها وعن هي للبعد
 لم يذكر البصرتون لها معنى سواء ذكره الدماميني في شرح
 التسهيل والمجاورة اى لتعدية شئ عن شئ الى اخره وهي هنا
 يكون حقيقة بزوال الاول عن الثاني ووصوله الى الثالث
 كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول عاقها ولما
 كان بالوصول بلو زيمه والكاخذت عن العلم او بالزوال
 وحن كاذبت عنه الذين كما ذكره في الامتحان فذكرها بعد
 للاظهار وما ذكره من عمومها للاخيرين فانما هو بالتقديم

لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل عما
 قدمها المناسبة لمن أنه قد يجوز استعمالها في محل ولو لم يتبين
 نحو سقاء عن الغيمة أي بعد عنها ويجوز بمن بمعنى
 سقاء من جهة الغيمة قال المولى السروري يقال خرجت
 عن البلد إذا لم يرد وعلى هي لا يستعمل أي استعمالاً
 بتي حقيقة كزيد على السطح أو مجازاً كعليه دين كان
 تغلله يحمل عليه قدمها على اليد مع كونها من البسائط لما
 لعن في أنها قد يكونان اسمين نحو من عن بمعنى ومن على مجازاً
 بمعنى من كقوله إذا رضيت على نوقش أي عنى لغوي
 الله أن يحبني رضاها والدور هي للتعليل أي لبيان علته التي
 ذهنا كضرب اللباد أو خارجاً كخرجت لمخافتك لم يذكر
 كونها للعاقبة كقوله تغل البكون لهم عذراً وخرنا ومثل
 لدوا الموت وأنوا الخراب لأن المحققين على أنها للتعليل
 مجازاً كما ذكر في الاستحسان والتخصيص أي لبيان اختصاص
 شئ وارتباطه بالمجور أما باعتبار الملكية نحو المال لزيد
 أو التملك عن وهب لزيد والاستحقاق نحو الجمل للفرس
 أو النسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص كضرب كما
 ظن فقيل الجمل لله مشتمل على خضرة الجمل فيه تعالى لا
 الاختصاص كما ذكر الفاضل عصام بل كخصر سجي على
 تعريف المسند إليه فإنه يفيد اختصاصاً بالمسند كما في التوكل
 على الله أما استلزام التكرار أو بيان الفرق وفي تخصيص
 هذين المعنيين بالذكر تبييناً على أنها الأصل والغالب فيها
 قدمها على في بساطتها وفي هي الظرف أي ظرفية مدخلها

17 حقيقة كالماء في الكوز أو مجازاً كالنخلة في الصدق ومنه
 قوله تغل لا يصلحكم في جذوع النخل والتحقيق أنها الظرفية
 فيه على ضرب من الاستعارة لتكن المصلوب في الجمع تكت
 المظروف في الظرف وقيل إنها فيه بمعنى على قال بعض
 الكمل أعلم أن كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعارة
 يصلح لغوي وعلى ومنه قوله تغل حتى إذا كنتم في الفلك
 وقوله تغل فإذا استوتبت أنت ومن معك على الفلك
 قدمها على الكاف مع بساطتها لأنه لا يدخل على المضمر إلا على أنه
 في المرفوع نحو أنا كائن ويكون اسماً بمعنى المثل ولذا لم يكره
 أبداً بخلاف في والكاف هو التشبيه نحو زيد كالأسد
 قدمه على حتى لبساطته ولأن حتى لا يدخل على المضمر أصلاً حتى
 هو للعناية نحو أكلت السمكة حتى أسها ونحو ثاباً راحة
 حتى الصباح ولكونه عاملاً أصلياً قدمه على رب ورب
 هو للتعليل أي لانشاء نحو رب جل كريم لقبته ويستعمل
 غالباً للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو ربنا يا بعلين
 القرآن قدمه على فوالقبيم وثانية لأن الواو تبدل من الباء
 والثاء بـ الواو لوجوب الخطا رتبة الفرع عن رتبة
 الأصل اختص الواو بالظا هو والثاء بلفظة ولذا لم يكره
 وواو القسم وثاق ولم يذكر بانه لما عرفت من أن مقصود
 بيان العامل لا المعنى وأنه داخل في الاصل قدمها على
 حاشاً لأنه قد يخرج عن الجارية بخلافها وحاشاً هو لا
 أي لاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تزيه المستثنى عما سب
 إلى المستثنى منه نحو ضرب القوم غير أحاشاً زيد أي هو منزه

وكونه شبه مضاف قال الرضي يجب صرف مثله عن الفاعل
 لجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر متعلق
 بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع محذوف خبرا
 عن ذلك المصدر لأن فيه معنى المصدر وتقننه ضمير
 كما في قوله تعالى لا تزيب عليكم النبي ما يراى حاصل عليكم وعلى
 أبو علي عن البغداديين جواز تعلق الظروف بالمفعول للنبي
 وفيه نظر لوجوب أغراب المشابهة بالمضاف بل دخلت
 فذهب ابن مالك إلى أن مثل هذا معرب لكنه ارتفع تنوينه
 تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو فصل أو شبهة
 وهو ما دل على الحدث من الأسماء المتصلة بكفل ومعناه
 والمراد به ما سيذكر من أنه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل
 كأسماء الأفعال والظروف ويجي تحقيقه إلا الزائد بالجر
 والنصب استثناء من هذه الحروف منها كفي بالله مثال
 للفاعل ويجيبك درهم مثال للمند أو الأورد وجازيا
 وعدا ولولا لفعل فان لها بدلا من المتعلق فانها أي هذه
 المستثنيات لا تتعلق أصلا بشيء من الفعل وشبهه معناه
 أي لا توصل ذلك الشيء إلى ما يليها بل يتعدى ذلك الشيء
 بنفسه إليه ففائدة الزائدة أما التأكيد وتحيين اللفظ
 أو غير ذلك وفائدة رب التقليل أو التكثر لا تعدية العمل
 وحمل الزائد في العمل على غير ما هو اللفظ فضاء لا اشتراك
 في الصورة والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب من التأويل
 ورب أم على الزائد قد فلا اشتراك في عدم الإفضاء أو على
 غير الاشتراك في أفادة في المعنى أو على من الاستغراقية في

19 أفادة التأكيد ذهب إلى هذا الرماني وابن طاهر ومنهما المص
 وذهب الجمهور إلى أنها معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة
 وروى بأن ابن أروا بالعامل المذكور فهو يتعدى بنفسه
 وأيضا قد يستوفى معموله كما في مثل رب رجل صالح لقيته
 فلا حاجة إلى التعدية وإن أرادوا المحذوف وهو حصل
 ومثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه
 معنى الكلام ولو تلفظ به قط وأيضا لو كان كما ذكرنا لم
 يحجز العطف على مجرورها رها رها ونصبا وقد جاز في الفصح
 كما يقال رب رجل صالح وأخاه أكرمتا وأخوه أكرمتا ولا
 يجوز زيد وأخاه أكرمتا وأخوه أكرمتا بما مجرور الزائد
ورب باق على ما كان عليه قبل دخولها من كونه فاعلا أو مبتدأ
كما في خبر أكرمتا بقاء أو مفعولا لقوله تعالى ولا تقوا
بأيديكم إلى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيته أو لقيته
فجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول أو مفعول كما في
مثل زيد اضربه لكن نقدر الناصب بعد المجرور لأن لرب
صدر الكلام ومجرور حروف الاستثناء وهي جازيا وخلا
وعدا كالمستثنى الأعلى ما سيجي في بحث المستثنى في جواب
النصب ولو محذوف في كلامه موجب تأني وفي جواز نصب اختيار
البدل ولو محذوف في كلامه غير موجب والمستثنى منه مذكور
وغير ذلك ما يذكر في بحثه ذهب بعض النحاة إلى أنها غير متعلقة
بشيء كرتب وتبعه المصو استصوب ابن هشام وقال أنها
لا توصل معناه إلى الاسم بل تنزله كالأخت على الزائد في العمل
لا اشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني كون معنى التعدية

ما ذكره من بل معناه جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات
ذلك المعنى للمجرور بل يصل إليه على وجه الذي تقتضيه
الحروف وهو هنا يفيد انتفاء عنه واقتول المنع مكافئة ولا
يتقضى تعريف حرف الجر منها بآداة الاستثناء لوجوب التعدي
والإفضاء على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم إلى أنها
متعلقة بشئ كسائر الحروف ومجرور لولا الفعل مبتدأ
مرفوع وما بعده لفظا كافيا للثاني أو تقدير كما في الأول
حين فيها غير متعلقين بشئ ومحمولان في العمل ما على الزا
أو على غير ما سبق نحو لولاك موجود هلك زيد وعمل
زيد كما تم ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب بالمحل على أنه
مفعول فيه متعلقه أي ما عدا هذه أن كان الجار في وما كان
بمعناه كالباء فتوصلت في المسجد وبالمسجد هذا على أي ابن
الحاجب وأما على أي الجهور فمفعول به غير صريح إذ المفعول
فيه عندهم مشروط بتقدير في أو على أنه مفعول له متعلقه
أن كان الجار لا ما أو ما بمعناه ككيفية نحو ضربت ابني زيد للثأر
وكيفية عصيت وهذا كالمفعول فيه في الاختلاف وعلى أنه
مفعول به غير صريح أن كان الجار ما عداها نحو مرتب زيد
وقد يسند المتعلق إلى الجار والمجرور أي يسند المتعلق إلى
المجرور بواسطة الجار في العبارة مسامحة إذا جاز آلة وسبيلة
في إفضاء معنى المتعلق إلى الجور فيكون من جملة المتعلق
الذي هو العامل فكيف يكون من جملة المسند إليه الذي هو
من قبيل المفعول كتحققه في الامتحان فيكون أي مجموع الجار
والمجرور على ما هو المناسب للسياق فلي هذا يكون في قوله

20 مرفوع المحل سماع وتجوز تسمية الكل باسم الجزء أو الضمير راجع
إلى المجرور فقط لقربه من لا تسامح ولا تجوز فيه على أنه
نائب الفاعل نحو مرتب زيد ويجوز تقديم ما عدا هذا
أي ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور وعلى متعلقه
نحو زيد مرتب لأنه معمول ضعيف يعمل فيه العامل إنما
وجد ولا من قبيل الظرف وهو كما يحكم له فدخل فيما
لا يدخله الأجانب وأما نائب الفاعل فكأن الفاعل كما يحكي في
بحث المرفوع وقال العلامة الثقات في شرح مختصر عز
الذين ظاهروا كلامهم الخائف أن النائب إذا كان جارا ومجرورا
يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد يجرور لأنه ذكر في قوله
تلك أولئك كان عنه مسئول أن عنه فاعل مسئول عنه
عليه وقد عرفت المتعلق فإن كان المتعلق المحذوف فعلا
اصطلاحيا فاكتمى به عما يشابه والمراد به الدال على الحدث
فيتم ما عدا الكل الموجودات كالكاثر والحاصل والموجود
والمستقر متضمنا في الجار والمجرور أي مفهوم ما معناه
منها عرفا ليعين أي الجار والمجرور في الاصطلاح طرفا
مستقرا في الاستقرار معنى العامل الفعل وعمله وضمير
وأعرب فيها أما الأول فظم وأما الثاني فاستقال كل منهما
منه إليهما القيام مقامه فتدبر وكنا وقد لا يكون نحو زيد
في الدار أي حصل أو حصل وأن لم يكن كذلك أي أن لم
يكن المحذوف عما متضمنا فيهما أو لم يحذف متعلقه أي
الجار ولوعا ما ليعين طرفا لقوا أي فضلة مستغنى عنه
أبدا في الكلام لعدم انفهام معنى العامل منها وعدا متعلقا

شي من الامور الثلاثة منه اليها والها اعراب في انفسها
واما الاعراب المحلى فللمجور فقط لما سبق زيد في الدار
اي اكل او اكل بقرينة حالية او مقالية وما حذف بها
فكالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا
بد شبهة فكذا مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور
وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا وموت
بريد ووجد زيد في الدار وقد يحذف الجار وهو على كونه
قياسي اي مضبوط بضابط كل حيث اذا وجد في جزء من
الجزئيات لم يحتاج الى السماع فيه بخصوصه وسماعه في غير
مضبوط بضابط كل بل يحتاج الى السماع في كل جزئية
فالقياسي في ثلاثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه
فان حذف في الاما بمعناه ان لا يقدر الا الشائع لتبادره
وجوز الفاضل عصا تقدره ايضا منه قياس اي قياسي
ان كان المفعول فيه ظرف زمان بهما كان او محذورا اذا لا
جزء مفهوم والفعل فيصح انتصابه به واسطة كالمصدر
واما انتصابه لشبهة او معناه وان لم يكن ذلك جزء من
مفهومهما فالحمل عليه والثاني محمول على الاول لاشتراكهما
في الزمانية نحو سرت حينا او زمانا وصمت نهرا او يوما
الاول للادول والثاني للثاني وكان ظرف مكان بهما
لحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في صفة الابهام وهو
اي مدلوله او اسم ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في
سماء بل خارج عنه فهو مبهم في ذاته تعين الاسم بذلك
الخارج ومنهم من فسر بذكره ورد بان غير مانع لدخول

مطلبا جندف الجار

المفعول فيه

21 نحويت ومبيد فيه مع انه من المحدود وقبل غير جامع
ايضا الخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست
مثل غير ومثل في عدم التعريف بالاضافة ومنهم من فسر
بما لم يعتبر له حد ونهاية ويخرج منه المقادير المنسوجة
مع انها ما يحذف منه في ويجب ان يستثنى منه مثل
جانب ولذا لم يسلك المصنم مثل كرها واختار ما هو
المرضي عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل عصام
ولقد اصاب استثناء ما استثنى وابن الحاجب
سكت عنه مع انه لا بد منه كما ذكره المرصني كجهات
الست وهي امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشما
وفوق وتحت تجلس امامه فان تسمية المكان اما ما
مثلا بوقوعه اذا وجه الانسان او غيره واذا تحول
وجهه الى جانب اخر زال عنه اسم الامام والوجه غير
داخل في ذلك المكان وقس عليه غير وكعند نحو تجلس
عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب
او ما في حمايته كداره ومملكته اعاد الجار لتعين العطف
على الجهات ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح
اذ يلزم تح كونه من الجهات الست وليس كذلك ولدي
بمعنى عند الا انه مختص بالخفض عطف عليه وكذا غيره
ووسط بسكون السين بمعنى بين قال في مختار الصحاح
كل موضع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول اجلس
وسط القوم كقول بين القوم وبين وازاء وحذا وتلقا
والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالمثل ظاهر

وكالمقادير المسوحة أي المعاومة بالمساحة أعاد الجازأنا
إلى أنها نوع آخر من المبهمة حتى ظن البعض أنها خارجة تحت
قال أن كان مبهما أو معدودا نحو فرسخ فإنه مقدار من المسافة
يعرف بالمساحة باثني عشر ألف خطوة وهي أمر غير داخل فيه
وميل فإنه أيضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة بأربعة
الألف خطوة فهو ثلث الفريخ ويريده هو أيضا مقدار من
المسافة إنما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدرا باثني
عشر ميلا الأجانب يعني يحد في قياسا من المكان المبهمة
الأجانب أوجهة ووجهها كلها بمعنى وسطا بفتح السين
وهو محدود على التفسير الثاني لأنه اسم لمعين مما بين طرفي
الشيء ومبهمة لتفسير المقص لكنه يخرج عن حكمه وخارج الدار
وداخل الدار وجوف البيت والكل اسم مكان هو في
العرف ظرف مشتق بزيادة الميم في أوله لا يكون ملتبسا
بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار
والكون في مكان مع القرار ولو في الجملة نحو المقتل
والمضرب فإن كلا من القتل والضرب اللذين اشتق
منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر
كونهما ظرفا لمضمونهما فضلا عن كونهما عاملاهما إذ معنى
الظرفية كون الشيء مستقرا فلا بد من في التنصيص
على الظرفية وكذا أي كما يستثنى كل اسم مكان لم يكن بمعنى
الاستقرار يستثنى أيضا أن كان بمعناه أي الاستقرار ولم
يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فإنه وإن ظهر كونهما
ظرفا لمضمونهما لكن لا يظهر كونهما ظرفا لعاملاهما مع أنه المقصود

لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في التنصيص على ظرفيتها
له فإن هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها مع كون كل
منها مبهما أما مثل جانب فلا بد مما ثبت له اسم بسبب الإضافة
إلى شيء خارج عن المسمى وأما اسم المكان فلا بد أنما ثبت مثل
هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه
وذلك معلوم بالاستقراء وقد عرفت سيرة في اسم
المكان ولعل سيرة في مثل جانب أنه كمثل خارج ليس بأصل
في الظرفية بل ظرفية إنما حصلت بالإضافة إلى المحدود
ويرشدك إليه قوله جانب الدار ويؤيد قول بعض الكل
لا يستثنى عن حكم المبهمة ما أضيف إلى محدود بجانب
المصرو وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجه
الباب هذا كلامه فيكون في حكم المحدود ولو سلمت
الإضافة إلى المحدود ليست لازمة في مثل الجانب كما يدل
عليه ذكره بلاضافة بخلاف مثل الخارج فالسيرة أنه ليس
بأصل في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في
التنصيص على الظرفية لا يقال أكلت جانب الدار أوجهة
البيت وأوجه الخان أو وسطا الدكان بفتح كما نص عليه
سيبويه أو مضرب زيدا ومقامه بل يقال أكلت في جانب
الدار أو في مضرب زيدا وفي مقامه وأما أن كان عاملا
القسم الأخير وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم
المكان بمعنى الاستقرار كما كان نفسه بمعناه سواء كان
مشتقا من الحدث الواقع فيه أو لا يجوز حذف في منه لأنه
لكونه متضمنا بمصدر بمعناه يشعر كونه ظرفا لحدث بمعناه

فلا حاجة الى ذكر في نحو وقت مقامة وقعدت مكانه الاول
 الاول والثاني والثاني وان كان ظرف مكان محدودا وهو
 ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه نحو
 داروبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء
 داخله فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والحداد
 والسقف في البيت فلا يجوز حذف في منه اذ لا يحيل
 على الزمان المبهم لا يختار زمانا او صفة ولا على المحدود
 لعدم اصله فلا يقال صليت دارا بل يقال صليت في دار
 الا ما اى من مكان محدود وقع بعد دخل وتزل وتكون
 فانه يجوز حذف في منه على الحذف والايصال بطريق
 التوسع كتحريك استعمالها او لكمال مشابهة ما بعدها
 بالمفعول لشد اقضاءها اياه حتى ظن الجرحى انه مفعول
 به وليس كذلك المحي استعماله ففي على ان مصدرها على
 فقول وهو في الاغلب مصدر الدوزخ كالحروج وما قيل
 ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى
 الدخول مثلا ولا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه
 بالمحدود بل انما يتم عقلا بعد دخل ما كما يتم جلست تجلس
 عقلا ولا بعد بذلك متعديا عرفا نحو دخلت الدار وورثت
 الخان وسكنت البلد والموضع الثاني المفعول له
 فانه يحذف منه اللام قياسا اذ كان فعلا اى جديثا لا
 عينيا كجئتك للتمتع لفاعل الفعل المعلن به اى اتخذها
 ومقارنا له اى للفعل المعلن في الوجود بان يتحد زمانا
 وجودها كما في مثال المتن او يكون زمان وجود احدها

المفعول له

بعض

بعضا من زمان وجود الآخر كقعدت عن الحرب حينئذ
 ان المراد بالوجود اعم مما في الواقع وفي قصد الفاعل فلا يرد
 ان مثل شهدت الحرب ابقاء الصلح صحيح وان لم يعرفوا
 الشاهد فالمقارنة ليست مما لا بد منه لوجودها في قصد
 وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعاقب
 العامل ببلد واسطة تعاقب المصدر نحو ضربت زيد ناديا
 له اى ابقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتأديب
 واحد لكن التأديب يحصل بالضرب وترتب عليه التأجيل
 التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل
 عصا وان هذا تم بل هو احداث الادب وما يليق بالشخص
 والضرب سبب ووسيلة كالشتم والضيعة وغير ذلك
 بخلاف كرمك لا كرمك لعدم الاتحاد في الفاعل
 وجئتك اليوم ولو عدت بذلك أمس لعدم المقارنة في
 الوجود وفي هذين الموضعين اى المفعول فيه والمفعول له
 المذكورين اذ احذف الجازية نصب المجرور ان لم يكن نائب
 الفاعل ويرفع ان كان نائبا بمعنى لا يبقى مجرورا لاقياسا ولا
 شذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة وقوع في
 الاول وفرضي في الثاني لما تقرره عند هامة لا يوب
 مناب الفاعل والثالث من المواضع الثلاثة ان
 سكون النون وان بالتشديد وفتح الهرة فيها فالحجاز
 يحذف منها قياسا التحفيف الثقل الحاصل بالطول كونها
 مع الجملة التي بعدها في تقدير الاسم نحو قوله تعالى عيسى
 وتولى ارجاءه الاغنى اى لان جاءه الاغنى وقوله تعالى

المفعول له
 بالكون

وان المساجد لله فلا تدعوا اي لان المساجد لله والسماعي
فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب يحفظ ولا يقاس
ثم اي بعد بيان مواضع حذف الجاز القياس بعد الحذف
قياسيا او سماعيا في غير الاولين من السماعي والثالث من
القياسي اي في الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر
ان توصل متعلقه الى المجرور فانه تظهر الاعراب المحلى فيه
لزو ال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور
وان لو ظهر في الثالث لما منع آخر منه ثم ان كون القياسي فيه
ذلك ما ذهب اليه سيوي لانه الغالب في حذف الجاز فينبغي
ان يجعل عليه ما اهم حاله وذهب الخليل والكسائي فيه الى
ان القياس بعد الابقاء على ما كان من الجوز لان ما اهم حاله
ينبغي ان لا يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء
فيما ظهر فيه شاذ اقليل وقيل عليه ما لم يظهر فيه لما منع آخر
من بعض السماعي وهو النصب على المفعولية او الرفع على
النسبة وليست اي ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه
الى المجرور واظهار الاعراب المحلى فيه حذفوا وايصال
وجه التسمية ظهري مثال النصب من السماعي نحو قوله تعالى
واختار موسى قومه اي من قومه ومثال الرفع منه نحو قولهم
ما لي مشترك وظرف مستقر اي مشترك فيه ومستقره
حذف الجار ورفع المجرور وانما من باب الفاعل واستتر
ومثال النصب من ثالث القياسي هو ومثال الرفع منه نحو
اعجب ان ضربت او انك ضربت ب وقد بقي المجرور بعد
حذف الجار بدو عوض مجرورا على السند وان كان الكثرة

الموافق للقياس النصب او الرفع وهذا مختص عند البصريين
لفظة الله شحا والكوفون قاسوا عليها سائر المقسم
ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل
نحو قوله بالجار لا فعل اي والله ولا يجوز تعلق الجارين
ملفوظين او محذوفين حال كونهما ملتبيين بمعنى واحد
بدون اللفظ والابدال اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة
هذا من قبيل اكلت من ثمن من تفاحه ولو قال اكلت ثمنه لكان
اشمل واولى بفعل واحد اصطلاحا حتى يقرينة المثال
فاكتفى بعن شبهة ومعناه او المراد به الدال على الحدث
فيتم ما لان مبنى العمل على الاقتصار واذا تعلق احدهما به
اشتغل بالعمل في مجروره واستغنى عن غيره وقضى حجة
ولم يبق له اقتصار لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا
لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغني عن الآخر فلا
يقال مررت بزيدا وعمرو بل يقال وعمرو ولو جعل بديلا
لكان بدل الغلط وهو لا يوجد في كلام الفصحاء بخلاف
نحو مررت بزيدا بخيرا نحو نظرت الى الفلك الى غيره ولا
تقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل يقال ويوم السبت
ولا يصح الدل لما مر الاول مثال كون الجارين ملفوظين
ومدخولهما مفعولا بغير ضمير والثاني لكونهما محذوفين
ومدخولهما مفعولا بغير ضمير على عكس ما ياتي من المثالين
قيل لانه يلزم في الاول لصوق مرور واحد في حالة
واحدة بشيئين وفي الثاني وجود ضرب واحد في
حالة واحدة في زمانين وهما امتنعان وفيه انه ان اريد

بالواحد المرة فهو ليس بمبدول الفعل وان اريد به الجنس
 الذي هو مبدول له فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم
 الجمعة امام المسجد واكلت من ثمر من تفاحه فان الجارين
 في كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انها لم تتعلق بفعل
 واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخل
 الاول في الاول ويكون مبتدئا وشان من الاول في الثاني
 فكان الاول متعلق بفعل عام والثاني بخاص فلا اتحاد
 لمتعلقهما بخلاف المثالين الاولين فان الثاني فيها التعلق
 لتعلق بالمطلق كالاول فيتمتع متعلقهما وذا لا يجوز لما مر
 هكذا استفيد من كلا وصاحب الكشاف والبيضاوي
 والعلامة التفتازاني ومن تبعهم في تفسير قوله تعالى
 رزقوا من ثمره الآية وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم
 اتحاد معنى الجارين لان المعنى الاول في الاول ظرفية
 الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني
 عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء التفاح
 مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر عن
 افادة هذا المرام في هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام
 كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفي لانه لا
 يجوز اكلت من تفاحه من ثمر مع وجود المغايرة المذكورة
 اذ لا يمكن التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف
 العكس لان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم يسمع
 التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى
 العامل بمدخوله وتخصيصه به كالحققتنا والعامل في

مطالب حروف التشبيه بالفعل

اسمين بمعنى المبتدأ والخبر في الاصل على قسمين ايضا
 اى كالعامل في اسم قسم منهما منصوبه قبل مرفوعه وقسم
 على العكس اى مرفوعه قبل منصوبه لقسم الاول ثمانية
 احرف ولقد احسن في اختيار القلة ستة منها
 تسمى حروفاوا الاحسن الانسب الاحرف لكنه اراد التشبيه
 على ان لهذا ايضا وجه باعتبار ان هذه الحروف مفروضا
 كلها وهوشابه الفعل وعمل عمله الفرعى وله افراد ذهنية
 كثيرة لاحظت معه احمالا او باعتبار انها اذ لوحظت
 مع فروعها تبلغ الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماضي
 لكونها على ثلاثة احرف فصاعدا اى لكونها منقسمة
 الى الثلاثى كان وان وليت والرباعى كعمل وكان
 والخاصى كلكن وفتح واخرها اى لبنائها على الفتح
 ومعنى واستعمال بالفعل مطلقا لوجود معنى الفعل
 وهو الحدث في كل منها مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك
 والتمني والرحي ولما دزمتها الاسماء وبالمتعدى خاصة
 في دخولها على الاسمين ولذا عملت عملة الا انه قد منصوصا
 على مرفوعها وهو عمل فرعى له تشبها على فرعها له في العمل
 وزيفه الرضى بانه مشترك بينهما وبين ما ولا المشبهتين
 بليس مع انه لم يعمل به فيها والجواب لمشابهة به لا لفرعي الجنس
 لان في التاكيد وملازمة الاسماء جعل مساويا لها
 في العمل لعدم عملها الفرعى وايضا لما شابه بواسطتها
 للفعل عمل عمل الفرعى مثلها فلو عمل به فيها لا لتبعية المشبهة
 بليس ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولا

لكثرة ما وقلة الثانية ولكون ما يشبه به الثانية ناقصا غير
 متصرف على انه يلزم مخ مزية الفرع اعني الاعلى الاصل اعني ان
 وحمل ما عليها هكذا استفيد من حاشية انوار الترتيل للفاضل
 عصام وقال الرضوي الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول
 او لا ثم دفع الفاعل ثانيا لا على خلاف مقتضاه وذاتا في
 في العمل فاعطى ذلك لها ثانيا على كل مشابهة له وقال
 الفاضل عصام في حاشية انوار الترتيل ان لما ثبت لها شبه
 بالمعدى اقتبست اول ما هو من خواصه من عمل التصديقات
 ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع ان وان
 هما للتحقيق اي لتقرر مضمون الجملة بلا تغيير في الاول وفي
 في الثاني كما سيحكي وكان حرف برأسه على الصحيح حملا على الغنة
 ولان الاصل عدم التركيب هو للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمه
 بخبر جامد كان الخبر نحو كان زيدا اسدا ومشتقا نحو
 كانت قائم او تقوى وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان
 للشك لان الخبر عبارة عن الاسم فلا يجوز تشبيه الشيء
 بنفسه اجيب بان التقدير كان ذلك شخص قائم او تقوى فلما
 حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان
 بعد التشبيه ادعاء وقال الفاضل عصام دليل الزجاء
 قوي والجواب ضعيف لان الشخص القائم ان كان غير المتكلم
 فلا يصح التشبيه وان كان غير متكلم فلا يصح جعل ضميره له واتقاء
 الاتحاد ينافيه ذكر ادات التشبيه ولان موصوف الجملة
 لا يحذف الا بشرط غير موجود هنا والمضمر كان الحاجب
 لتعريض كونه للشك متابعة للجمهور وحملا على التوسيع

26 ولكن ايضا مفرد عند البصريين لما هو الاستدراك
 اي لدفع توهم تولد من الكلام المتقدم دفعا شديدا بالاستثناء
 ومن ثم قد راداة الاستثناء في المنقطع بل كن فاذا قلت
 جاءني زيد فكان توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من اللفظ
 فدفع ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجي ذكره الرضوي
 وفي القاموس استدراك الشيء بالشيء جاول ادراكه به
 فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك
 ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق تقيضه فطلبه
 افادته بما بعده ذكر الفاضل عصام وفسر الفاضل الهندي
 بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم وردها للفاضل
 عصام بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب ادراكه
 ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته وهي تقع بين كلامين
 متغايرين نفيًا وإثباتًا معنى فقط يجوز زيد حاضر لكن عمرا
 غائب او لفظا ايضا كما جئني زيد لكن عمرا لم يجي وليت
 هو للتمتي اي لانشائه وهو ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فدخل
 على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو
 كقول منقطع الرجاء ليت لي ما لا فاج به ولعل هو للترجي
 اي لانشائه هو ارتقاب شيء لا شوق بمحصله فدخل فيه
 الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تقطننا والاق
 وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلك يموت الساعة كذلك قال
 الرضوي رضي: المضمر على ما هو الظاهر واكتفى بما هو الغائب
 حيث لم يقرض الثاني بناء على ما قبل هو مخصص بارتقاب
 المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشاف حيث قال ولعل

للترجي أو الاشتفاق قال المحقق الحقاني العلامة التفتازاني
 في شرح الكشاف هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخالف
 وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى قال
 الرضي إن لعل إذا وقعت في كلام معلوم والغيب يكون لرجاء
 المخاطبين عند سبويه وهو الحق لأن الأصل في الكلمة أن
 لا تخرج عن معناها بالكلمة وقال صاحب الكشاف إن لعل
 الواردة في القرآن قد تكون للأطعام وتبين بها حاصله ما
 ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني أنها للأطعام في محل
 التحقيق والتعبير عن المحقق بطريق الأطعام ما يدل على أنه
 لا خلف في أطعام الكرماء أو ليكون على دأب كلام العطاء
 أو لينبه العباد على أن لا يتكلموا على العبادة وقيل إنها للتحقيق
 كأن ورد الرضي بأنه منقوض بقوله تعالى لعل يتذكروا
 فان فرغون لم يتذكروا أجاب عنه الفاضل عصام بأن المتفرع
 أحد الأمرين ويحتمل أنه خشي أن لم يتذكروا ثم إن العلامة
 التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل الإطعامية قطوع الحصول
 وما قبلها مما يناسب أن يعمل بذلك بحيث يكون ما بعدها
 بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن البنا ري وجماعة من أئمة البصرة
 لعل قد يكون بمعنى كفي حتى جلاوا عليه كل صورة امتنع فيها
 الترجي سواء كان أطعاما مثل لعلكم تغفون أو لا مثل لعلكم
 تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصنف يعني صاحب الكشاف
 بأن جمهور أئمة اللغة أقصروا في بيان معناها الحقيقي
 على الترجي والاشتقاق وبأن عدم صلاحها للمجرد معنى الغلبة
 والفرضية مما وقع عليه الاتفاق إلا ترى أنك تقول دخلت

على المريض كي أعوده وأخذت الماء كي أشربه ولا يصلح لعل
 وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب أو أبو علي وردها بأنه
 منقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قرب إذا
 معنى فيه للتعليل وأجاب عنه الفاضل عصام بأنه يصح
 حمله على القرب في المنظر والمعنى أي تهيئ نفسك دأب
 بها لعل يحصل قربا تياها في نظرك فيكون فائق هذه
 الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قبيح للاستفهام
 نحو لعل زيد قائم بمعنى هل زيد قائم ولا يتقدم معمولها
 أي هذه الحروف عليها فلا بد من بطلان الصدارة في غير أن
 وأما فيها فلا بد من حرف موصول كان المصدرية ومدخولها
 صلته أو شيء من أجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها
 كالجزء الأخير وقيل لضعفها في العمل لكونه بالمسابقة
 وهذا غير ملائم لما ذكره الرضي والفاضل عصام في وجه
 العمل فافهم ولها صدر الكلام وجوبا أي الكلام الذي
 دخلت هي عليه مقصود الذاتية كان زيدا قائما أو لا يقال زيد
 إن عمر قائم ليعلم من أول الوهلة أنه من أي قسم من أقسام
 الكلام وما كيدني أو تشبهي أو غيرها وأما قول الفاضل
 عصام في وجه وجوب صدارة أن الجملة في المال
 فاعمل لمضمونها لأنها حرف تحقيق فإن زيدا قائم بمنزلة تحقيق
 قائم زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فيمنظور فيه غير
 أن المفتوحة ولما لم يفيد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم
 الصدورها الذي هو المقصود أفاد بقوله فلا تقع في الصدور
 أي صدر الكلام أصلا أي لا بالنظر إلى مدخولها لأنه خرج

عن الكلامية وصار في حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جئت
 معه جزء منه كافي مثل عندك انك قائم لا لتاسها
 بالمكسورة لا مكان الذهول عن الفتحة كخفانها وجوارجل
 على سبق اللسان لان الصدر موضع المكسورة والمذكور بعد
 يجوز ان يكون خبراً آخر وظرفاً خبرها وتلحقها اي الحرف
 المذكورة ما الكافة فتكت اي تطل عليها وتدخل على الاعمال
 ولا تختص بالاسماء كما تختص بابوابها اذ لا يلزم كون
 مدخولها صاحباً للمعولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما
زيد ضارب فان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى المفرد
بل تؤكد وان المفتوحة مع جملتها اي اسمها وخبرها والشيء
باعتبار الكون قال الفاضل عصام والاضافة ليست كاذبي
ملايسة بل حقيقة عرفية في حكم المصدر فيؤخذ من خبرها
مصدر مضاف الى الاسم اما في الخبر المستوفى فظاهر نحو عجبني
ان زيدا قائم اي قيامه واما في الجامد فالحاق الياء المصدرية
نحو عجبني ان زيدا انسان اي انسانيته كذا في الرضى وقال
الفاضل عصام هذا ليس بوقفي فانه قد لا يمكن الاخذ من
الخبر بل يؤخذ من صيغته مصدران مضاف احدهما الى الآخر
وهو الى الاسم كافي قوله تعالى ذلك بانهم قور ولا يفقهون اي
بانتقاء فقاهاهم وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف الى
المضاف الى الاسم مثل بلغني ان زيدا ان تعطيه شكر ان ابوه
اي شكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من خبره
مصدر كذا في بلغني ان زيدا ابوه قائم اي قيام ابيه
ومن شتم اي من اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة

مطلب ان المكسورة

26 وجب الكسر في موضع الجملة الاولى اما جمع المفرد او افراد
 الجمع على طبق قوله والفتح في موضع المفرد فكست ان اي
 ما ذهابها خبر في موقع الامر وهو بلغ منه كانه قد ر في محله
 قال الفاضل عصام في الابتداء اي حال كونها في ابتداء الكلام
 ولو تقدير بان يكون استينافاً نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم
 ان الغزوة لله جميعا وجه الكسر هنا ظاهر نحو ان زيدا قائم وفي
 جواب القسم لانه جملة مستقلة لا صحالة خلافا للكوفيين
 والمبرد اذا لم يكن في خبر الامر فانهم يجوزون الفتح فيه خ
 لتاويلهم بالمفرد واستبعاد الرضى بانه لا يقع المفرد الصريح
 جواب القسم فكيف يقول بنحو والله ان زيدا قائم وفي الصلة
 لانها لا تكون الاحالة كما عجي نحو قوله تعالى وايمان من الكون
 ما ان مفاعله لشؤنا بالعصية وفي الخبر عن اسم عين لانها
 لو فتحت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه
 نحو ما مولى انك قائم كما كسر نحو العلم انه حسن نحو زيدا قائم
 وفي جملة دخلت فيها على خبرها اي ان لا الابتداء لانها
 لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة فيكون موضع الجملة وفيما
 لم يدخل على خبر باللام تفتح كما سخي نحو علمت ان زيدا قائم
 وحال كونها بعد القول العربي عن الظن لان تعلق القول
 بجملة انما هو ككلماتها فلا يتصرف في مضمونها مع انها مفعولة
 لان مفعوليتها انما هو باعتبار لفظها في القياس الى
 معناها باقية على حالها ولا يدخل في قوله مفعولة لان مفعولها
 انما هي باعتبار معناها وانما قال العربي عن الظن اذ لو لم يعبر
 عنه لكان في حكم افعال القلوب بفتح بعد نحو قول ان الله

لزام

وبعد حتى لا بد أنه التي تبدأ بها الكلام قديراً لأن العاطفة
 أنما تكون لعطف المفرد على المفرد والحجزة أنما تدخل على
 الاسم حقيقة أو حكماً ففتح بعدها نحو انقول ذلك حتى
 أن زيد يقول وجه الكسر هنا ظاهر وبعد حروف التصديق
 مثل نعم وبلى وغيرها نحو نعم زيد قائم لمن قال زيد قائم
 أو زيد قائم وبعد حروف الافتتاح أي حروف مبتدأها
 الكلام وهي الأوامر وقد تقلب ههنا ماها، وعينا وقد
 يحذف الألف في الأحوال الثلاث ذكره الفاضل عصام فكون
 الجمع بلا حذو فروعها والألف الظاهر حرفي الافتتاح نحو
 إلا أن زيد قائم وبعد واو الحال نحو قوله تعالى وإن ربنا
 من المؤمنين لكارهون لو حوب كون ما بعدهن للحروف
 جملة وفتحت إن حال كونها فاعلة مع جملة والنائبة أما
 داخله فيها كونهما في حكمها لا الخبري على اصطلاح الغير
 كما ذكره الفاضل عصام وفي المفعولة نظراً إلى أنها نحو
 بلغت أنك قائم ومفعولة معها نحو علمت أن زيد قائم أي
 قامه ومبتدأة نحو عندك أنك قائم ومضافاً إليها نحو
 اجلس حيث أن زيد جالس لو حوب كون كل منها مفرداً وما
 يضاف إليه حيث وإن كان جملة لفظاً لكنه مفرد معنى
 فاذا دخلت ان تفتح لا محالة وحال كونها بعد لو قد رتبها
 لبساطتها لأنه أي ما بعدها فاعل المحذوف لا مبتدأ كما جاز
 الكوفون بناءً على تجوزهم دخول حرف الشرط على الاسم نحو
 لو أنك قائم لكان كذا كذا في الجامع والصواب في الخطأ
 لو حوب كون خبرها حذو ولو مشتقاً ليكون كالعوض

عن المحذوف وأما الواجب أن لا يجوز لتعذر قيامه مقامه
 كذا في الامتحان وغيره في بحث حروف الشرط والجواب
 بأن الخبر في الحقيقة جامد محذوف وقائم صفة ليس بصواب
 لأنه مع كونه تكلفاً يرد عليه أن وضع الفعل موضعه ليس
 بمتعذر إذا كان الخبر في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف
 كحصول الفائدة بها إلا كما لا يخفى أي لو ثبت قيامك
 وبعد لولا الامتناعية والتعميم لتخصيصه لا يساعده
 قوله لأنه أي ما بعدها مبتدأ الفاعل كما زعمه الكسائي
 والفرء أي لولا وجود ذهابك فان ما بعدها فاعل لا مبتدأ
 للزومها الفعل نحو لولا أنك ذاهب لكان كذا أي لولا أنها
 موجود وبعد ما المصدية التوقيتية أي المنسوبة إلى الوقت
 بدلاً لتها على الوقت واختصاصها بالنية عنه صرح به الرضي
 ورضي الفاضل عصام فتكون ظرفاً ولذا تحتاج إلى كلاً
 مستقل العمل فيها لأنه أي ما بعدها فاعل لا اختصاصاً
 المصدية توقيتية أولاً وكذا أظهر وأما قديراً أو لا لأنها
 لو لم يرد بها الوقت لم يحتج إلى إيرادها كحصول المصدية بأن
 كما لا يخفى بالفعل لفظاً أو تقديراً عند سبويه ونعم الاسم
 أيضاً عند غيره وإن كان قليلاً نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا
 باقية قال الرضي وهو الحق نحو اجلس ما أن زيد قائم أي ما
 أن زيد قائم هذا على وفق ما قاله الرضي أن صلتها ما من ثبت
 أو منفي لم غالباً والمعنى على الاستقبال في الأغلب بمعنى
 مدة ثبوت قيام زيد إشارة إلى توقيتية ما ومصدرها
 وبعد حرف الجر نحو عجب من أنك قائم للزوم كون ما بعدها

مفرد أو بعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيان للواقع
 لأنها لا تكون إلا لعطف المفرد كما صرح به العلامة الثقات
 في المطول ومولانا السيد عبد الله في شرح لب الباب مع الآية
 إلى وجه الفتح بعدها واحترز عن العاطفة للجملة على ما
 يشعر بوقوعها كلام السكاكي في بحث العطف فكل العلام
 المربور قبل التصريح المذكور والمختار على ما قيل هو الأول
 لا بشرط العطف بحيث الذي ذكر في محله لا يتحقق في
 الجملة على أنه لو تم الثاني لكان ما بعدها ما يجوز فيه الأمران
 فافهم نحو عرفت أمورك حتى أتاك صالح وبعد مد ومبد
 الأسامين لدخول الحرفين في حروف الجر لا نهام كونهان مبتدئين
 وإن مع جملة خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل
 والمضاف إليه لا يكون إلا مفردا قائل نحو ما رأيت مذ لك
 قائم وحيث جاز التقدير أن أي تقدير يكون أن مع جملة خبرها
 جملة وتقدير كونهما مفردا والمراد بالجواز ما يجامع
 ترجيح أحد الطرفين لأن الخلو عن الحذف أرجح ذكره الفاضل
 عصام جاز الأمر أن أي الكسر والفتح كالتى وقعت بعد
 فاء الجزاء أو إذا المفاجأة نحو من بحر منى فإني أكرمه وإذا
 أني أكرمه فإن كسرت وهو الأرجح لما مر فالعنى فإن أكرمه
 لما عرفت أن المكسورة لا تغير وأن فتحت فالعنى فإن أكرمه
 آية ثابت فإن مع جملة خبرها مبتدأ محذوف خبر على وفق ما ذكر
 الرضى وقال الفاضل عصام فيه أن تقديم خبرها واجب
 فالعنى فثبت كرامى آية ثم قال ينبغي أن لا يجوز حذفه لأن
 الغرض من التقديم هو رفع الالتباس بفوت به وجوز القول

الجامع كون التقدير فخر أو أني أكرمه فيكون المحذوف مبتدأ
 غير اسم عين ورده الفاضل عصام بأنه يستلزم الحذف
 قبل الحاجة وإن لم يعد بعد الفاء الجزائية أراد الجزاء
 لأن جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال أن خبرتي
 فخر أو ك أني ضربتك بل يقال أن ضربتي ضربتك وتخفف
 المكسورة بمحذوف النون المتحركة مع حركتها النقل التشديد
 وكثرة الاستعمال فيلزم حين اللفاء عند سيبويه
 النجاة لأن اللاحق للفرق بين المكسورة المخففة وبين أن
 النافية ولا التباس حين الأعمال ومطلقا عند ابن الحاجب
 لأن الفرق بالعمل لا يحصل في التقدير والحقى وأما
 في اللفظي فلا طراد اللام عند عدم قرينة مغنية عنها
 من حروف النفي كان زيدا أن يقوم واقضاً المقام الأثبات
 كقوله عند المدح وإن مالك كانت كرام المعادن
 وتمتع عند وجودها صرح به الفاضل عصام ثم أن المراد
 بها الأمر الابتدائي كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاختصاصين
 وغيرهم وقيل لا أخرى اجتلبت للفرق لجامعتها بفعل
 غير فعل المبتدأ على ما هو مذهب الكوفيين كما سيحى بحقوقه
 شئت يمينك إن قلت مسيما وبعد التعليق بها في
 باب علمت كافي المثال الآتي فافهم في خبرها لفظا أو معنى
 أي المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها ولا
 على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ويجوز العاؤها أي
 إبطال عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر
 كما يجوز أعمالها على ما هو الأصل ولذا لم يصرحه ودخلها

مطلب تخفيف ان المكسورة

مبتدأ خبره على فعل من افعال المبتدأ والخبر كالافعال الثابتة
 وافعال القلوب لئلا يخرج بالكلية عن اصلها الذي
 هو الدخول عليها بان تدخل على ما يقتضيهما والكوفون
 يعمتون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو
 دخلت على فعل بناء على جواز الالقاء يلزم ان يكون ذلك
 الفعل منها لانه لا يدخل على الاسم اصلا ولم يجعله عطفا
 على الغاها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختياره
 الكوفين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره
 او شذوذه كالمعذور كذا في الامتحان نحو قوله تعالى
 وان كانت لكبيره وان نظنك لمن الكاذبين ويجوز
 دخول اللام على خبر الناقصة الداخل عليها ان المكسورة
 المخففة كما في التسهيل لان الخبر وان كان لها لفظا الا
 للمكسورة معنى بخوان كان زيدا لقائما ان زيدا القائم صح
 به الدمايين في شرحه وكذا المفعول الثاني في باب علت
 ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو دخلت
 على اوله مفعولية ولما دخل هنا على ثانیها ونصب
 اولها لعدم المانع لزوم ان ينصب الثاني ايضا لا متناع الا
 قصار كذا في الرضى وتخفف المفتوحة فتعمل الى المفتوحة
 المخففة في ضمير شان مقدروا جوبا لانه اقوى مشابهة
 من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عليها في ظاهر
 فقدر في مقدروا جوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف و
 ح ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق حقيقة كالعلم
 واليتبين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم

مطلب تخفيف المفتوحة

ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى واخر
 دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وما سياتي من قوله
 تعالى وان عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج في
 الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة وجه اللزوم
 المناسبة في التحقيق وهي وان لم يقتضيه بل الاولوية لا
 انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التي كان قبلها
 الظن تختمل المخففة باعتبار جري التحقيق بسبب
 دلالة على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعدم التنق
 نحو علمت ان زيدا قائم اي انه وتدخل اي يجوز دخولها على
 الفعل مطلقا من افعال المبتدأ او لامتنصفا او لا شرط
 او دعاء او لا اي يجوز كون مفسر ضمير الشأن المقدرة
 فعلية مطلقا كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية
 انما هو اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ واما اذا دخل فجوز
 كونه فعلية كما صرح به الرضى فليس معنى الدخول في
 المفتوحة بمعناها في المكسورة فافهم ويلزمها مع الفعل
 المتصرف غير الشرط والدعاء اي دخولها عليه وقبلها
 فعل التحقيق بقربة الامثلة حرفا لتنفى لا وما ولن ولم
 ولما وان نحو علمت ان لا تقوم بالرفع اي انه وتبينت ان
 ما تقوم وقوله تعالى يحسب ان امره احد وظننت ان
 لما تم وعلمت ان يقوم او السير نحو قوله تعالى علم ان سبيل
 او سوف كقوله واعلم فاعلم المراد ينفعه ان سوف ياتي كل
 ما قد را او قد نحو علمت ان قد يقوم ليكون كل منها كاليع
 عن المحذوفة وللفرق بينها وبين الناصبة فان هذه الحرو

لا تقع بينهما وبين فعلها لانها معه بتاويل المصدر ^{الفصل}
 بيانها فيه الا بلا ولاها الضعف لا تقوى على العمل ^{الفصل}
 الا بها فانها كثر دوراها تدخل في مواضع لا يدخلها نحو
 نحو حيث بلا مال فلا يحصل الفرق بها بال عمل فان ما
 بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبه والا فالحفظة
 او بالمعنى فانه ان عني به الاستقبال فالناصبه والا فالحفظة
 المحفظة ويمكن ان يكون الفارق ما كان قبلها من فعل
 التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لا
 يخرج عن كونه خلاف الظاهر في الجملة فافهم ولو كان اي
 الفعل الداخلة هي عليه غير متصرف او شرط او دعاء لا
 يحتاج الى احدهن الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس
 بالناصبه ج لا ينافي مدخولها في حكم المصدر ولا
 مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يؤقولات
 بالمصدر نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب
 اجلهم مثال غير المتصرف وقوله تعالى تبينت الجن ان لو
 كانوا يعلمون الغيب مثال الشرط وقوله تعالى والخامسة
 ان غضب الله عليها مثال الدعاء وتخفف كان قلغى اي
 يبطل عملها على الاستعمال الا فصح لفوات بعض المشابهة
 بانتفاء فتح الاخر نحو قوله كان يذيه حقان صدره وصد
 مشرق النحر على ما في الرضى ووجه مشرق النحر على ما في
 شرح التسهيل ونحو مشرق اللون على ما في شرح لب لا
 لباب ولو عملت على الغير الا فصح لفيل تديبه ثمرات
 الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير الشأن لعدم الداعي

مطلب وتخفف كان

اليه كما كان في المفتوحة المحفظة ولذا لم يذكره وقال ابن
 مالك انها كالمحفظة المفتوحة في العمل في اسم مقدر لا
 انه لا يلزم ان يكون ضمير شان ويؤكد لزوم لم وقد لما
 بعدها اذا كان فعلا كالمحفظة المفتوحة على ما يستفاد
 من كلامه وصرح به الرضى مثل قوله تعالى كان لم تغن با
 الاسس ومثل كاد وقد وردت الاطعان وتخفف لكن
 فيجب لغاؤها لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر
 ولما فيها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجرى ما يجاز
 سائر المحفظة فانها ليس لها ما اجريت هي عليه نحو ما جاز
 زيد ولكن عمرو حاضر الواليعطف الجملة على الجملة او
 للاعتراض ويجوز ان حين التخفيف والالغاء دخولها
 اي المحققين على الفعل لانقطاع المانع عنه وهو العمل نحو
 كان قد قام زيد لانه لما لا بد منه كاذكرنا ونحو ما قام زيد
 ولكن فقد والتابع من الاعرف الثمانية التي منصوبها
 قبل رفوعها الا الواقع في المستثنى المنقطع لانه ف
 المتصل ليس يعامل على الصحيح بل العامل بالفعل او شبهه
 او معناه على البصريين وهو الذي لم يخرج على بناء المجهول
 من تعدد معلومية عدم دخول مدلوله في المستثنى
 منه باعتبار المفهوم كمثل المتن او المراد كقول الجاني القو
 الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم
 الدخول ولا يكونها بمعنى لكن فتعمل عليها باتفاق المتأ
 فيقدر له الخبر في اغلب نحو جاني القوم الاحبار لم
 بجي وقد يظهر الثامن من الثمانية الاكثان لتنفى الحسن

مطلب تخفيف لكن

أي نفي الحكم عنه ذكره في الامتحان فالإضافة لادني
 ملاية وشرط عمله أن يكون اسمه نكرة لا متناع تانيه
 في المعرفة لعدم الجنسية مضافا أو مشبهه بها لأنها
 لو كانت مفردة حقيقة تنبئ على ما تنضب به كاسم
 ضم مفصولة عنها أي لا لأنها الضعيف لا تؤثر مع الفصل
 مثال المضافة نحو غلام رجل جالس عند نافذة
 للخبر على ما هو الظاهر قديمه للاحتراز عن لزوم الكذب
 بنفي الجالس عن جنس غلام رجل وإنما يجعله خبر
 يجعله مستقرا ليظهر عمل الرفع في خبرها أيضا
 يحتمل أن يكون خبرا بعد خبر فيكون إشارة إلى تعدد
 الخبر وكونه ظرفا أيضا ومثال المشبهة لا عشرين درهما
 لك والقسم الثاني وهو ما كان مرفوعة قبل منصوبه
 حرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونها للنفي لكن مشا
 ما أكثر لأنها النفي الحال كليس بخلاف لا فإنها للنفي المطلق
 أو لنفي الاستقبال والدخول أي دخولها على المبتدأ
 والخبر قال الفاضل عصام ومن قال من وجوه مشابهة
 ما دخول الباء في خبره كما في خبر ليس يريده ما قالوا
 الباء في الخبر مختص بلغة من عمل ما واعتبر مشابهة
 بليس وشرط عملها أن لا يفصل بينهما وبين اسمها
 بأن تليده عند البصريين وتسمى عازلة وناقية موكدة
 عند الكوفيين والافتقار للنفي اثبات وفي هذا الخيار
 لما نقله الفاضل عصام عن الأندلسي أنه قال ينبغي أن
 يراعى في عمل لا الشروط المعتمدة في عمل ما بل هي في الأولى

سطلب ما ولا المشبهتان بليس

منها فيما لكونها أضعف منها وتنبئ على قصور النفي
 حيث لم يذكرها في عمل لا كما في الرضى أو على أن عدم ذكرها
 في عمل لا لانضمامها والنصيح أولى وما قاله الفاضل
 الجامي نقلا عن الغير أن لا تضاد مع لا في استعمال فليس
 بوجه وجيه لأن شرط عدمها فلا يقتضي الوجود في لا
 استعمال بل يكفي الامكان على أن عدم الوجود لا يستلزم
 عدم الوجود ولذا ما اردت نصيته ولا بخبرها مطلقا خلا
 للبعض فيه وللآخر في الظرف قياسا على أن ولا يغيرها
 أي أنه والخبر كعمول الخبر وأن لا ينتقض النفي أي نفي
 الخبر لا نفي البدل مثل ما زيد شيئا الا شئ إذا انتقاضه
 لا يصير علمها الوجوده قبله وامكان التبعية للحل بالاعتقاد
 بها لأنه لو انتقض بغير معناه لا يبطل علمها بل يعملان
 فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الاقام ولا رجل غير حار
 قاله الفاضل عصام ولعل وجهه أن العمل لم يكن بعد
 الانتقام بحسب الظاهر فافهم ثم قال أنه مستقوض لما
 معناه فافهم مثلها في ابطال العمل وأقول ترك للذرية
 شرط لا معها أي مع عدم الفصل وعدم الانتقاض كون
 اسمها نكرة لأنها لكونها أضعف مما لا نقل الا في النكر
 التي هي أضعف من المعرفة بخلاف ما فإنها تعمل في المعرفة
 أيضا ولأنها في الأغلب لنفي الجنس وقد عرفت أنها لا تعمل
 إلا فيها فحل هذه عليها في عدم العمل إلا فيها وإنما صح
 وقوع النكرة مستداهلها العمومها فإن لا لنفي الجنس
 نص منه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتأمل عليه

عند عدم القرينة الصارفة واما عندهما كلا رجل
 بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة نحو ما زيد
 ولا رجل حاضر وان لم يوجد احدا لشروط المذكورة
 لم تعمل اي ما ولا لضعفها في العمل لامع الفصل بان نحو
 ما ان زيد قائم ولا يخبرها نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل
 ولا بغيرها نحو ما زيد اعمر وضارب ولا مع انتقاض
 النفي الذي هو العدة في المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا
 رجل الا حاضر ولا مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر
 تركه لحصوله بتبدل رجل بزيد ولا يتقدم معمولها عليها
 لما والعامل في الفعل المضارع من السماعي على نوعين نا
 صب وجازم اذ لا جاز في الفعل والرافع معنوي كالحجى فا
 الناصب اربعة احرف بالاستقرار ان يناسبها بان في
 المادة لا سيما عند التخفيف وفي كون الجملة معها في تا
 ويل للمصدر وهي اصل في هذا النوع واخواتها محمولة
 عليها المناسبة لها في الاستقبال هي للمصدر احتراز عن
 الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاختصار كقوله تعالى وما
 لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى
 واوحينا الى امك ما يوحى ان اقد فيه وعن المحفظة
 وابن اصيله لا كلم عند الفراء بدل الالف في احدهما نونا
 وفي الاخر ميم ولا ان عند الخليل كاي شئ في اي شئ و
 فرد براسه عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده
 الى اصل ولورده فالظنه ما خطر بالبال ان اصله لا
 الحق بالنون الخفيفة للتأكيد فصارت كذا قاله

المضارع
 مطلب العامل في الفعل

34 عصام هي للنفي المؤكد في الاستقبال لا المؤبد كما زعم
 المعتزلة لقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي
 ابي لان حتى للانها وهو ينقض التابيد قال الالف
 عصام ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في التثنية
 غير لامن حروف النفي ويجوز تقديم معمول معمولها عليها
 وكى هي للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها واجب
 الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن
 او سببية كل منهما للآخر بالاعتبارين نحو اسلمت كى
 ادخل الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما في
 قوله كى لتقضى رقبته ما وعدت كى فاللام بدل وان
 تاخرت كما في قوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم فكى
 بدل وقيل تاكيد في صورتين وقد يذكر بعدها ان
 نحو كى ان تقوم فقتل هي زائدة وقيل بدل منها ويدل
 هذا على ان كى يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه
 ما فيقال كىما يضر بالرفع فقتل ما كافة وقيل مصدريه
 وكى جازية والمعنى لضرته ولا يتقدم معمول معمولها عليها
 ذكره الفاضل عصام واجازه الكسائي على ما في الرضى
 واذن عند سيبويه والمروى عن الخليل تفديران بها
 وكتبها بالنون مطلقا مبني على ما نقل عن المازني انه
 لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان وهو
 المختار عند المصنفين وما نقل عن الفراء انه قال اذا
 الغتھا فاكبتها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية وذا
 عملتها فاكبتها بالالف اذا العمل يميزها عنها فمبني على

ما نقل عن المبرد انه يجوز ان توقف عليها بالالف والنون
 اخرها عن كي على عكس ما في الكافية لطول جتها واللام
 شرط ما عليها بشروط بخلاف كي هي للشرط واللام
 في الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال ايتك فهو جزاء
 لفعله كما انه جواب لقوله وشرط عمله وجوبا او
 مراد به الامكان ان يكون فعله المدخول عليه مستقبلا
 لاحالا اذا الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل
 والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا
 يعمل الا على حال الغلب واقوى قيد بالغالب اذ قد يحذف
 عن الشرط لقوله تعالى فعلنها اذا واما من الضالين وقد
 يكونان في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
 فظهر ما في قول من قال اكونها جوابا او جزاء وهما لا
 يمكنان الا في الاستقبال غير معتمدا صلا او كاملا على
 ما قبله اي فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض
 وان يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء و
 النداء ليسهل عمله لضعفه واما بها نحو اذن والله او
 رحمك الله او يا زيد اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح
 هذه في اخوانه وان اريد به الحال او اعتمد فعله على ما قبله
 اعتمادا كاملا بان يكون خبر عنه او جوابا القسم او شرط
 قبله فايهم حصروا الاعتماد بحكم الاستفهام في هذه الثلاثة
 لفصله بغير ما ذكر لم يعمل لما على التقدير الاول فلو قدر
 كونه على حاله الاغلب وقدمانه لا عمل له الا فيه واما
 على الثاني فلضعفه ومقلوبية بوقوعه بين المتصلين و

لان

ولاز الاعتماد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه
 لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله في التثنية
 حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل عصام
 بان ما ذكره ينتقض بنحو اكرمك اذن فلم يرد بعمل مع
 اجتماع الشرط وفيه واما على الثالث فلضعفه و
 جود المانع نحو اذن املكك بالرفع كاذبا لمن قال قلت
 هذا القول مثال لما اريد به الحال ونحو اذن اكرمك
 بالرفع لمن قال قلت جئتكم مثال لما اعتمد ونحو
 اذن اكرمك بالرفع ونحو ان تاتي اذن اكرمك بالجزم
 ونحو اذن زيد تضرب بالرفع قال الفاضل عصام قد
 يكون ما يجعل ما بعد اذن جزاء له في كلام المجيب به مثل
 اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باللام
 سلام وبيان لجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا
 كما اذا وقع بعد الفاء والواو ونحو ان تاتي اذن اكرمك
 او وان اكرمك فيجوز اعمالها بنا على ضعف الاعتماد
 لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بنا على
 وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل والحاصل
 ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل الاجوازه ويجوز
 ضمارة ان قد خص خاصة او حال كونه مخصوصا
 من بين النواصب يجوز الضمارة اما في اصل في هذا
 النوع فينتصب المضارع به اي بان المضارع بشرط
 ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع

مطلب ضمارة ان

الى النصب ليرشد من اول الامر انه قصد تحوّل المعطف
الى السببية لان تغير اللفظ يدل على تغير المعنى وان
يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرة هو
الانشاء كمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين
الشرطين وهما امر بخوزرني فاكرمك اي ليكن منك
زيارة فاكرم مني رعاية لكون الفاء عاطفة في الامر
هذا على ما هو المشهور وقال الرضي لمقتدر زرندي فاكر
ثابت مجذفا لخبر وجوبا لان ما بعد الفاء جواب هو
لا يكون الاجملة والفاء السببية لا تكون لعطف المفرد
على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب
الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي يسببها
يتمية لا ابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حتى الظهور
فلو ابرز الخبر لكان كانه لخبر عن الفعل واما قولهم تسمع
بالمعدي خير من ان ترأف شاذ هذا وكان الجمهور حكما
بكونه جوابا مع كونه في نقد الامر المفرد عندهم نظر الى
المال لان معنى قولنا زرندي فاكرمك ان ترزني اكرمك
كما لا يخفى وقال الفاضل عصار علم ان المنصوب
بعد الفاء في غير النفي تجزم بعد سقوط الفاء فيقول
في زرندي فاكرمك زرندي اكرمك بالجزم ولذا يعطف
المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق
واكن او نهى نحو لا تشمتني فاضربك اي لا يكن
منك شتم فاضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو
اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤخذني فاهلك والحق

حالة

36 الكسائي بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك
فدخل الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك ريذا فا
كرمك والامر المقدر الاسد فتنجوا وافقه
ابن جني في مثل نزال لانه في حكم الامر في الاطراد وليس
به الجمهور لما سيجي او نفي وهو في حكم الانشاء في استثناء
جوابا نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان
فتحدثنا ويلحق به ما جراح نحو قلنا تاتيني فتكرمني
قلو ولو لا للتخصيص لاستلزامه نفي فعل نحو لو لا ان
عليه ملك فيكون معه نذير او تمنى نحو لست لي
مالا فانفقته اي لست لي ثبوت مال فانفا فامني بيا
او عرض نحو لا تنزل عندنا فتصيب خيرا اي لا يكون
منك نزول فاصاية خير مني او استفهام نحو عندك
ماء فاشربه اي اهل يكون ماء فشرب مني ولما كان
مقصوده بيان عاملية ان مضمرة لا ضبط الموضع
التي تضر فيها ان اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو امر
الانشاء واشرفه ولم يستوف مثل تلك المواضع
على ما هو دأبه في هذه الرسالة والجازم خمسة عشر
كلمة اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم و
لما انتهى الماضي بعد قلبها المضارع اليه لكن الثاني
لاستغراق زمن الماضي من وقت لا يتفاد الى وقت
التكلم ولنفي المتوقع كثيرا دون الاولى ولا لام الامر
اختران عن لام الخبر والابتداء ولا للنهي ها للطلب
اي لطلب الفعل وتركه استعلاء او حضونا او

مطلب الجازم

استواء فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاهما وإنما
عمل كل منهما الجزم لمشايرته بأن في الاختصاص بالفعل
وفي قلب معنى مدخوله واحد عشر منها لفظا أو
تقدرا تجزم فعيلين أن كانا مضارعين وأن كانا
صينيين فمحلا وان أحدهما ما ضيفا فلا جزم إلا في أحدهما
تسمى كالمجازات أي الجزأ على ما في القاموس فأي
كلم تقتضي الجزأ فالإضافة كإضافة الأداة إلى السطر
فليس فيها تغليب الجزأ على الشرط قاله الفاضل
عصام وهي أن هي للشرط سمي لأنه شرط لتحقيق
الثاني والجزأ مجاز بطريق التشبيه من حيث أنه يثبت
على الأول ابتداء الجزأ على الفعل فإن لاقتضائه أي أياها
وجعلها كشي واحد المقتضيين طولاً في الكلام عمل
الجزم تحقيقاً وكذا العشرة الباقية لمقتضيتها معنى أن
لناسبتها أي أياها في الإبهام وحيثما لا يجزم به بلا ما وهي
كافة عن الإضافة لتصير مبهمه فيناسب أن الشرطية
المحتملة للوجود والعدم في الإبهام وبحسن تضمنها
وأي يجزم بما وبدونها وهي ليست بكافة بل غريبة لزيادة
الإبهام وذكره بدونها لثبت الجزم بها بطريق الأولى
وأي كل من هذه الثلاثة للسكان وأذا ما قال السيرا
ما علمت أحدا من الخاة أثبتته الأسيبويه وأصحابه وهو
حرف عند غير مركبة من كلمتين بل هي فعل كافي بهما
فعلى وقال البرد هي في الظرفية كفتها الحاق ما عن طلب
الإضافة وهيئة الشرط كما هيأ حيث وجعلها بمعنى

السبق

المستقبل وجازمة ذكره الفاضل عصام والمصر اختيار 37
مذهب البرد حيث قال للزمان وإذا ما لا يجزم به إلا
على قلة لقلة مناسبتها لأن في الاحتمال أنه هو للقطع
المنافي للإبهام إلا أنه لما احتمل في الأمر المقطوع أن يقع
على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جازت نفسها
معنى أن والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الإضافة
كما في حيث وتسمى مع ما الزائدة لزيادة الإبهام وبدونها
لوجود أصل الإبهام كل من هذه الثلاثة للزمان وهما
بمعنى ما لا متى ولذا لم يذكر معه قال بعض الكمل أصله
ما الحق باخر ما الزائدة لزيادة معنى الإبهام فانتقل إليها
ها ولا استكره تابع المثليين وقيل مركب من معنى كفف وما
الشرطية وقال الفاضل عصام وكان الميزانيين زعموا أنه
مثل كلاً ومتى حيث جعلوه سوراً لقضية الكلية مثلها
وما في التسهيل أنه قد يحذف زمان ومنه قوله وما
تلك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلاً تخاف ولا افتقاراً
ومن وأي مع ما وبدونها المأمور ويجوز أن خاصته
لأصالتها في هذا النوع فيجزم المضارع بها أي بأن المضارع
بعد الأمر لفظاً بدون الفاء نحو زرتني أكرمك أي أن
تزرني أكرمك فإن المطلوب زرتني الزيادة وقائدها إلا
كرام وهي تصلح للسببية له وقصداد أوها فقد ران مع
الفعل الماخوذ من زرتني فنجعل الأكرام جزءاً له ويجوز بعد
المقدّر نحو الأسد الاسد نبح وبعد اسم فعل نزال أقالك
وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل

الجنة وان لم يجر النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الا
 كاف في الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وما
 بعده قدر يقع فلا يكون وحده دليلا على ضم ان فلا
 بد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سا
 ما ذكر في ان المضمير غير النفي فانه خير لا انشاء فلا يناسب
 لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعي اراد ان يشرع في
 القياسي فقال والعامل القياسي ما لا يتوقف اعماله على
 على السماع بل يمكن ان يذكر في بيان عمله قاعدة كلية هي قضية
 كلية يعرف منها الاحكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك
 الجزئي موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى مو
 ضوعها غير محصور افراده في عدد بخلاف السماعي كما
 عرفت ولا يضره اي كونه قياسيا اختصا به ببعض
 الاحكام مثل كون صيغته سماعية كما في الصفة المشبهة
 واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما في افعال المدح
 والذم والتعجب وعسى وليس وفي معموله بالتقدم و
 الفصل كما في فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به
 كما في فعل اللازم ومثل الالغاء كما في افعال القلوب ومثل
 التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب
 كما في افعال الناقصة ومثل عدمه كما في افعال التامة
 وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتو
 على السماع وانما المتوقف عليها الاحكام المذكورة فلا
 ينبغي ان يجعل بعضها سماعية كما جعلوا على انه غير محصور
 فيما ذكره ابل قد زاد عليه المحققون المتبعون كثيرا

بحث العامل القياسي

38 كما استنفق نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد
 موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها
 غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراد
 محصورة بحسب المادة ايضا وهو شقة الاول للفعل
 مطلقا فكل فعل لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب
 او لا يرفع معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة
 الى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعا فلا يكون ومبنى
 العمل على الاقتضاء وينصب معمولات كثيرة مفاعيل او غير
 كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق مفهومه بها
 لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح
 به ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته في العمل وما يجئ من
 عدم جواز التقديم فكا لاستثناء منه وهو على نوعين
 لازم ومتعد فالفعل اللازم قد مره لكون مفهومه وجوبا
 ما فعل نيم فرمة اي فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل
 اي بلا مدلول مفعول به صريح نحو قد زيد ولا ينصب
 اللازم المفعول به بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء بدو
 فتمت اي اللازم افعال المدح والذم لصدق حد عليها بل
 اي افعال موضوعات لانشاءها وهو الاظهر على ما ادعاه الفا
 عصام او مشهور بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامي
 ولما كان وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على
 الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوصل بها
 الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد
 استغنى بالبعد عن الحد ولما كان هذه الافعال غير متصرفة

مطلب افعال المدح والذم

ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعي قارفنه
اشارة الى هذا الفرق وتصرح بالرد وهي اى افعال المدح
والذم مبتدأ خبر نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح اى
لاننشائه وقيل في مثله حال والعامل معنى الفعل المفعول
من نسبة الخبر الى الاحكام المبتدأ وروى بان الخبر المجموع وروى
المعروف ايضا الممنوع من ذهب الى جوازها من الخبر بل جعل
من النخلة منهم ابن مالك جوازها من المبتدأ وجعلوا العا
ما ذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتدأ ثانياً سبقت منها خبر اول المدح
حالا من فاعل الظروف والعكس والجملة خبر الاول ونسب
الكائنة للذم وهما اصلان في الباب فلذا قدمها وشر
من حيث العمل ان يكون الفاعل اى فاعلها معرفة باللام
للعهد الذمى فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء
وبصير معينا بذكر المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال فيكون اوقع في النفس وقيل للجنس وقيل للام
ورده الرضى بان علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح
ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل عصام ان ذلك
مستلزم بين الثلاثة اذا اصبحت ايضا نعم جنس رجل من حيث
هو هو او في ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل
منها بادعاء ان المدح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث
هو هو او في ضمن فرد ما او جميع الافراد وانه متخذه
لامغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس او
من افراده من المناقب والمثالات وباعتبار اية الجنس في
ضمن اى فرد منه العقل اذ لا فرد له الا اياه فافى فرد فرض

فهو هو واختار المصنف هذا لان كلا من لام الجنس واللام
ستغراقا لكونه معرفة بقوت نوعا من الابهام فلا يلزم
المقام او مضافا اليه اى الى المعرفة باللام ولو بالاول
ولو ارد هذا في المعرفة باللام لاستغنى عن قوله هذا
هذا في حكم المعرفة باللام او مضمرا متميزا بفتح الياء اى
مفسرا بكرة منصوبة على التمييز لمحصل البيان ولا
اجمالا وثانياً تفضيلا بذكر المخصوص ثم العامل في
التمييز المضمرا لانهم لانه لا يهاه في حكم اسم نكرة ثم بالتشويق
ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه
موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره في
موضع الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه يتعين بعد
الابهام فلا بد ان يذكر بعده على ما هو الغالب وهذه
الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخولها فانهم
وبما اشترنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل
نعم رجال زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا
الفاعل فلا حاجة الى ما ذكرنا الفاضل عصام من ان المراد
ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص نكرة
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس
للفاعل المعهود الذي هو الموصوف بما ذكره ولذا اظهر
بضمير لكون المبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا
يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امرأة هندية بان المخصوص
فيها غير مطابق للفاعل الذي هو المضمير المفرد المذكر لانه وان
كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق

له من حيث انه مفستر بالجمع او الموت لوجود الاتحاد بين
المفسر والمفسر ولم يظهر بآيات اسم الاشارة كاستق
لانه يشعر بعملية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة
وعلية الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اثبتنا
اليه ولقد احسن في العدول عن قول ابن الحاجب نظ
الفاعل فانهم وهو المخصوص مبتدا وما قبله خبر
مقدم عليه او خبر محذوف هو هو مثال استئناف
فيل من هو هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة مخبر
الرجل زيد مثال لما كانا الفاعل فيه معرفة باللام وذكر
بعده مخصوص مطابق له في الافراد ونعم غلاما الرجل
الزيدان مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص
مطابق له في التثنية ومثال المضاف اليه بها تم قرس
غلام الرجل هذا قيل العائد للام اما باعتبار العهدية او
شتمال مدخولها على المبتدأ ورده المص بانه لا يتشبه
في المضمرة المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شئ واجاب عنه
بعض الكل بانه وان كان كذا الا انه مع تميزه كان في حكم
اللام فيكون رابطا وقل الفاضل عصام الرابط ادعاء
كون الفاعل غير المخصوص ونعم رجلا زيد مثال لما كان
الفاعل مضمرا مميزا مبكرا والمخصوص مطابق له في الافراد
وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا ولو كان التمييز
على خلافها كالمخصوص كافر مثاها لان الابهام في المفرد
المذكر اكثر مما يدل على العدد والتاثير والابهام الفاعل
مقصود في الباب وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة

سطل وقد يحذف
المخصوص

هو

40 كقوله تعالى انا وجدنا صابرا نفع العبد اي ايوب عم م
بقية ان الكلام في ذوقهم وقد يتقدم اي المخصوص
على الفعل بناء على ان الاصل في المبتدأ التقديم وتأخير
في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد
كونه مبتدا كما لا يخفى ولذا الخاتمة الص نحو الزيدون نعم
الرجال وساء عطف على نعم املة سوء بالفتح فنقل الى
فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بشئ فصار جارا
هو مثل بشئ في افادة الذا والشرائط والاحكام مثل قوله
تعالى ساء مثل القوم الذين كذبوا اسميهم وحيدايها
جب كطرف اي صار حبيبا الكائنة للمدح وفاعله ذا من
اسماء الاشارة التي هي من الابهامات لما عرفت ان الفرض في
الباب الابهام او لا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم فاعله
هو المرفوع بعد اذ زعم انه ان حذا بتمامه فعل لان شدة
الامتزاج جعلها كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدمه على
الاسم وازال اسميته ولا يتغير حذا بان يتغير فاعله او
فاعله او ذا بان يثنى او يجمع او يثنت ليطابق المخصوص
الذي هو واحد الجارية مجرى الامثلة كذا ذكره المص في
بعض الكل لان المفرد المذكور ادل على الابهام قال يقال حذا
الزيدان ولا حب اولاء الزيدون ولا حب هند بل حذا في
في الكل ويذكر بعده اي حذا او فاعله او ذا المخصوص بعده
غالبه كالمخصوص نعم وبشئ على ما ذكر المص او بعدية مطلقة
فلا يجوز تقديمه على حذا لاساء على ما ذكره الفاضل عصا
واعرابه اي مخصوص حذا كما عراب مخصوص نعم في ان

رفعه على الابتداء لا على الخبرية لجد كما زعم المبرد وابن
 السراج ومن وافقهما لزعم ان شدة امتزاج حبت مع ذا
 جعلتها اسما لعلبة ذا الشرفه على الفعل فصار مبتدأ
 الردفوت الغرض كما في الزعم السابق نحو جد زيد
 المتعدي ما فعل لا يتم فهمه اي قسم مدلوله بغير ما وقع
 عليه الفعل وهو مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل
 الناقص فانه وان كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه
 ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل عن التعريف
 بما يتوقف تعقله على متعلق لرد الرمي بانه يدخل مثل
 قرب وبعد ما له معنى نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو
 منسوب اليه مع كونه من الموازن واذا الجاب عنه الفا
 عصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر
 في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه وفي
 مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه ما
 متعلقا اجما لا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد
 على المتبادر واجب فيه وهو اي المتعدي على ثلاثة اضرب
 الاول متعدي الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرو ونحو
 حذف مفعوله بقرينة لو منويا كقولهم تعالى هذا الذي
 بعث الله رسولا اي بعثه وبدونها لو منستيا فيجعل كالا
 فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان ياكل ويشرب اي يفعل الا
 كل والشرب والثاني متعدي الى مفعولين وهو على ثلاثة
 اقسام القسم الاول منها ما كان مفعولا لثاني ما يستلزم
 الاول اي لا يصدق احدهما على الاخر نحو اعطيت زيدا

من المتعدي

ويجوز

41 ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما فقط مع قرينة لو
 منويا مثل سال زيد عمرو وادرها فاعطى وبدونها لو
 منستيا نحو فلان يعطى والقسم الثاني منها افعال القلق
 اي الافعال المشهورة بهذا القلب وهي افعال اصطلاحية
 دالة على فعل المراد به القايم بالغير الا التأثير فان العلم
 مثلا اما كيف او اضافة او انفعال ولا يتصور فيه التأثير
 ولو قال على افعال القلوب كما في الامتحان لكان اظهر قلبي
 خرج به غيره دلالة على المبتدأ والخبر يا صبية اياها مع انهما
 بمنزلة الاسم واحد في الحقيقة كما يجيء دفعا للتحكم على
 المفعولية فخرج الفعل القلي الذي ينصب الواحد كـ
 وفهم نحو علمت ورايت ووجدت هذه الثلاثة للعلم
 وزعمت مشتركة بين الظن والعلم وظننت ونظنت و
 حسبت هذه الثلاثة للظن وهب على وزن دغ تقول
 هب زيدا منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا على وزن
 اعلم او اضرب هو غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا
 مستقبل ولا يجوز حذف مفعوليهما معا او احدهما بدو
 قرينة لو منويا اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت
 المقصود واما لو منستيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى
 هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم
 لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة ح اذ من المعلوم
 ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورد المص بان هذا انما
 يفيد تقي الجواز عند اعادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وهي هنا
 ليس كذلك بل ينزل المتعدي منزلة اللازم لقصد التعميم

فيفيد ان نفس العلم باي شئ يتعلق غير مساو للجهل بل هو
 خبر منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول
 العلة مشتركة على ان قوله لا يخلو الانسان عن علم غير
 ان قد ينفي العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بال
 ثبات ومع قرينة كثر حذفها معاً مخوف من يسمع بخل ^{سواء}
 صادق او قل حذف احدهما فقط مخوف قوله تعالى ولا
 الذين ينجلون بما اتاهم الله من فضله هو جبر الله على قراءة
 الغيبة لان المفعول الاول فيه محذوف اي لا يحسن
 هو لا ينجلهم هو خير لهم ومخوف قول الشاعر كان امر
 يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا اخال التلاقي فان
 المفعول الثاني محذوف فيه اي كائنا ووجه القلة
 كونها بمنزلة اسم واحد اذا المفعول به في الحقيقة ^{مضمون}
 الثاني مضاف الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما غرت
 قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف
 حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون
 المؤول بشئ في حكمه من كل وجه ومن خصائصها جمع ^{خمس}
 بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب والا
 متناع اي ابطال عملها لاستقلال مفعولها كلاما مع
 ضعفها الخفاء اثرها كونها قلبية والاعمال كونها افعالا
 مع قطع النظر عن قلبيةها اذا توسطت بين معموليها في
 الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التأخر واختر
 بهذا الفيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعمول كملت
 بمكرم حسب زيدا وبين معمولي ان كان زيدا حسب

42 وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد
 وبين العاطف والمعطوف نحو جائني زيد واحسب
 عمرو بين الفعل ومرفوعه كضربا حسب زيد فان
 الالغاء واجب فيها كذا في الامتحان وهو خاصة اخرى
 لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاعل
 عصام ان الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذنب
 البصري بل يجوز على ما في التسهيل واختر زيدا ايضا
 على ما فسرنا عن مثل زيد ظني قائم غالب او زيد قائم
 ظني غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصداق لا
 يعمل فيما تقدمه مخوف زيد علمت منطلق لكن الاعمال
 اولى لان لها نوع تقدم لفظي ولها قوة لكونها ^{الاول}
 فيخرج او تأخرت عنهما مخوف زيد منطلق علمت والا
 لغاؤه اولى لعدم التقدم اللفظي راسا قال الفاعل
 عصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت
 زيدا قائما فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل
 فيهما لفظا لضعفه كما مر وما قال الرضي ان معنا
 زيد في ظني قائم قال الفعل في معنى الظرف يرده انه لا يصح
 في زيد قائم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيدا قائما
 غالب انتهى يعني ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متبر
 في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصدا
 بخلاف ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا المثال لاننا
 توجيهها اخر مذكورا قبله لا مكان كون معناه زيد قائم
 في ظني غالب فلمعله اشار الى مكان التوجيهين الى

احدهما في احد الموضوعين والى الاخر ومنها اي من خصا
 جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين ومستقلين
 متحدى المعنى تكلم وخطابا وغنية نحو علمتني وعلمتك
 وعلمه قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المفعول
 في غير افعال القلوب غالبية فالاعتداد بالذات والنفس
 وتبينها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب التذرة بخلاف
 افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره
 فالاعتداد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة النفس للتبيين
 عليه كذا في الامتحان وقال بعض لكل تبينها على العد
 عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة عما
 فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة
 الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا
 حتى يحتاج الى التبيين والجبر واما الوجه المشهور فقيد
 زيفه المص في الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه
 وحمل عدم وفقد في هذا الجواز على وجه حمل النقيض
 او النظير فانها نظيره في عدم التأثير في المفعول نحو علمتني
 وفقدتني ومنها اي من خصا نضها جواز دخول المفتوح
 على مفعولها في الجملة نحو علمت ان زيد قائم قال الفاضل
 عصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل والسر فيه
 ما لها وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التي
 تعلق بها العلم مفصلة في الاول فهي احق بالتصديق
 ومجمل في الثاني فهي ليست باحق بربيل بالتصور تلك
 الافعال مكثفة بمفعول واحد على مذهب سيبويه

لأنها

لأنها حين نصبت المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق 43
 الامفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه
 لا يحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي هذا
 التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عامنا وجعل
 التقدير علمت ان زيد قائم حاصل او علمت قيام زيد حاصلا
 واما التعليق بجملة الاستفهام الداخلة على الجملة الجزئية
 الثاني حرفا او اسما او كلمة النفي الداخلة ايضا على الجملة
 والجزء الثاني وهي ما ولا وان او لا ما لا ابتداء او لا ما القسم
 او ان المكسورة اذا دخل في خبرها لام الابتداء انما شرط
 دخول اللام اذ لولا لفحت فلم يكن تعليقا وجه
 التعليق بالمذكورات انها تقع في صدر الجملة وضعا
 فتقتضي بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضي تغيرها
 فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق هذا المذكور
 لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهي عاملة معنى
 والعمل المعنوي كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه
 اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى
 للتعليق وهو ما حوذا من قولهم امرأة معلقة لمفقودة
 الزوج لاهي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى
 تنكح فهذه الافعال عند التعليق لاهي عاملة في
 اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب
 العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت
 لزيد قائم وبكرا قاعدا واطارة الى الفرق بين الالغاء
 والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز في الاغلب

وقد يجب والتعليق واجبا لثة والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى على احدا لاحتمالين
الذي صرح الرضى والتعليق ابطال العمل في اللفظ
فقط فيعم خبر للتعليق هذه الافعال اي افعال
مخو علمت ازيد عندك ام عمرو واختار هذا المثال
لانه اوضح امثلة الاستفهام جوابه نعم او لا فعلايقا
علمت ازيد قائم او هل ازيد قائم لان المقصود افادة
العلم بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا
الاستفهام نعم او لا وشئ منهما ليس بجمله بخلاف
جواب ازيد عندك ام عمرو فانه ازيد عندى فلا يد
من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالقرن
وامر المتصلة لان هذا مردود بانه لا يخفى على كل احد
ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو توطئة للجواب
وجوابه ازيد قائم على انه لو مال اليه لقال همزة لا
ستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال للدخول
على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني مخو علمت
زيد من هو وابطال العمل في الاول بالنظر الى لفظ
الجزئين وفي الثاني الى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه
بالنسبة اليهما كما زعم البعض متمسكا بان الاستفهام
يسرى في الجملة كلها وان دخل على الجزء الثاني لان
هذا منقوض بان النفي ايضا يسرى فيها مع انه لا
يبطل العمل في الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو
علمت زيدا ما هو قائما كذا ذكره الفاضل عصام تكملة

ورأيت ما زيد منطلق وظننت لا زيد في الدار ولا
عمرو وحسبت ان زيدا هاب ووجدت لزيد
منطلق وقوله ولقد علمت لثنتين منيتي وعلمت ان
زيدا لقائهم ويعم كل فعل قلبي غيرها اي هذه الافعال
مخو شككت ازيد قائم ونسيت هل زيدا حاضر
وتبينت ابن جلاسك ويعم كل فعل يطلب به العلم
مخو متحنت ما زيد جاهل وسالت هل هو حاضر
ومنة اي من الفعل الذي يطلب به العلم افعال
الحواس الخمس الظاهرة كلمست هوليين ام خشن
واصبوت ما زيد اسود وسمعت ان صوتة كريمة
اهو طيب وذكفت اهو حلو ولما كان المطلوب منها
العلم نزلت منزلته في هذا الحكم والقسم الثالث
من اقسام المتعدي الى المفعولين افعال محقة باقيا
القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر ونصبها
على المفعولية وفي مجرد عدم جواز حذفها معا
او حذف احدهما فقط بلا قرينة لومنها وفي مجرد
حذف احدهما فقط بها لا في خصائصها انما لم يتعرض
لكثر حذفها بها لاهلها لعدم اختصاصها بان افعال
القلوب لا مدخل لها في وجه الالحاق بخوصير جعل
بمعنى الاعتقاد الباطل لقوله تعالى وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن انا انا اي اعتقدوهم انا انا او بمعنى
صير كقوله تعالى فجعلنا هباء منثورا واما اذا كان
بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف

احد مفعوليه كجعله زيد او جعل زيد حقاً لمن قال
 من جعل هذا حقاً اي اعتقده اياه وترك بمعنى صير
 قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض
 واما اذا كان بمعنى خلى فلا يكون من هذا القسم واتخذ
 كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلاً والمعنى بمعنى
 وجد كقوله والفي قولها كذا ومينا وعد بمعنى الا
 عقدا الباطل ايضا كنت عد فقيراً فبان غنياً
 واري وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو انقول زيد
 ذاهباً وهذه الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكر المحققون
 وفيه تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما
 ذكر وانما زعموا حيث عدوها من السماعي هكذا
 استفيد مما ذكره المص في بعض تعليقاته فافهم
الضرب الثالث من متعدي متعدي الى ثلاثة متما
نحو علم واري وابنا وتبا واخبر وخبر وحدث
 لا ولان هما اصلان في هذا القسم ولذا خضعهما يا
 واما البواني فتعديتها اليها لاشتغالها على معنى الاعلا
 وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانیها بالباء قال الله
 تعالى ابنوني باسماء هؤلاء وهذه اي الافعال المتعدية
 الى ثلاثة متفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة الفا
 فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني والثالث
 اليه مع تاخيره كاعلت اياه فاضلا زيدا واعلت هند
 اخته زيد كاول مفعول باب اعطيت في كونه ميانا
 لثاني وفي جواز الاقتصار عليه نحو اعلت زيدا

45 وفي الاستغناء عنه كاعلت عمر وفاضلا كاعطيت
 درهما وفي عدم جواز التعليل بالنسبة اليه بال
 استفهام والتثنية واللام فلا يجوز اعلت زيدا
 فاضلا لبطلان الصدايح فافهم والآخر ان الثاني
 والثالث كمفعولي باب اعلت فيكون احدهما غير
 الآخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون
 قرينه وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما منها
 وفي جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توطئت
 بينهما نحو البركة اعلمنا الله مع الاكابر او تاخرت
 عنهما وجواز التعليل بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد
 عمر وابكر فاضلا ثم اى بعد ما علت انقسام الفعل
 الى اللازم والمتعدى وانقسام المتعدى الى ثلاثة
 اضرب الى غير ذلك اعلم ان انقسام ما اخره هو انه لا
 يد لكل فعل من مرفوع لما مرفوعان ثم به كلاما اي ان صا
 الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه
 بوجود المسند والمسند اليه ولم يحتمل الى غير وجه
 لا فائدة فائدة تامة بدونه فيسمى الفعل نفي لا مصطلا
 فعلا تاما التامة بمرفوعه الذي هو كالجزم مثله
 ويسمى مرفوعه فعلا لقيام معنى الفعل به فكاد
 مؤثر فيه وموجود اياه او لوجود التأثير في اكثر
 ويسمى منصوبا ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب
 المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اي مفعولا به
 لاتصاف معنى الفعل به ومرفوعه عليه كلافعال الثا

وإن أحتاج إلى معمول منصوب بحيث لا يصير كالآلة
تاماً بدونه يسمى فعلاً ناقصاً لعدم تمامه بمر فوعه
فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب
منه ومن المرفوع وقيل لأنه مسلوب للدلالة على
الحديث فأنما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال
عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية لو
كانت لهذا كان الأفعال المنسلخة عن الزمان جديرة
بان يسمى أفعال ناقصة وجعلها من قبيلها وقال
الفاضل عصام لنقصان دلالة لا يدل على معنى
بنفسه لأن معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان
الذي هو قيد لها وشي منها لا يفهمه بدونها ولا يخفى
أن النقصان بهذا المعنى استعماله لا موضع حتى يلزم
كونه حرفاً وتسمى مرفوعة اسماءه ومنصوبة خبراً له أشعار
بأنها طمها عن حكمي الفاعل والمفعول ولا يدل
إلى الفعل الناقص إلا على المبتدأ والخبر في الأصل لا
وضعه ليعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار
وغير ذلك وهذا لا يحصل إلا بالدخول عليها وينصب
الخبر لشبهه بالمفعول به في توقف العقل والفعل
فهو شبيه بالفعل المتعدي في اقتضاء معناه
شئين وهو أي الفعل الناقص على قسمين القسم
الأول ما لا يدل على معنى المقاربة أي القرب من
الحال فهو الشايع المبادر من إطلاق الفعل الناقص
مخوك كان وهو ثبت خبر الاسم في الماضي وإنما

46 وإنما مخوك كان زيد فاضلاً أو منقطعاً مخوك كان زيد
غنياً فافتقر ومعنى وصار للانتقال إما من صفة
إلى صفة نحو صار زيد عالماً أو من حقيقة نحو صار
الطين خرفاً قدمها لبساطتها وأصلها لغلبة
الأول قدمه على الثاني وكذا الراجع وحال
واستحال كقوله أنا العداوة تستحيل مودة وتحوّل
وارتد مثل قوله تعالى وارند بصيرا وزاد هذه الستة
ابن مالك أيضاً وفي هذا وبأسياني من اللواحق تنبيه
على أن الأفعال الناقصة غير متحصنة فيما ذكرنا
زعموا حيث عدوها من التماضي وقال الفاضل عفا
أن صار وما يلحق به قد يكون تامة متعدياً بالي تقول
صار إلى الفقر وجاء قال في الامتحان بمعنى كانت
فعدا أن أي المذكورات من ال إلى فقد بمعنى صار
لكونها ملحقة بصار قدمها على المتأخر ولآخر الأخيرين
لقلة مجيئها ناقصين حتى قال لا ندلسى لا يتجاوز
الموضعين الذين استعملهما العرب فهما همل
قوله ما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حرة فكان
ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يتجاوزانها إلى قوله
عند الكيل جاء البرقيز فكان المصير اختاره
قدمه لدلالته على أول النهار وأمسى قدمه لدلالته
على صند ما يدل عليه الأول وأضحى ولو قدمه على ما قبله
لكان وجهه لكن عكس لرعاية مناسبة المتقابل ولكون
أضحى أنسب بما بعده لدلالته على خبر من أوائل النهار

الذي يدل عليه ما بعد وهو ظل ولذا قدمه على ما
وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف ما بعد
فانه من الواحق وهذه الخمسة لا فتران مضمون الجملة
باوقات المدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى
صار بلاد لالة عليها واض وعاد يقال اض وعاد
من سفر اي رجع وعذ يقال عذ زيد اي مشى في وقت
الغذاء وهو من اول النهار الى الزوال وراح يقال راح
زيد اي مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل ولا يخفى ان الغالب في هذه الاربعة كونها
نامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون
من المحققات كما صرح به في الامتحان فينبغي ان تذكر
في جنبه مع سائر المحققات لكن يمكن ان يقال اخر الاخير
لكونهما نظري اصبح وامسى في كونهما طرقي النهار واخر
الاولين ليكون في هذا المحل كالمسافر الذي هو في
صدد الرجوع الى محله على ما هو المناسب بمعناها
صلى ولم افرغ من البسائط اذ اريد الشروع في الماديات
فقال وما زال من زال يزال فانها مضافا وعزوا
فلا يقال لا ازول امير او ما فني بفتح التاء وكسرهما
وبالهمزة وقد بالياء وما برح في الاصل بمعنى زال
عن مكانه وما افتأ من الافعال وما وقي بالياء من وقي
في الامرني بالكسر اي صنعف يقال فلان لا يني
يفعله اي لا يزال يفعله ومادام من دام يدوم اي
برح قال الدمايني نقلا عن صاحب السهيل

ان الفعل الاخيرين عن بيان لا يكاد ان يعرفهما من
المخافة الامن عنى باستقراء الغرائب كلها اي كل واحد
من المذكورات من ما فني الى مادام بمعنى ما زال لان
فني تختص بالجد على ما في مختار الصحاح وهو لدا
خبره لاسمه مذ قبله فمعنى ما زال زيد عال مثلا
دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يفتقر
انتفاؤه في اوائل زمان الصبي لعدم امكان القبول
ولزومه النفي في كونه ناقصا ومادام لتوقيت امر مبدئ
ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدّة ظرف
زمان لان ما فيها مصدرية وتقدير الزمان قبل
المصادر كثير كما في اينك حقوق النجم ولذا اختار الى
كلام قبله لانه مع اسمه في خبره ظرف والمظرف
غير مستقل بالافادة كاجلس مادام زيد جالس
ليس لنفي مضمون الجملة حالا او مطلقا اخره مع اصله
وبساطته لعدم كماله في الفعلية لشبهة بالحرف
في الصورة وعدم التصرف وقد يتضمن الفعل التام
معنى صار اي يدل عليه مع دلالة على معناه لا
صلى ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك
الفعل التام بسبب هذا التضمن ناقصا محتاجا الى
خبر منصوب ويكون معناه الاصل حالا او خبرا بعد
خبر او وصفا لهذا الخبر في المال للتأكيد والمبالغة
كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة كما يشير اليه في
تفسير المثال وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور

كما اشار اليه الرضى في قوله تعالى فتمثل لها بشرًا سويًا
 حيث مثل به ايضا للمستضمن وفتر بقوله اى صار
 مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل عصام بكونه
 حالًا وانكار كونه وصفًا وسكوت عن الاحتمالين الا
 خرب مع صحة المعنى في كل منهما وليس المراد بهذا
 التضمين الذى سبق ذكره اذا المتعلق وهو المنصوب
 المذكور بعده هنا ليس باجبنى للفعل التام كما لا
 يخفى على ذوى الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمين فيبقى
 تاما فيكون المنصوب بعد حالًا في الاغلب وقد
 يحقل ان يكون حالًا وتميزًا ومفعولًا له كما صرح به
 البيضاوى في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقًا
 وعدلًا لا تاريا يشير اليه في تفسير المثال نحوتم التسمية
 بهذا عشرة اى صار عشرة قامة ماخوذة من ثوبها
 معناه الاصلى وكل زيد عالما اى صار عالما كاملا
 وغير ذلك مثل عدل زيد امير اى صار امير عادلا
 ويجوز تقديم اجبارها اى هذه الافعال الناقصة
 على انفسها الانقديم خبر ما اى فعل ناقص فاو له
 لفظ ما من زال الى مادام واما اذا دخل ما او ان على
 ساثر افعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه
 معهما لكن يجوز بالفضل بينه وبينهما نحو ما قائما
 او ان قائما كان زيدا واما هذه فى الافعال فلا يجوز
 الفصل بينهما لشد امتزاجها معهما وكونها بمنزلة انفا
 مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل فلا يجوز نحو قائما

ما زال

48 ما زال زيدا ولا نحو اجلس جالس مادام زيدا لانها
 اما نافية لها مصدر الكلام فلا يعمل ما بعد ها فيما
 قبلها او مصدرية وسيجي ان معمول المصدر لا يتقدم
 عليه وكذا لا يجوز التقديم ان بدل ما بان النافية
 فانها كما في اقتضاء الصدارة بدليل تعليل افعال المعلق
 بها كما على ما صرح به الدمايينى في شرح التسهيل
 نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضر
 عامله على شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه
 في بحث الافعال الناقصة من ان العملة في اقتضاء
 ما صدر الكلام خاصة فيها لا مجرد كونها للنفي الا
 ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضى الصدارة
 وان كانت للنفي فيدل على انه جرى في هذه الرسالة
 على غير الاصح واما ان بدل بلم لم يذكر لما لانها مكملة
 بالمقايضة على لم ولن فيجوز نحو قائما لم يزل او لم يزل
 او لن يزل زيدا اما فى لم ولما فلاهما لا متزاجهما بافعال
 حتى يغيران معناه الى الماضى صار كالجزء منه وكان
 خراجا عن كونها حرة في نفي فانفردا عن اقتضاء الصدارة
 واما فى لن فللمل على سوف الذى لا يمنع تقديم معمول
 مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا فى
 الرضى وبقي لامه ملاقا الدمايينى ينبغي ان يكون
 بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال ان
 لا صدارة له لان لكثرة فى الكلام حتى ان يقع بين
 الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج

صار مبتدأ منفردا عن منصب الصدادة واما تقديم
 اخبارها على اسمائها فيفهم في بحث المفعول المنسوب
 من قوله وامرهم كما مر خبر المبتدأ والقسم الثاني من القسمين
 ما اى فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال خرج
 به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون
 ذلك رجوا كما في عسى ومجزوما كما في كاد او مشروعا
 في صاحبه فخرج عن الحد ووظيفته لغوية ولذا
 لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب وتسمى افعال
 المقاربة لدلالتها عليها ولا تكون اخبارها اى خبر كل
 منها الا فعلا مضارع لا اسما ولا ما ضيا بالاستقرار
 وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال مخرجوا او
 مجزوما او مشروعا في صاحبه وهي تقتضى كون خبرها
 ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل
 عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون
 الا مضارعا نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع
 ان الدلالة على الرجاء والاستقبال توصيحا وتأكيدا للرجاء
 الذى فيه زمانا واستعلا غالبا نحو عسى زيد ان
 يخرج او ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر لعسى
 بتضمينه معنى كان على ما اختاره المناخرون فكانه
 قيل رجي حال زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ان
 يخرج وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال
 الفاضل عصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل
 ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف

حال م

٤٩ بل شبهه بالمفعول لان المعنى الاصلى قارب زيد
 ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعول
 وان لم يتقح لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذى كاد
 قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل عصا
 بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا
 عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال
 فالمعنى رجي زيد يخرج وجه فعسى تامة وارتضا
 الرضى لان فيه اجمالا وتفصيلا وقد يحذفان من
 خبر تشبيهها اليه كاد فلا يحتاج الى محذوف لصحة
 الحمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع بمعنى قرب
 بان يقتصر على المرفوع الذى كان خبرا منصوبا في
 الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا
 نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال
 ايضا ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصل له لا
 شتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت
 ان زيدا قائم ولما كان في هذا نوع تكلف اقتصر في
 هذه الرسالة على الاول وان بين الثاني ايضا في الامتناع
 وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع
 وقال الفاضل عصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر
 على الاسم وذا يجوز في هذا الباب كما سيجى وكاد في
 الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا
 وخبره غالبا مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فالرأى
 ان الدلالة على الرجاء قال الفاضل الجاحى لدلالة ان

على الاستقبال البعيد حتى يتناقيا ولو تم هذا لما استوي
 الاستعمالان في اوشك مع كونه من القسم الثالث الذي
 هو اقربا الى الحال من كاد بخور زيد يخرج وقد يكون مع
 تشبيهها له بعسى نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان
 تشبيهها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج وكرب بفتح الراء
 وكسرهما والافصح ذكر الدمايني بمعنى قرب في الا
 صل يقال كرب الشمس اذا دنت من الغروب وهو مثل
 كاد في وجهيه اي في كونه خيرا بلان وبها وهمل
 بمعنى قارب فينبغي ان يكون ككرب مثل كاد في وجهيه
 لكنه لدلالة على المبالغة في القرب الحق بالافعال
 الدالة على الشروع فالترمز كون خيرا بلان وطفق
 بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع في الاصل طفق في الفعل
 اذا شرع فيه واخذ بفتح العين في الاصل بمعنى شرع
 يقال اخذ فيه اي شرع وانشا بالهزتين في الاصل
 بمعنى واحد واقل يقال اقبل عليه عاد وهب على وزن
 رد قال الدمايني هي غريبة ومن شواهد استعمالها
 قول الشاعر هبت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كان
 كنت بالوم اغربه وجعل في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعا
 وجعل الظلم والنور وعلق بكسر اللام قال الدمايني
 وهي ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر اراك
 عقلت قظلم من اجرا وظلم الجار اذلال المجير ثم استعمل
 كل منها استعمالا كان لتضمنه معناه فصا رفا قصا
 اخبارها اي خبر كل منها الفعل المضارع بلان مثلها

والاول افصح

واو مثل

50 واو شك في الاصل بمعنى اشرع وهو يناسب القرب
 وهو يستعمل استعمال عسى يعني يستعمل بان تاما
 او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج زيد اذ قد يستعمل
 في الطمع واستعمال كاد اي يستعمل بلان لانه قد يستعمل
 في الجزم ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها
 وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لا تصرفها
 صنيعة بالنسبة الى المتصرف في النظر الى هذا
 لا يتقدم اخبارها على انفسها ولكونها افعالها قوتية
 بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها على
 اسمائها وان لم يجز هذا في الحرف والقياس الثاني من
 التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من المعلوم
 وعاملا في الفاعل ومجئيه من المتعدي واللازم بخلا
 اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال
 مبنية في كتب الصرف مطولا لها ومختصرا لها وكان
 البحث عنهما من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن
 حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفها وان كان
 من المبادئ كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة
 كتركها البيضاوي ومخالفا لابن الحاجب فقال
 فهو يعمل عمل فعلة لمشابهة المعلوم لازما ومتقدما لا
 شتقاقه منه والثالث من التسعة اسم المفعول
 قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم
 وعاملة في الفاعل لموافقة اسم الفاعل في الشرط
 ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها فهو

مطلب اسم الفاعل

مطلب اسم المفعول

يُعمل على فعله المجهول لاستتافه منه وشرط علمها
في الفاعل أصلا أو نائبا المتفصل بارزا أو مظهر الان
المتصل مستتر فيها داخل تحت تصرفها وأنه اعتبارا
فلا يتوقف علمها فيه على وجود ما يقو بها فيه ولا
إلى عدم ما يبعد عنها عن المشابهة بالفعل بخلاف المتفصل
فانه لشوته واستقلاله بتوقف علمها فيه على وجود المفعول
وعدم المبعد عنها وأما البارز المتصل فتختص بالفعل
والمفعول به الصريح لانه معمول قوي حتى لا يعمل فيه
من الأفعال إلا المتعدى فلا يعملان فيه إلا بالمفعول
وعدم المبعد وأما في غيرها من المفعولات فلا يحتاج
فيه إلى الشرط أما الظرف فمع كونه معمولاً ضعيفاً
يكفيه راحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى
ما أنت بنعمة ربك بجنون كالحيم للعامل العلم مخلص
مدلوله عن زمان ما ومكان في الأغلب وكذا المفعول
المطلق لكونه ملائماً بمعناه دائماً وأما المفعول له فان
كان مجروراً فكالظرف وإن كان منصوباً فكالمتفصل
المطلق كما يجيء وأما المفعول معه فصاحب معمول فيكون
في حكمه أن لا يكونا مصغرين نحو منورب ومضرب
لأن التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لأن منوربا
مثلاً بمنزلة منارب صغير أو حقير ولا موصوفين
نحو جاثي منارب شديد إذا بالصفة يصيران مسند
إليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسند
إليه لما مرانه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الأو

كما ذكرنا في كمال الخفي لكن آخره لئلا يفصل عن قوله ^{أن}
وصفا بعد العمل لم يصغر علمها السابق لحصوله بلا
مانع عن الشبه ولو قدم هذا أيضاً لطلال الفصل
نحو جاء في رجل منارب غلام شديد نمران كانا باللا
أي لا التعريف صورة لا يشترط لعلها غير ما ذكر
من عدم التصغير والموصوفية لأن كلاً منهما مح
فعل مغير إلى صفة الاسم لكراهتهم إدخال الاسم
على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف نحو
المنارب الذي ضرب غلامه عمرو وأمس عند
وأن كانا مجريين منها يشترط معه الاعتماد على اليد
ولو بعد التام نحو كان زيد منارباً وعمرو أودى الحما
نحو جاثي زيدا كذا غلامه أو الاستفهام حرفاً أو
اسماً نحو أقام الزيدان وهل منارب زيداً أخواه وما
صانع البكران أو النفي حرفاً كما وإن أو اسماً كغيره أو فعلاً
كليس نحو ما أقام الزيدان وغيره أقام الزيدان وليس
منارب البكران عمرو وأوجه الاشتراط تأكيداً للمنا
للفعل فاقترنا وهما ما اقتضاه الفعل وذلك لأن
الواقع بعد المبتدأ لا يكون مخبراً عنه فيكون كالفعل
فيزداد المناسبة والصفة والحال كالحبر في المال ولا
ستفهام والنفي لتعلقهما بالحكم دون الذات أولى
بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع موقعه ويشترط مع
الشروط المذكورة في نصبهما المفعول به إذا كان اسم
الفاعل من المتعدى ولو إلى واحد واسم المفعول ولو

الى اثنين ورفع الاول على النيابة الدلالة على الحال
تحقيقا كزيد ضارب عمرو او حكاية بان يقدر التكلم
لنفسه موجودا الان كقوله تعالى وكلهم باسط
ذراعيه او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرو
عند اوجه الاشتراط حصول كمال القوة للممكن على
العمل في المفعول القوي وتثنيتهما وجمعهما صحيحا
او مكسرا كقوله في العمل والاشتراط اما التثنية
والجمع الصحيح فظ لبقاء صيغة المفرد واما المكسر
فمحول على المفرد لكونه فرع وكذا اي كالمذكور من اسم
الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي كون
تثنيتهما وجمعهما كقوله فيهما ثلاثة او ان من مب
الفاعل فعال وفعل ومفعول وزاد سبويه فعلا و
فعلا بكسر العين وضمها كحذر ولكن لا يشترط في عمل
هذه الثلاثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال
لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة
بالفعل لعدم دلالتها على الحدث الفعل قصد انجلا
فيها هذا مذهب البصرية وقال الكوفية انها لا تفعل
لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جار بعدها
منصوب فيفعل مقداره عندهم واجاب البصرية
بان المبالغة جارية لما فات من المشابهة اللفظية و
الفاضل عصام بانها كالزيادة التفصيلية تجعل الاسم
بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جارية وانما
المص بان الاصل في فعل التفضيل الزيادة على الغير

فلا محالة

فلا محالة الغير هي التي بعدنه عن المشابهة واما مجرد
الزيادة والمبالغة في الحدث فنقرب لكونه بمنزلة
اليجدد وبعض الكل بان يدل على معنى الثبات بخلاف
صينغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصراف كالفعل
على ما هو الاصل فيه فذلك الدلالة هي التي بعدنه
عنها لا الزيادة والرابع من التسعة الصفة المشبهة با
الفاعل من حيث انها تثني وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون
لما قام به الفعل قدما على اسم التفضيل لكونها عاملة
في الفاعل الظا بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير مسألة
الحل وان تحقق المشابهة به في عمل عمل فعلها كذلك
بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها اذ كره في
الامتحان بالشروط المعبرة في اسم الفاعل من عدم التصغير
والموصوفية ومن لا اعتماد على ما سبق ومن غير معنى
الحال والاستقبال غير معنى الحال والاستقبال فانه
اي معنى الحال والاستقبال لا يشترط في عملها اي في
معملها فتشبهها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والا
ستمرد لا الحدوث المفتضى للزمان نحو زيد حسن
والخامس اسم التفضيل قدوة على المصدر مع كونه عابلا
في الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبة ما سبق في
كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وصفة وبه
القوة في العمل ولذا قد راعى ما سبق مع كونه اصل
المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب
المص انصب بمرامه وهو لضعفه لا ينصب المفعول به

جاءت الصفة المشبهة

القوى بالاتفاق واما مثل قوله تعالى وهو اعلم من
 يضل عن سبيله فيقدر فيه فعل ناصب كي علم ولا
 يرفع الفاعل لفظ لقوته باستقلاله الا اذا صار بمعنى
 الفعل بان يكون اسم التفضيل في المعنى وفي نفس الامر
 وصفا حقيقيا متعلق بكسر اللام وهو الحال في المثال
 ما اى شئ وهو رجلا في المثال الجرى اسم التفضيل في اللفظ
 عليه اى على ذلك الشئ بان يقع نقاله او خبرا عنه او
 حالاً منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيشير
 عمله فيه كالصفة الشبهة لا لخطا طرقتها عن مرتبة
 اسم الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن
 من متعلقات ما جريا عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا
 مثل زيد ضارب عمر واحال كون ذلك المتعلق فضلا
 باعتبار المتعلق اى تعلقه بما جرى عليه على نفسه اى نفس
 المتعلق باعتبار غيره اى باعتبار تعلقه بغير ما جرى
 عليه وهو زيد في المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا
 متفيا يعنى ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك
 المجرى عليه وبين غيره الذى يذكربعد من التفضيلية
 ليكون مطلقا واحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيد
 فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب
 الذات بين المفضل والمفضل عليه فيتعد الخروج عن معنى
 التفضيل فيخرج عنه بالكلية بالتفى لتوجهه الى القيد
 فينتفى الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى
 حسن في المثال فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا لان

المساواة

53 المساواة يا باها مقام المدح مع انه لو لم يعمل ج بل رفع
 اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم
 الفصل بينه وبين معموله باجنى وهو المبتدأ ولو
 عمل يكون فاعلا لا اجنبا نحو ما رايت رجلا احسن
 في عينه الكل كحسنة في عين زيد بل حسن الكل
 في عين زيد فوق حسنة في عين غيره على ما هو المفهوم
 عرفا فالكل تفضل عليه مفروضا في عينه ولو لا
 النفى لكان الامر على العكس كما لا يخفى ويعمل في
 غيرهما اى غير المفعول به والفاعل الظاهر المستكن
 فانه لا اعتبار به لا يكاد ياتي عن عمل عامل هو مستتر
 تحته ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق
 والمفعول له وغير ذلك لما مر وقال الفاضل
 عصام ويعمل بالامر التقوية في المفعول به ايضا
 نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعلل باقول مفعول
 بالامر التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعله المقدر عند
 البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب اى اكسوه
 الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسفا
 في العامل القياسى كما اسقط الشيخ عبد القاهر
 ومن تبعه والسادس من التسعة المصدر وهو اسم
 الحدث الجارى على الفعل ويعمل على فعله المشتق
 هو منه وهذه المناسبة قدم على المضاف بشرط
 عمله في الفاعل والمفعول به الصريح لان العمل انما
 يكون بالاقضاء وهو لا يقتضى الفاعل فضلا عن

منه في عين زيد مضافا الى
 جلا حسن في عينه

مطلب المصداق

عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة في وضع
 ضمها اجنبيا له فيجتنيان عن العمل فنيما واما في
 غيرهما فيعمل بالاشراط لما قرآن لا يكون مصغرا
 موصوفا قبل العمل لما قرآن الوصف بعده لا يضر
 العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا
 بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر
 والموصوف لا يقدران بهما اذا الفعل لا يصغر لا يور
 ومجره المناسبة لا يكفي في العمل فيها فلا يقال العجني
 ضربك زيد او ضرب شديد زيد عمرو ولا مقترنا
 بواو الحال لانه لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع
 اذا دخل عليه ان خالص للاستقبال ولا احتمال في
 الماضي للحال فلا يقال ضربك زيدا الان ولا معرقا
 باللام لعدم جريان التاويل المذكور فيه باختصاص
 اللام بالاسم عند الاكثر قيد للكل واماعند البعض
 فيجوز عمله فيها بدون هذه الشروط ان الموصوف
 بشئ لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه ومنهم
 من قال ان المقترن بالحال مقدر عينا مع المضارع
 فح لا حاجة الى هذا الجواب لكن المضي عند الرضي كونه
 مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا
 فح يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض
 عمله فيها فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف كقول
 الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني كرت فلم انحل عن
 الضرب سمعا فان سمعا مفعول الضرب عند

نحو
 بتمامه

عند

54 عند غيره فحتمل ان يكون مفعولا كرت اوبد لامن
 مفعول علمت وهو قول اولى المغيرة اي مقدم تلك
 الطائفة وعميدهم قاله بعض الكل قوله مفعول
 كرت بالتخفيف على الحذف والايصال اي صلت
 وحملت على مسمع وفيه ان حذف على قليل ليس للثقل
 اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلنا عن
 علي الفارسي فالوجه ان يجعل منزلا منزلة اللازم
 للمبالغة والتأكيد او مفعوله محذوف والضرب
 اي وجدت الكرة والحيلة او حملت على الاعداء قوله
 اوبد لا بدل البعض من الكل قوله وهو اولى المغيرة
 اي علمت انا سمعا فيها عاجزا عن المقاومة لي على حذف
 المفعول الثاني بقرينة المعرفة وعرفت انا حالهم
 حال مسمع منهم من العجز عنها قوله اي مقدم تلك
 الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم
 عطفت تفسير له واسارة الى وجه صحة كونه بدل
 البعض بلا ضمير فافهم فعلى هذا يكون قوله انني
 بالكسر استينافا كان فيل ما علمت معه بعد العلم
 به فاجاب انني كرت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم
 ومعهدهم على حال من سواهم بالطريق الاولى
 ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على نزع الخافض وفيه
 ما مر وان يكون مفعولا للفعل مقدر وهو اعني فانا
 لتقدير فلم اكل عن الضرب لشخص اعني سمعا اولمصدق
 اخر متون تقديره عن الضرب ضرب سمعا اي هو

ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولي المغير فاعل
 علمت على صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة
 على وجه التاكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما
 منه بانهم كانوا بحيث لم يبق لهم مجال لا تكار ما يند
 ولا عددا ولا نوعا ولا تاكيدا حال كونها مع الفعل او بد
 اي بدون الفعل والفعل مراد غير لازم الحذف بيان
 وتوضيح لكون الفعل مرادا اذع يكون العمل للفعل لا
 للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم
 استقامة اقامته مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربته
 او ضربته او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكره في شرح
 لب الالباب واختاره المصنف وقيل اذ لا يجوز اعمال
 الضعيف مع وجدان القوى ورده المصنف بان هذا
 يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل لازم
 الحذف فيعمل المصدر عند سبويه لا المصدرية وكق
 مقدرا بان مع الفعل بل لقيامه مقام الفعل حتى
 جوز تقديم معموله عليه واستتارا الضمير فيه فجعل
 كالظرف العامل ويعمل الفعل المقدر عند السير في
 لانه لولا له منتصبا المصدر فاعلى هذا ايضا يجوز تقديم
 المفعول نحو سقيا ورعيان زيدا ويجوز حذف فاعله
 بلا فاعل لان النسبة الى المرفوع غير مأخوذة في وضعه
 لان الواضع نظر في وضعه الى ما هيئته الحدث فقط
 لا الى ما قام به فاقضاه المرفوع عقلي لا وضعي فلا
 يحتاج الى ذكر البتة ولا يجوز هذا الحذف في غير

المصدر

55 المصدر من الفعل والصفة لكون النسبة الى
 المرفوع مأخوذة في وضعه فحتاج الى ذكر البتة
 ولا يضر فيه اي لا يستتر في المصدر فاعله كما في
 الفعل والصفة فلا يرد مثل ضربت زيدا وذلك
 لما ذكر في الحذف وقيل لو اضمر في مفردة لا ضمير
 في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
 التثنيين والجمعين وهما راجعان الى الفاعل
 فيهما فان له في نفسه تثنية وجمعا ورده المص
 في الامتحان بما لا يزيد عليه ولا يتقدم معموله
 ولو ظرفا عليه عند الجمهور وقد روي اعمالا مقد
 في مثل قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رافة وقيل ما بلغ
 معه السعي وذلك لانه مقدر بان مع الفعل و
 معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما في
 حكمها لكن الرضى عند الرضى والقاضى البيضاوى
 والمص على ما سيجي في بحث المفعول فيه جواز
 تقدمه لو ظرفا اذ قد مر ان الموقول بشئ لا يلزم ان
 يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالخيم
 للعامل لما مر فيدخل فيما لا يدخل الاجانب وقد مر
 انه معمول ضعيف يكتفيه راحة الفعل حتى يعاينه
 حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك تجنون
 والقياسي التابع الاسم المضاف مطلقا قدمه على
 الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف
 تمام معرفته عليه وهو يعمل الجمل لانه اما بتقدير حرف

نحو الاسم المضاف

الجرا ومحمول على ما يتقدم له لكونه فرعاً وشرطه
 أي شرط كونه مضافاً أن يكون اسماً مجرداً عن تنوينه
 ولو مقدرًا بمعنى أنه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لا
 جل الاضافة نحو كمر رجل وحواج بيت الله لمنافاته
 الاتصال الذي يقتضيه الاضافة لكونه علامة التما
 ونائبه وهو نون التنثية والجمع وظاهر من مخالف
 ذكره في الامتحان في بحث المشتب ان حذفها في الاضا
 لشبهها بالتنوين لا لقيامها بمقامه لانه يقتضي عدم
 وجودها الا بعد التركيب بالعامل كتوين المفرد و
 ليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله كالحققة
 فيه في بحث المعرب ولعل مراده هنا انه نائب عما
 هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابة
 عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث
 جعلوا اختلاف آخرها ذاتياً فاعترض عليهم بانه ليس
 كذلك فافهم فانه دقيق لاجل اضافة متعلق بالكون
 او التجريد فذواللام لا يضاف لانه سابقة على الا
 ضافة في اللفظ فالظاهر سبقها في الوجود ايضاً
 فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او محمولاً على
 ما جاز لنا ليرد مثل المضارب الرجل فانه جائز مع عدم
 الشرط اذ لا تجريد فيه فضلاً عن كونها لاجلها وانما
 جاز حملها على مثل الحسن الوجه كما يحسن ولا يخفى ان هذا
 القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا حل
 فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعهم النائب غير

التنوين

التنوين كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتديق فمن
 اراد فليرجع اليه وان لا يكون مساوياً للمضاف اليه
 في العموم والخصوص بالترادف كلياً واسد اولاً
 كاشان وناطق ولا اخض منه مطلقاً كحيوان واشنا
 والا فالاضافة تكون بلا فائدة وهي أي الاضافة مطلقة
 وليس في كلام ما يشعر بكونه اللفظية بتقدير حرف
 الجر كما في عبارة البيضاوي وابن الحاجب على نوعين
 معنوية مفيدة شيئاً في المعنى كما في اللفظ ولذا
 سميت بهما قدما كابن الحاجب لشرف المعنى ومقتضى
 بالذات ونقدمه بالنسبة الى السامع المقصود من
 الكلام ولفظية مفيدة شيئاً في اللفظ فقط ولذا
 سميت بهما فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها
 غير صفة أي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 مضافة الى معمولها الذي تعمل فيه عمل فعلها ولا
 يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها
 أي فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلاً نحو
 غلام زيد او كانت صفة مضافة الى غير معمولها كما
 ذكره بقوله وضارب عمرو واس واحترز هذا القيد عن
 مثل زيد ضارب عمرو لان او غدا وعمرو وحسن الوجه
 وشرطها أي المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة عن
 التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل والمحال فان كان
 ذاللام حذف لانه وان علم انكوبان يجعل واحداً من
 يسمى بذلك الاسم نحو زيد ناخير من زيد كرواما المضم

والهم فلا يضافان لتعذر تجريد هاتين الواحدة اذا كان نكرة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد والخلو
عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
او معرفة مجردة وهي اي المعنوية اما بمعنى من البيانته
وذا كثير قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده
بيان العامل فناسب المبادرة او لا الى بيان ان العامل
الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب مائة ثم الى
بيان الفائدة وقدم المشرط عليهما لتوقف وجوب
على وجوده ان كان المضاف اليه جنسا لم يقل اعم
من وجهه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه
في هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما
اشار بالمثال شاملا للمضاف وغيره كما كان المضاف
شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخصر منه مطلقا
فيكون بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فانها
تكون خاتما وغيره كما انه تكون منها ومن غيرها او غير
اللام في غير اي الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره
لكان انساب وهو الاكثر سواء كان مائنا له نحو غلام
زيد ورأس عمرو واخص منه مطلقا كيوم الاحد
او اعم منه من وجه ولم يكن اصله كفضة خاتمك
لم يذكر ما بمعنى في ضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى الا
لقلته تقريبا للاقسام وتشبيها للضبط ولا يلزم
في كونها بمعنى اللام صحة التبريح بها في الاستعمال
بل يكفي صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم

مما بمعنى اللام ولا يحتاج في مثل شجرة الاراك وكل رجل
الى التكاليف البعيدة كذا في الامتحان وتفيد المعنى
تقريبا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة لان
وضعها المعهودية المضاف فيما امكنت وذا في المعرفة
دون النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره كل
للأم بعينه مثلا اذا قيل جاني غلام لزيد فمعناه
غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة
عهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذلك
مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك
اما يكون اكبر علما او اشهرها او معلوم مخاطبك دون
غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت
بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله
ولقد امر على اللئيم يستني ذكره في الامتحان والمضا
غير ومثل وشبه ونحوها فانها لا تعرف بالاضافة
الى المعرفة لتوقها في الابهام وانعدام العهد فيها
في الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه
فانها وان كانت اكثر منها اهياما لكنها تعرف بالا
صناعة لكونها للعهد والاستغراق ولو وجد العهد
فيها بالاشهاد او بعلم المخاطب او بان يضاف الصفة
الى ضد واحد لتعرفت لكن جعل لدوره في حكم
العدم وفيل لا تعرف اصلا نحو غلام زيد وتفيد
تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة نحو
غلام رجل فيل لان التخصيص تقليل الشراك ولا

مطلب غلام رجل وضمان زيد

شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا
 بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام
 امرأة وقلت الشركاء فيه ورده المص بان التخصيص
 لم يحصل من الاضافة بل الانتساب الى المضاف
 اليه بحرف الجر لخصوله بعينه في نحو غلام لرجل وب
 جملة الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد في
 المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين
 غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب
 زيد في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية فما
 وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
 واقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل
 الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار
 وانيب المضاف منابه وجعل عمله له بحيث انقطع
 نسبه الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا
 وعاملا قياسا كما صرح به نفسه وانيب الاضافة
 مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة
 بحيث انقطع نسبتها اليه وصحت التقدير لبيت بوجه
 له بلا داع وحصول شيء بشيء لا ينافي امكان حصوله
 بشيء آخر كعنان الالفاظ المترادفة والمتساوية والقول
 بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها ونسبتها بالمعنى
 لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما
 كانت مع وجود شرط العمل في الموازن للافضال
 الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم يستحق الا نابة منها بها

بل
 بغير

58 بالحيشة المذكورة فلا يحق القول بان التخصيص
 مستفاد منها وحاصلها والتسمية بها بالمعنوية
 بل باللفظية فالفرق ظاهر ومراد الحرير بمثل هذا
 امتحان الاذكياء بانراهم اسرع الى استنباط الجواب
 من رموزه الخفية واشارة الدقيقة ولطائفه الا
 نيقة وعلامة اللفظية ان يكون المضاف صفة
 فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو
 خالق السموات وكريم البلد ولا تنفذ اللفظية
 شيئا الا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى باق على
 ما كان عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا
 قيل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص في
 نحو ضارب زيد او رجل فقد عرفت انه حاصل
 بالمعولية لا بالاضافة ثم التخفيف اما بحذف
 التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا نحو عمر وضارب
 زيد لان اوغدا وحواج بيت الله من اسم القاعيل
 المضاف الى المفعول ومع حذف الضمير من المضاف
 اليه واستناره في المضاف كما ذكره بقوله وحسن
 الوجه اصله حسن وجهه ومجى اللام بدله لكونه
 اخف منه مخرجا ووصفا غير مضمحل للتخفيف مثال
 للمصفة المشبهة المضافة الى الفاعل ومعمورا بالدار
 اى معمور داره من اسم المفعول المضاف الى فاعله الفاعل
 واما بحذف نابه وحذف نحو الضارب زيد والضارب
 زيد او مع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربوا القرن

وأمتنع المضارب زيد لعدم التخفيف وسقوط التثنية
باللام كما سبق وجازا المضارب الرجل مع عدم مجرأه
فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز وهو اجزا والمجوز
على المختار في الحسن الوجه لا شتر اكهما في كون المضا
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا التقا
صفة والمضاف اليه ذي المال فانه في حكم ذي اللام ولا
المضاف الى ضمير مفعول الرجل المضارب علامة أصله في
الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضا
اليه واستتار في المضاف والثامن من التسعة الاسم
المبهم التام باحد الخمسة الاربعة اذ لوله لم يشبه الفعل
التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز فانه
ينصب لشبهة بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة التي
يذكر بعد حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم بالفعل التام
بالفاعل الذي يذكر بعد حقيقة او حكما كما في الضمير
المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه
معنى التمام سما ان لم يضاف اليه نكرة اشارة الى اختصاص
التمييز بها على ما عليه البصريون ككفايتها في ازالة
الابهام وعدم الحاجة الى التعريف بخلاف اللوكوفيين على
التمييز بيائين اي على التمييزية تشبيها له بالمفعول في
المجيء بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان
يبين ما به التمام فقال وتماه ثم لما كان المفهوم بحسب
اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزء من الاول
وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد بهما ما هو

سطل اسم البهم

لغوي

العرفي فقال اي كونه محالة يمنع اضافته معها الى شيء و
انصافه به يكون باحد خمسة اشياء يدل على استقلاله
وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد
في المعرفة من تمامه بنفسه لا باخر وهو حكم النكر و
ذلك اي بالتمام بنفسه يكون في الضمير المبهم في الاكثر
بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن به ما مثل جائتي زيد
فياله بجلا فلا يكون المميز عن المفرد بل عن النسبة
كما في مثل لزيد رجلا وذلك في الاغلب فيما فيه معنى
المبالغة والتفخيم كواضع المدح والتعجب نحو زيدا رجلا لفته
اي لفت رجلا اي رجلا ردا على من قال ما لفت رجلا
وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى ونحو ياله رجلا
اللام للتعجب وقوله ياله مرا بما ابعده ونحو نعم رجلا
زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة
اذ لو اراد المعين لقبيل نعم الرجل وكذا في ربه اذ لا يمكن
فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة
وفي اسم الاشارة لانه من الجمل لقوله تعالى ما ذا اراد
الله بهذا مثلا على راي من قال انه يميز عن اسم الاشياء
لما حال وبالسؤال اما لفظا نحو رطل زينا او تقدير
نحو من اقبل ذهباً واحد عشر رجلا فان كلاما غير
المستصرف والعدد المركب وكذا كروكاش وكذا انما يمنع
عنها التثنية لفظا لا تقديرا لاستحقاقه له في اصل
الوضع فمن عدها الاربعة الاخيرة من السماع كالشيخ
عبد القاهر ومن تبعه لم ينصب كذا في حاشيته ولما

59

كان لتمييز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في
هذا المقام توطئة للارام وتميز ثلاثة بلا تسوين غير
منصرف لكونها على نفسها او في حكمه والزائد عليها
منتهيا الى عشرة بل عشرة لا ينصب بل هو مجرول للتخفيف
ومجموع ولو معنى نحو ثلاثة وهط مميز له ليطابق العدد
العدد نحو ثلاثة رجال الا في ثلثاية الى تسعاية فان
التمييز قبلها مائة وهي ليست بجمع لالفاظ ولا معنى له
لانها على عدد معين وكان القياس منين او مائات وهما
لا يجوزان اما الاول فلهذا جواز كون جمع المذكور السبا
مميزا للعدد فلا يقال ثلاثة مسلمين مثالا لانه امل و
وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس
لكونه دالا على ذات مهمة مأخوذة مع بعض الصفات
واما علم ولا بد في جمعهم من اللام والتمييز نكرة لما عرفت
واما الثاني فلهذا جواز وقوع جمع المؤنث السالم بعد
الثلاثة واخواته لكونه خلاف المعتاد الذي هو
وقوع ما هو في صورة جمع المذكور السالم بعدها اعني
عشرين واخواته ولانه يلزم عند ذكر مميزها كان يقال
ثلثاية رجل مثالا ان يلى التمييز وهو رجل مثالا للمجموع
بالالف والياء وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو
وليه ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين
الى تسعين فاقصر على المفرد مع كونه اخصر قال
بعض الكل لا غناء مفردا الى على الكثرة عن لفظ الجمع
ومميز احد عشر وزائد الى تسع وتسعين بل تسع و

تسعين

60 وتسعين منصوب لتعذرا لاضافة اما في مثل عشرين
فلما كراهتهم ابقاها ما هو في صورة نون الجمع ان لم ينفذ
او حذف لكون غيره ان حذف ولما في غيره فلما كراهتهم
جعل ثلاثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة
عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان منها
على التعدد وبخلاف نحو ثلثاية رجل فان اعراب الاو
يمنع الاتحاد مفردا لما لكونه اخف مع ثقل التركيب
والقلة في الفضلة او لى ومميز مائة والالف ومميز ثلثا
ومميز جمعة اى الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز
لا ينصب بل هو مفرد لانه قد يضاف الى بعضها نحو
ثلاثة فيحصل التركيب فيرجح الحقة على المطابقة و
حمل المفرد عليه اطرادا للساب ومجروبا لاضافة
للتخفيف واما قوله تعالى ثلاث مائة سنين بلا
اضافة ولا افراد فمحمول على البدل وحذف المميز اى
ثلاث مائة مدة نحو مائة رجل ومائة رجل والالف درهم
والالف درهم وبنون التثنية نحو منوان سمناء وبنون
في بعض هذين القسمين مائة تسون ومائة بنون التثنية
احترز بها البعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة
فيه مع كونه مما تم بالتسوين لاضافة الى التمييز اضافة
بيانبة لحصول الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت
ومئوس من ولا يجوز اضافة في غيرها اى القسمين
اما في الاول فلما امر من بقدر تجريد المضمرة واسم الاشارة
عن التعريف وتذكيرها الذي هو شرط الاضافة

المعنوية واما في الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء
 نونه وحذفه واما في الخامس فلا تمنع اضافة النسا
 وبنون شبه الجمع لا بنون الجمع مثل الاخرين اعمالا و
 جواهر فان التميز بعدها انما يكون عن نسبة في شبه
 جملة وهو اي شبه الجمع عشرون وزائد الى تسعين
 بل تسعين نحو عشرون درهما وبلاضافة نحو ماؤه
 عسلا ولا يتقدم معمول اسم التام عليه لضعفه في
 العمل لكونه جامدا والتاسع من التسعة معنى الفعل
 ولما كان الظاهر اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما
 منه ومدلول لاله وهو ليس بمبراد هنا اظهر المراد بانه
 كان مجازا لتسمية الدال باسم المدلول ثم صار حقيقة
 عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه
 كل لفظ غير مشتق ولا مشتق منه في الحال بقرينة انه
 جعله قسما لكل منهما وقد يرد به ما يشتملها كما في
 تعريف الفاعل بغير منه معنى فعل اصطلاحى اي معنى
 المطابق كما في اسماء الافعال والتعني كما في السائر
 عدل عما ذكره الفاضل الجامي من انه مستنبط من نحو
 الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم
 الفعل والظرف مع كونها منه عنده لكن الثاقبات
 دخل في الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف
 الاول وعما ذكره الفاضل عصام ايضا من انه مستنبط
 منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال
 بمعنى الامر عنه كترال ودرالك وانما عدا عاما لا وحدا

مطلب معنى الفعل

من القياسي مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه
 لدخوله في ضابط كما اشار اليه بقوله كل لفظ
 الح وبنين في التفضيل انه يعمل كذا تشبيلا للضبط
 بتقليل الاقسام فمن لم يعد من القياسي كالشيخ
 عبد القاهر ومن تبعه لم يصيب فنه اسماء
 الافعال اصلها اسماء معاني الافعال لانه لا يفهم
 منها الا لفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوصة
 فحذف المضاف ايجازا ذكره في الامتحان وهو اي اسم
 الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ
 وهي والاول اصح لموافقته لضمير مستاه ويعمل
 ولانه يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل بتاويل
 الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان
 التعريف للماهية لا للافراد التي تدل عليها صيغة
 الجمع ولا يمكن ادعاء العملية اذ لا يقال رويدا اسما
 الافعال بل يقال انه اسم الفعل واوراد صيغة الجمع
 للتنبيه على تعدد الافراد من اول الوهلة ما ارى اسم
 كان بمعنى الامر قدومه لكثرة او الماضي لم يذكر المضا
 لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى انضج واوه بمعنى
 اتوقع اي صار بمعنى وضع الامر والماضي له لم يقل
 ما وضع لمعناه لان دلالتها على هذا المعنى ليست
 بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت
 عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انشيب
 ولا يرد نحو الضارب اسس نقضا على التعريف لما

عرفت ان خارج عن تعريف معنى الفعل الذي
هو المقسم ويعمل اي اسم الفعل او ما كان الخ عمل دال
مستقاه على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول واما
الدال ولو كان بمعنى قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي
لكان هذا على ظاهره لكن لا يباع على ما نقلناه عن
الامتحان ولا يتقدم معموله اي اسم الفعل عليه الا
اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل
كما يحى في بحث المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولها
عليه والصواب هو الاول وارجاعها الى السماء الا
فعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما الفاعل
فظاهر واما المنصوب فلضعفه في العمل فان المراد
به هنا عمله باعتبار معناه الفعلي وهو ليس بو
صنعي له ولو سلم فليس باول فلا يبلغ درجة الفعل
فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل سماء واما
قول من قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف
ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملايم
له اصلا الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحوها زيد اي
خذ وروى زيد اي امهله وهم زيد اي احضره من
الافعال وقوله تعالى لهم شهد انكم اي احضروهم ويح
لازما بمعنى اقبل نحوهم البنا واصله هالما بها التثنية
عند البصرية وهل ام عند الكوفية ومفرد عند الحجاز
ولا يتغير في الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى لهم
شهد انكم الا في حوكم وهات شيئا اي اعطه

اصله جيهلا التزيد اي ايئته وحى وحده بمعنى
اقبل ويتعدى بعلى نحو حى على الصلاة اي اقبل عليها
وقد جاء متعديا بمعنى انت وقد يركب مع هالا الذي
بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه فيعدي بالي
نحو جيهلا الى التزيد وبالباء نحو جيهلا يزيد اي
بذكرو وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدي بعلى نحو جيهلا
على زيد وبه زيد اي دعه وعليك زيد اي الزمه
بكسر الهيمزة وروى ذلك عمرو واى خذه وروى زيد اي
اتركه وغير ذلك من نحو امين بمعنى استجب ووراك
بمعنى تاخر واما امك بمعنى تقدم واليك بمعنى تحو
غير ذلك والثاني وهو ما كان بمعنى الماضي نحو
هيهاات الامر اي بعد وشتان زيد وعمرو اي افرقا
وسرعان زيد ووشكان عمرو اي قريبا وغير ذلك
مثل بطن بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهيمزة
والنون واثار بقوله وغير ذلك في الموصفين او
انها غير محصورة فيما ذكرنا وقال في بعض تعليقاته
انها كثيرة جدا ما ذكرنا واحسها ولا عشرها تعرضنا لمن
عدها سما عية انه لم يصيب ومنه اي من معنى الفعل
الظرف المستقر وقدم تفسيره في حرف الجر وهو فوق
لضعفه في العمل لا يعمل في المفعول به القوي بالانفا
ولان عامله الذي ناب هو منابه كوجد لا يعمل فيه لئلا
ولا في الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن
فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر في بيان

شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة
 وجه الاشتراط ما مر والموصول ليكون ثابتاً عن الفعل
 الذي هو الاصل في العمل اذا الصلة لا تكون لاجل العمل
 له نوع قوة في العمل وهذا يدل على انه هو العامل
 على ما هو رأي المحققين لا الفعل المقدار كازعم البعض
 والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج في سائر المواضع المقدار
 هو فيها نحو زيد في الدار ابوه ومررت برجل في مكة
 كتاب وجاني زيد وعلى كنفه سيف وفي الدار
 وما في الدار احد وجاني الذي في الدار ابوه ويجوز
 في هذا الموضع كون الظرف خبر مقدماً وما بعده
 مؤخر كما في المثال فانهم زيد واذا لم يرفع الظرف استمطا
 ففاعله ضمير مستتر فيه اي الظرف منتقل من متعلقه
 بفتح الهمزة المحذوف ويعمل في غيرها اي المفعول به والفا
 الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف فلما
 من غير مة واما في الحال فلكونها في حكمه ومنه المنسوب
 فانه يعمل كعمل اسم المفعول كونه مؤولاً بنحو مررت
 برجل هاشمي اخوه اي منسوب الى هاشم ويشترط في
 عمله اي المنسوب ما يشترط فيه اي في اسم المفعول
 ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل
 اسد غلامه اي مجترى ولذا اي لاجل ان الاسد بمعنى
 المجترى عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة
 نحو لفضة الله في قوله تعالى وهو الله في السموات اي
 المعبود لمن فيها اي يعبد من فيها لانها الكائن فيها

ومنه اسم الإشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير
 جالساً اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه
 جالساً وليت ولعل نحو ليت ولعل زيد يوم الجمعة
 عندنا مسروراً اي اتمنى وانرجي يوم الجمعة عندنا
 اي اتمنى وانرجي يوم الجمعة عندنا زيد حال كونه مسروراً
 وقال الرضي ليس المعنى على تقييد التمني بالحال بل على
 تقييد خبره بها اقول ليس هذا بقطعي بل محتمل للامرين
 وانما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كل منها
 يفهم معنى فعل كما قال وحرف النداء والتشبيه والتنبيه
 للتنبيه على ان ما عداها ليس بعامل لعدم السماع فيه
 وهو مما لا بد منه ولو نوعاً فافهم وحرف النداء نحو
 يا زيد راكبا اي ادعوه وحرف التشبيه لفظاً مثل زيد
 قائماً كحرف قاعداً وكان اسداً صائلاً او تقديراً نحو زيد
 صائلاً وحرف التشبيه كما مر من مثال الاشارة الا انه
 يوولح بابنته وحرف النفي كما ولا نحو ما انت بنعمة
 ربك تحجبون وما انت بذى علم كاملاً وغيرهما من مثل
 ما شانك قائماً اي ما تصنع فهذا اي المذكورات من
 قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها تعمل في غير الفاعل
 والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول
 معه كما شانك وزيد وعند البعض لا تعمل في المفعول
 المطلق ايضا ذكره الفاضل عصام والكل داخل في ضابط
 كلي فلا وجه لاسقاطه في بيان القياسي كما اسقطوا
 والعامل المعرف ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو

مطلب العامل المعرف

معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلافاً للاخفش
فانه يجعله ثلاثة ثلثها عامل الصفة والتاكيد وعطف
البيان وهو كونها صفة او تأكيد او عطف البيان
المرفوع او منصوب او مجرور ودليله اختلا الحركات
اعراباً وبناءً في مثل يا زيدا العاقل فانه لو اتحد العامل
لما اختلفت الحركاتان وجوابه ان الضم باعتبار العارض
فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض الكل وقال
المص والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى ورفع
للالاثة استجدوا على قراءة ابي جعفر للمشاكله والاتباع
ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا
كلامه وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف
فالعامل شتمل عليهما في المعنى فيكون عاملاً فيهما
قاله ايضا بعض الكل الاول رافع المبتدأ والخبر انما
يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد في مفهومه
كما يحى يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان
الفاعل فالاول في كونه مسنداً اليه والثاني في كونه
ثانياً وقدمت ان مبني العمل على الاقتضاء وهو التجريد لا
عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلاً
على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن
فانه يفهم منه عرفاً انه لا ثوب له اصلاً ولو قال عن العامل
اللفظي كان اظهر واخصر ثم ان هذا مبني على تجريد التجريد
عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يلزم خروج
عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظي ويمكن

64 ان يقال ان هذا مبني على تنزيل القوة القوية منزلة
الفعل والامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلا
فم البئر اذا حفره وضيق القمر ابتداءً او على التنبيه على
ان الاصل كان العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنى
فكان جرد عنه او المعنى التجريد عنها اذا وجدت
اذ لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا وفي اكثر
المنسخ التجريد اي التعريف والخلق وهو الاظهر والا
اوفق لما في تعريف المبتدأ وموافق لما في نسخ الجامي
والمراد بالعامل اللفظي ما يعمل بالاصالة بان يعمل في
اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقاً بغيره
في العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل
علت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن
العامل اللفظي بالمعنى المذكور عليه ان الاول قد يبطل
التعليق عمل علت في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان
لا يكون ملحقاً بغيره في العمل فيدخل في الحد عامل مثل
زيد وحسبك في مثل علت لزيد قائم وبحسبك
درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظي بالمعنى المذكور
عليه ان في الاول قد يبطل التعليق عمل علت في اللفظ
وعمله في المعنى ليس باصل وفي الثاني الباء زائدة ملحق
بالاصل كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد اليه
اسناده الى شيء وخبر به تجريد الاسماء المعدودة فانه
ليس بعامل قبل التجريد عدمي فغده مؤثر ليس بمضيق لعدم
صحته كون فاعل الوجودي عدمياً فلا يحسن تشبيهه

بالمؤثر وتنزله منزلته فالاولى ان يفسر بكون الاسم
 في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العول
 علامات لتاثير التكلم لا مؤثرات والعدم الخامن يجوز
 ان يكون علامة ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اعتبار
 فقد مؤثر ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجود
 الخارجى اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو
زيد قائم والثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه
بنفسه لا بالنائب والجازم موقع الاسم كوقوعه
 خبر انخو زيد يضرب او صفة او حال انخو جائتى رجل
 او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل
 في هذه المواقع وقوع المفرد كما سيجى فان قيل ان ذلك
 الوقوع يوجد في الماضي ايضا فلم لا يرفع قلت لانه
 مبنى الاصل فلا يكون معمولا الا في الموضعين كما سيجى
وذلك الوقوع اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم
انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم بان لا يكون
 فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها امتنع
 ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل او جأ
 على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه يكون
 كاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع ذلك
 مذهب البصريين واورده عليه انه يرتفع في مواضع
 لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذى يضرب
 وفي مثل سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد
 يخرج وفي نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاول

خبر يانه فيها واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب
 65 عنوان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا داخلان
 الزيدان ويكفينا وقوعه مع الاسم وان كان الاعراب
 الذى مع تقديره اسما غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا
 وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين
 لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف
 في حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل
 فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين
 فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين
 حتى يحتاج الى تلك التكاليف في التقصي عنه لكن
 سيرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما
 في الاسم فلا بد من قيد يخرج غير التركيب كما في تعريف
 العامل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل التو
 فهو معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب
 معه فافهم فمجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا
ستون واما مجموع ما ذكر الشيخ عبد القاهر ومن تبعه
على ما ذكرناه فاية زاد ونقص واما الاول فسبعة خمسة
 في السماعي الثلاثة الاخيرة من حروف الجر ولا تنفى
 الجنس واذاما من كلم المجازات واثنان في القياس اسم
 التفصيل ومعنى الفعل واما الثاني فسبعة واربعون
 في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال
 المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلاثة عشر افعال
 الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها في اول

في أول القياسي وهو الفعل وثلاثة عشر منها أسماء
تسعة أسماء الأفعال أدخلها في تاسع القياسي وهو
معنى الفعل وأربعة أسماء أحدها عشرة إذا ركب مع
أحد إلى تسعة وثانيها كرونالها كذا ورابعها كاي أدخلها
في الاسم النام وهو ثامن القياسي وستة منها حروف
خمس حروف النداء أدخلها في تاسع القياسي وهو
الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير عاملة على التصحيح
الباب الثاني الذي عهد جزء من الرسالة لفظاً أو
كائن في بيان أحوال المفعول وفي تحصيل أدراكها أعلم
أولاً أي قبل الشروع في المقصود أن اللفاظ الموضوع
لمعنى إذا لم تقع في التركيب كالألفاظ المعدودة من الأسماء
والحروف مثل زيد غلام دار هـ بل قد واما الأفعال
فلا توجد بلا تركيب كما مر لم تكن معمولاً لعدم العاك
كما لا تكون عاملة لعدم المفعول وإن وقعت فنه في
على ثلاثة أقسام القسم الأول ما لا يكون معمولاً أصلاً
لأبداً أصالة ولا بالقيام أي لا يكون له أعراب لفظاً
ولا تقديراً ولا محلاً لعدم مقتضيه وعدم القيام
ما يوجد فيه وهو اثنان الأول الحرف مطلقاً عاملاً
أولاً بالاتفاق والثاني الأمر بغير اللام عند البصريين
فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التي يسميها
المضارع مشابهاً للاسم مشابهاً تامة على ما مر فاعرب
وعمل فيه خرج عن المشابهة لذهاب سببها جواباً
فأعاد أصله وهو البناء الأصلي وقال الكوفيون هو معز

مطلوب الباب الثاني في المفعول

مقدم

66 مجزوم باللام مقدرة منوية وهي نية عند البصريين
ولهذا قالوا هو موقوف والقسم الثاني ما يكون معمولاً
دائماً أي يكون له أعراب لفظاً أو تقديراً أو محلاً أو
مقتضيه وهو اثنان أيضاً أي كما لا يكون معمولاً أصلاً
الأول الاسم مطلقاً معرباً أو مبنياً حتى حكم على أسماء
الأفعال قال الدماميني نقلاً عن سيبويه والمازني
وجاعة انها معموله فيكون لها موضع من الأعراب
واختلفوا في تعيين ذلك الموضع بأنها مرفوعة المحل
على الابتداء أو فاعلها سادساً كحزن كما في قائم الزيد
واخاره ابن الحاجب في إيضاح المفصل لانها اسمياً
مجردة عن العوامل اللفظية فوجب أن يحكم بالابتداء
ورد بانه يتقضى به تعريف المبتدأ جمعاً وقال
الرضي قياسي على قائم مع الفارق إذ معنا معنى
الاسم وإن شابه الفعل بخلافها إذ ليس فيها معنى
الاسمية شيء بل انتقل إلى معنى الفعلية ولا عبرة
باللفظ كما في تسمع في قوله تسمع بالمعيدي خير من
إن تراه فانه مبتدأ كونه بمعنى المصدر وإن كان لفظه
فعلاً بل جملة أو منصوبة المحل بأفعال محذوفة على
المصدرية أي على انها مفعول مطلق فرويد زيداً مثلاً
في تقدير أروى أرواداً زيداً ورد بان تقدير الأفعال
ينافي كونها أسماء الأفعال ومبنيّة بل يوجب كونها
مصادر معزّة كسقياء ورعياء إذ لا موجب للبناء حلاً
معنى الفعلية إنما هو للأفعال المقدرة لها وإن

بعضهم وهم المحققون على ما نقله ابن مالك الجمهور
على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدنيا
هذا مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب كونها
بمعنى الفعل على ما هو المختار عنده كما سبق وناسبة
مناسبة بحيث لا تقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل وعلى
ضمير الفصل وهو ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان معرفة
او افعال من ولود دخل عليها ما عمل سمي به الفصل بكون
ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع نحو كان زيد هو
القائم بالحرفية لدلالة على غير مستقل وهو رفع
اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما
وتسميته بالضمير لكونه على صورته خلافا لبعضهم
وهو بعض البصريين فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب
عرب قال في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في الاعراب
ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة منه على
المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة
على الصفات من اسمي الفاعل والمفعول والجمع بالنظر
الى الانواع والافراد فقال بعضهم وهو المازي انها حرف
لا اسم موصول كغيرها اي كغير الداخلة عليها فيكون مما
لا يكون معمولا بل الموصول مدخولها وقال اكثرهم وهو غير
هي اسم موصول لاحرف بمعنى الذي في المذكر والتاني
المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب
مع انه ليس فيها بل في مدخولها فينبغي وجهه بقوله اعطى
اعرابها اللام لما بعده لما استقل اي لا انتقال ما بعدها

67 من الفعلية الى الاسمية لكرهتهم دخولها على الفعل
كونها في صورة الحرف فاصل جائي الضارب زيد
الذي ضرب زيد فالاول اي الذي معمول لكونه فاعل
جائي والثاني اي ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما
اذا كان اصله جائي الذي يضرب زيد فلا شك انه
معمول مرفوع واما اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل
فلما غير هذا الكلام بان غير الذي الى اللام وضرب الى
ضارب وقيل جائي الضارب صار الاول اي الذي
في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو اللام وان كان
في المعنى والحقيقة اسما والثاني اي ضرب في صورة اسم
اي اسم الفاعل وان في الحقيقة والمعنى فعلا فانكس
الحكم بان انتقال الاعراب المحلى من الاول الى الثاني وصار
لفظيا لعدم المانع فيه كما في الاول ترجيحاً لحاجب اللفظ
على جانب المعنى في الاعراب الذي هو حكم لفظي فالأعراب
عرب في الحقيقة للاول هو المفعول وان ظهر في الثاني
الذي هو ليس بمفعول ولا منافات بين هذا وبين ما نقلنا
انفا من الرضى فانهم ولا يمكن من الغافلين والثاني لا
الفعل المضارع اتصل به نون جمع المؤنث او نون التوكيد
ام لا لانه بعد الوقوع في التركيب لا يخلو عن الجازم او التاني
او الوقوع موقع الاسم والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة
ما كان لاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع
القسم الثاني وهو ما يكون معمولا دائما فيكون معمولا
هو القسم الثالث اثنان ايضا اي القسم الثاني الاول

ثم اعلم ان بعض الاسماء الفعلية
يدعى ان اسماءها مستقلة لان معنى
بفوتها الجمل على ما مستند الى خبرها
كافى اقامتها لان معنى الفعل اريد وقام
قام معنى الاسم وان شابه الفعل اريد وقام
فان يكون مستقلا فان في قولك استعدت
فان لا اعتبار باللفظ فعلا لان معنى
نتمج مستدا وان كان لفظه فعلا لان
اذ كان كذا وكذا لا اعتبار له فكل اسم
منها محل من الاعراب لان كل اسم
لم يبق له من الاعراب من الاعراب
في الاسماء لم يبق له الاعراب من الاعراب
ذكر بعضهم من حيث الاعراب في الاعراب
كانت كذا في الاعراب في الاعراب
فلم تكن منفية في الاعراب في الاعراب
مقدر بالانصب في الاعراب في الاعراب
فالكتبة في الاعراب في الاعراب
والمضاف اليه في الاعراب في الاعراب
في الثاني

الماضي فانه اذا وقع بعد ان المصدر تم بحكم على محله بالنصب
 واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة
 المثال اذ لا يعتبر الجزم في محل الماضي بل في محل الجملة
 كما يحكى بحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب في
 المعطوف على ذلك الماضي نحو اعجبني ان ضربت
 انت وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا
 لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا وان ضربت و
 تقتل بالجزم عطفا على ضربت ان الواقع اضربك بالجزم
 جزاء وفي غير هذين الموضعين لا يكون الماضي محلا
 لعدم مقتضى الاعراب والثاني من الاثنين الجملة
 على قسمين فعلية وهي اى الجملة الفعلية على ما هو
 راي صاحب الباب ومختار المصنف في هذا الكتاب
 الجملة المركبة من الفعل لفظا اى صريحا بدون اداة
 الشرط او بها او معنى والمراد به ما يفهم منه معنى
 مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام جملة
 مشتقا او غيره بقرينة الامثلة ومن فاعله مخوض
 زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج
 بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد قسما
 في الجملة والا لا يستحق بعروض الترديد مثل اما
 ان يكون العدد زوجا او فردا او خبرية او حالية
 او نحوها وخارج عن التسمية ما يعرض له حرفا
 واستحق ان يعد قسما اخر من الجملة فتكثر الاقسام
 جدا وهي هات زيدا مثال لما كان الفعل فيه معنى

مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد قسما في الجملة والا لا يستحق بعروض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا او خبرية او حالية او نحوها وخارج عن التسمية ما يعرض له حرفا واستحق ان يعد قسما اخر من الجملة فتكثر الاقسام جدا وهي هات زيدا

68 غير مشتق اسم فعل واقام الزيدان مثال لما كان الفعل
 فيه معنى مشتقا ثم انهما اخرجان عن الفعلية ويدخلان
 في التسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول
 فعلا صريحا ولو تقدير او الثانية بما كان جزؤه الاول
 اسما مطلقا كاهور اى الجمهور وهو المشهور في الابد
 زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فلا
 اياها في الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا
 لكونها مقدرة بفعل كازعم البعض فلا يرد عليه
 ما اوردته على هذا البعض في الامتحان بانها وان
 قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل
 الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط ان يكون
 فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مفهوما
 فلما امتازت هذه الاشياء استحققت ان تجعل قسما
 براسها فلا تخالفه بين كلاميه في كتابيه كما ظن قسمة
 وهي الجملة المركبة من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العلة
 وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريدا بجملة
 مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد
 له اى اللفظها من اعراب كونه في حكم الاسم المفرد كونه
 مؤنثا كما يشير اليه بقوله اى هذا اللفظ حتى يجوز
 وقوعها اى الجملة التي اريدا بها لفظها في كل ما موضع
 وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدأ وقا
 وثانيا وغير ذلك المذكور من المفعول واسم باب كان
 وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا

اللفظ ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب
 الفاعل ومنه أي مما ذكر من الجملة التي أريد بها لفظها
 مقول القول ونحو قوله تعالى وإذا قيل لهم امنوا لكن مو
 ليس موقع المفرد ويرشدك اليه كسران فيه كما سبق
 ولذا فصله عما قبله بمنه وكذا أي كما ذكر من الجملة التي
 أريد بها لفظها في أنه لا بد له من أعراب الجملة أنا أريد بها
 معنى مصدرى أما بواسطة أن بالفتح والتشديد أو
 بالفتح والمستكون أو ما المصدريتين صفة للاخيرتين
 كقولك بلغني أنك قائم أي قيامك وكقوله تعالى و
 تصوموا أي صيامكم فهو خير لكم ونحو اجلس مادام
 جالسا أي مدة دوام جلوسه أو بغيرها أي بلا واسطة
 هذه الثلاثة نحو الجملة التي أنصف اليها من الجملة التي
 اسند اليها بان أريد بها مجازا مطلقا الحدث المدلول
 ضمنا بلا نسبة فلا يراد من التفسير الآية ان
 المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة وإرادتها
 تقتضي امتناع كون الجملة مضافا اليها ومستند اليها كما
 تقتضيه إرادتها مع الزمان على ما صرح به الفاضل عسما
 في حاشية انوار التنزيل لأن مقتضى الامتناع التام
 المطلقة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم أي
 يوم ينفع صدق الصادقين قال الفاضل عسما اختلفوا
 في أن المضاف اليه في مثله الفعل والجملة مع الاتفاق
 على أنه هو الجملة الاسمية بتمامها إذا وقعت مضافا اليها
 والمصحح الثاني في الامتحان والضمان الجملة بلا تاويل

٤٩ كما أشار اليه فيه في تعريف المضاف اليه وبينه فيما
 علقه عليه فيخالف ما ذكر هنا ويحتمل أن الجملة بنا
 الاسم فلا يخالفه في موضع آخر إشارة اليه أيضا
 كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى إن الذين
 كفروا سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصا
 مبا لفة كما في قوله تعالى والى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم
 متعلق بـ أي عندهم وهو مرفوع على أن خبران وقوله
 أنذرهم أم لم تنذرهم مرفوع المحل أما على أنه فاعله أو
 مبتدأ وذلك خبر قدم عليه اعتناء بشأنه فالجملة خبر إن
 أي أن الذين كفروا سواء أوسيان عندهم في عدم الجد
 أنذارك وعدم أنذارك وفيه إشارة إلى أن المراد بالجملة
 هنا المصدر المضاف إلى الفاعل وإلى أن الهمزة وأم مجرد
 عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء بين مدخوليها كما
 جرد الأمر والنهي من معنيهما في قوله استغفر لهم أو لم
 تستغفر لهم وإنما عدل عنه إلى الفعلية لما فيها من إي
 التجدد إلى إدخال الهمزة ومعارفها عليها لإفادة
 تقرير معنى الاستواء وتأكيد ما سبق إليه الإشارة ونحو
 قول المنذر حين رأى المعيدى واستحققه وقد بلغ اليه
 من كلامه ما يعجبه تسمع بالرفع مبتدأ بان جرد عن النسبة
 التامة والزمان وأريد به معنى المصدر المضاف إلى
 فاعله كما أشار اليه بالتفسير إلى وجه العدول إلى
 مأمروا ما على ما هو المشهور من أنه مجذوفان ورفع الفعل
 لفقد عامله لفظا فليس مما نحن فيه بالمعيدى

منسوب الى معيد تصغير معد على طريق الترقيم فجد
 تشديد الدال استقفا لاله مع ياء التصغير خير من ان
 تراه خبره وهذا مثل من خبره خير من رويته اى سماعك
 وهذا الاختراى مثل تسمع مقصور على السماع من اهل
 اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق والواقع
 في غير هذا الموضوعين الذين اريد بالجملة في احدهما لفظها
 وفي الاخر معنى مصدرى وذلك الغين هو الموضوع الذي
 اريد بها فيه معناها المطابق لا يكون له اى للواقع في
 ذلك الغين اعراب الا ان تقع اى الجملة خبر المبتدأ بخبر
 ابوه قائم مثال للجملة الاسمية او خبر الباب ان نحو ان زيدا
 قام ابوه مثال للجملة الفعلية فيكون الجملة الواقعة خبر
 لها مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان نحو كان زيد ابوه
 عال او خبر الباب كان نحو كان زيد يخرج او تقع مفعولا
 لباب علم نحو علم زيد عمرو ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب
 اعلم نحو اعلم زيد عمرو ابوه قائم او تقع الجملة مطلقا
 عنها نائب الفاعل نحو علمت قائم زيد فان قائم زيد جملة
 فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والافاسمية
 تقع حالا بخبر جاني زيد وهو راكب لكون الجملة الوا
 في هذه المواضع من خبر كان الى الحال منصوبة المحل او تقع
 الجملة جوابا لشرط جازم بعد الفاء الذي يجي للربط فيما
 لا تاثير لارادة الشرط فيه ولو من وجه وسيجي تفصيل ما يؤثر
 فيه الاداة وما لا يؤثر فيه وما يتنوع فيه الفاء او يجب ان يكون
 فيه الوجها او بعداذا التي للمفاجاة وتنوب مع الجملة

70 الاسمية من باب الفاء في الربط لان معناها ينبتى عن
 حدوث امر بعد فيتها معنى الفاء التعقيبى كقوله
 تعالى وان تصيبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
 نحو ان تكرمنى فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة بعدها
 جوابا لشرط جازم مخبر وممة المحل لكونها جوابا لشرط جازم
 ولاقتناع الجزم في لفظها ولو تقدير فيكون محلا وسيجي
 الفرق بين المحلى والتقديرى او تقع صفة لنكرة لعدم صحة
 وقوعها صفة لمعرفة لكونها في حكم النكرة لصحة تاويلها
 بها نحو جاني رجل ابوه قائم فيصح التاويل بقاءم ابوه او
 معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب وتقبل او معطوفة
 على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قائم
 او تقع بدلا من احدهما اى المفرد والجملة التي لها محل
 من الاعراب لكونها او في منه في تادية المراد مثل قوله تعالى
 هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى في قوله تعالى
 واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له قوله
 تعالى لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى سوء
 عليهم وانذرهم امرهم تنذرهم لكونه او في في تادية المر
 الذي هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه
 مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما وبيان له
 على وجه كما صرح به الفاضل عصام في حاشية انوار التلويح
 لكونه اوضح منه وكما الامثلة التي اوردها المعانيون
 فهي مما ليس له محل من الاعراب فمن اوردها في هذا المحل
 فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا او تأكيداً



لا تشيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب وتوكيداً للثبات
 اي الجملة التي لها محل من الاعراب مخوز بد ضرب ضرب
 وزيد ابوه قائم او بياناً لها اي للثانية خلفاً لها على رأي
 اي رأي اهل المعاني قال ابن هشام في معاني اللبني
 بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعاً
 لها كالنعت بخلاف البدل وقل في موضع آخر ولم يثبت
 الجمهور وقوع البيا والبدل جملة فيكون عرابها على
 اعراب المنبوع ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان
 فنصب وان جر فجز وان جزم فجزم ولما بين احوال الجملة
 بنوع تفصيل فكان فيه نوع خرج وعسر اراد ان يبين
 على وجه الاجمال ليس بضمه فكان وحفظه بلا املاء
 فقال فظهر من هذه الجملة اي من قوله فان اريد بالجملة
 هنا ان الجملة قسمان في تاويل المفرد فيكون له اعراب في كل
 موضع كالمفرد اذ الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب
 وذلك القسم ايضا اي كالجمله مطلقة قسمان الاول
 ما اريد به لفظة والثاني ما اريد به معنى مصدر
 وقسم من الجملة صريح بامع ظهور مقسمتها بعد هاللا
 لثلاثيهم من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منها
 لا يكون في تاويل المفرد تاويل المذكور وان صح كونها
 في تاويله بعينه فلا تكون معموله في جميع المواضع لا استقلا
 بالافادة الا في خمسة مواضع جري جر كان ومفعول تا
 او ثا لشروط شرط جازم مع الفاء او اذا جازم
 لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما عكست ما لا

يكون

يكون معمولاً وما يكون معمولاً اعلم ان معمول اعلم ان
 معمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية
 اي يكونه تبعاً وهو بمعنى التابع ومشارك بين الواحد
 والجماعة النوع الاول من النوعين وهو معمول بالاصالة
 صالة اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجرور
 اما المرفوع فتسعة منها اربعة اصول واربع ملحقة
 ملحقة بها واحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل
 قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في اغلب
 جزو الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لانها اشمل
 امتزاجاً لان اول جزئها وهو كون النسبة الى الفاعل
 معتبرة في وضعه يقتضي الارتباط بين الاول والامن
 بخلاف المبتدأ فانه اسم مستقل لا يقتضي لذاته ارتباطاً
 بشئ ولان عامله اقوى كونه لفظياً مثله ومناسبة
 العامل مع معمول موجبة لقوة عمله الذي هو الرفع
 فيكون اقوى في المرفوعية من المبتدأ وهي لماراة الاصالة
 واذا ثبتت اصالته بالنسبة الى المبتدأ الذي لا نزاع في
 اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائية
 اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته بالنسبة
 الى المتأني فغنى عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدأ
 لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
 بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بحامد ومشتق فكان
 اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه
 ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتدأ في المرفوعية

مطلب
 المرفوعات

التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل ضمن الاول فاذة الاصل
في كونه مسندا اليه ومن الثاني فاذة الاقوية في كونه محمولا
عليه وهما غير مطلوبين هنا كما لا يخفى وهو اى الفاعل
ما مرفوع ولو محال بقرينة المقسم اسندا اى نسبته
قوله او ما بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة اليه
الفعل الاصطلاحي خرج به ويقول او ما بمعناه المتدا
لانه ما اسندا اليه ليس بفعل ولا بمعنا بل جامدا ومركب
مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم
كما ذكر ابن الحاجب التام خرج به ما اسندا اليه الناقص
لانه لا يستحق فاعلا عند بل اسما له كما مر المعلوم خرج به
النائب قبل ذكر المعلوم يغني عن التام للاستلزام اقول
دلالة الالتزام بمجورة في التعريفات على ان غناء المتا
عن المتقدم مما لا باس به كما لا يخفى او ما لا باس بمعنا من
الصفات والمصدر واسم الفعل والمظرف المستقر بما
عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان
ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة
الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من
التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه حد
الصحيح ما نسب اليه المعروف واشبهه بنسبة وصفية
فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون عبارة عن مرفوع لا ينافي
للمبتدى في المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود لا جواز
الاعراب بخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به
لزمه الدور قلت نعم لكن قد بين في هذا الكتاب ولا

كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية
اعماله وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معمولا
ثم ساقى الكلام لتفصيله وتمييز بعضه عن بعض
فكون ما عبارة عنه مفيد هنا قد صرح ايضا ان مثل
هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب بسليقة او
غيرها ولا يحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف
مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه هذا البيان فاورد
عليه ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسندا اليه
الفعل التام المعلوم واقام الزيدان مثال لما نسب
اليه ما بمعناه نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثالا
ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة نحو زيد قائم و
نحو زيد قائم ابوه ونحو ذلك وهيهات زيد اى بعد
مثال لما اسندا اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما
لما مر انه جملة فعلية والثاني من التسعة نائب الفاعل
نمدل عن قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصرو
ظاهرا واطهر فانه لا يتناول نحو درهما في اعطى زيد
درهما اصلا بخلاف قولهم فان يتناول به بحسب المعنى
الاضا في اللغوى مع انه ليس منه قدمه لا لا يقع الفعل
بين النائب والمنوب وهو ما مرفوع ولو محالا اسندا
اى نسب اليه الفعل خرج به ويقول او ما بمعناه المتدا
التام خرج به ما اسندا اليه الناقص المجهول خرج به
الفاعل او ما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد
وامضروبيا الزيدان ونحو زيد مضروبيا ومضروب

مطلب نائب الفاعل

غلامه اوهاشمي اوهاشمي ابوه ولا يكونان في اللفظ
 والنائب الا اسمين او ما في تاويله اي الاسم المدلول
 عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما غير ان النائب
 قد يكون جارا مجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند
 اليهما فيكون المروور مرفوع المحل على ان نائب الفاعل نحو
 مرتب يد فوجب افراد عامله اي النائب الذي هو جارا
 ومجرور وتذكرين لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى
 ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله ^{جمعه}
 وتانيته وان كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا
 بخلاف الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك فان كلا
 منهما اذا كان ضميرا مثنى مثنى عامله واذا كان مجموعا
 مجموع واذا كان مؤنثا مؤنث ولا يجوز تقديمهما على
 عاملهما بالاستقراء وقيل في الفاعل لئلا يلتبس بالمتبدل
 وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في
 النائب لاختصاصه بحكم المنوب وفيه بحث لا يليق بيا
 في هذا الكتاب ولا حذفهما معا لكون النسبة ما
 خوزة في مفهوم علمهما وضعا سوى المصدر فلا
 يفيد بدونهما الا من المصدر وقد مر بيان حذفهما
 معانه وكل منهما من الفاعل والنائب ^{قسم} ضمير
 وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب متقدم ذكر
 ولو معني ومظهر وهو ما ليس كذلك فالضمير الذي
 هو قسم منهما ايضا اي ككل منهما على قسمين مستتر
 اي منوي غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا بل

٧٣ حكما بان حكم ملفوظيته لوجود اثار اللفظ فيه من
 كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك وبارز
 متصل بقربية ما سياتي من التفصيل وهو ^{حقيقة} لفظ
 ولو غير مستقل فالاستتار ايضا اي كالمضمير ^{قسم} قسما
 واجبا الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند ^{حمله}
 الا اليه الا الى اسم ظاهر كما في جائزا الاستتار وجا
 الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم
 ظاهر والاوتل اي واجبا الاستتار يكون في المتكلمين
 اي المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب
 المفرد المذكور ولو امر او نهي بخلاف المخاطبة المفردة
 فانها ليا فيها ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يجي من ^{غير}
 الماضي فان كلا منهما يبرز في المتكلمين والمخاطب المفرد
 مذكرا او مؤنثا من الماضي هو اصل بالنسبة الى المتكلم
 وما يتفرع عنه فلا يبرز في متكلمية ومخاطبة المفرد
 المذكور مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم متبدا
 الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل
 يستتر للخط درجته عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا
 اصل قوي فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف
 المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعاً ضعيفاً
 فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل الخطا ^{بأنه} بنية
 ولذا لم يبالوا المساواة بين الاصل والفرع في الاستتار
 في الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا الذي هو فرع بالنسبة
 الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله في تحصيل الكلام

ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغائب وهو خلافا
 يقتضيه صيغة المتكلم والخطاب فوجب الاستتار
 لعدم المجال للغير نحو ضرب المتكلم وحده ونفس
 المتكلم معه غير وتضرب للخطاب المفرد المذكر وفي
اسم فعل الامر نحو نزل بمعنى ازل وصه ومه بمعنى
واكف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار
في اسم فعل الماضي بل يجوز نحو هيات زيد وزيد
هيات وفي فعل التفضيل في غير مسئلة الكحل
اذ فيه لا يرفع الظاهر لما سبق فوجب الاستتار
زيد افضل من عمرو وفي اسم الفاعل واسم المفعول
وما كان بمعناها من اسم المستعار والمنسوب وفي
الصفة المشبهة والظرف المستقر اذ لم يوجد شرط
غماهن في الفاعل ولو حكما كما في اسم المفعول وما
بمعناه الظا وما اذا وجد فلا يجب لاستنادها
تارة اليه واخرى الى المستند وحي لا يجوز استنادها
الى البارز المرفوع المفضل مختص بالفعل ولا يوجد
فيما يشبهه ليخط درجة الفرع عن درجة الاصل
يمنع هذا الضمير عنه نحو جاشي ضارب ومضروب
او اسد اي مجتري فاطق اوهاشي منسوب الى هاشم
او حسن ونحو في الدار زيد فان زيدا مبتدأ مؤخر لا
فاعل للظرف لعدم شرط عمله انما اعاد نحوها ولم
يقل وفي الدار زيد عطفا على جاشي لدفع توهم ان
يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف انما متعلقا

بجاشي ثم ان في كون هذا المثال من واجبا للاستتار
 نجما اذ لا يلزم من عدم جواز عمله في زيد عدم جواز
 عمله في ظاهر اخر عند جعل زيد مبتدأ مؤخر بجواز في
 الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لثبوت
 زيد رتبة وقد جعل فيما سياتي مثل زيد في الدار
 من جائز الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق
 تحكم فافهم ويكون في تثنية اسم الفاعل والمفعول
 مذكرين او مؤنثين وجمعهما السالم مذكر او مؤنثا
 كونا او زمانا مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل
 فيها ولا بعده وسيجي في كلامه ما يدل عليه ون
 قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق
 المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام وانما وجبا لا
 ستتار فيها لان تثنيتهما وجمعهما السالم كثنيتها
 الفعل وجمعه في الصورة كما لا يجوز اسناد تثنيته ^{في}
 الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر والثاني
 البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه
 وان لم يلزمه ما لزمه في تثنيته وجمعه للمشاربة المذكور
 نحو جاشي رجالان ضاربان او مضروبان او رجلا
 ضاربون او مضربون ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد
 فيه شرط العمل لظهور مما سبق في مثال المفرد
 عند وخلافه لعلين وهو الاكثر احترازا عن كونها حرفي
 جواز لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفي
 ما عدا وما خلا ما فيها مصدرية مختصة بالفعل

فلا احتمال كونها حرف في جرو وفي ليس ولا يكون في باب
الاستثناء أي حال كون كل واحد من عدا إلى لا يكون
فيه وإنما وجب ليكون كالألف في عدم الفصل بينها
وبين المستثنى ولذا لا يتصرف تصرف الأفعال نحو
جاءني لقوم عدا أي جاءوا زجائي منهم زيد أو ليس
الجائي منهم زيد أو لا يكون الجائي منهم زيد والتفصيل
سياقي في بحث الاستثناء والثاني أي جائز الاستثناء يكون
في الغائب المفرد والغائبة المفردة نحو زيد ضرب أو
يضرب أو ليضرب ولا يضرب مثال الغائب المفرد
وهند ضربت أو تضرب أو لتضرب ولا تضرب مثال
الغائبة المفردة ويقال ضرب زيد وكذا البواقي فإنه
يقال أيضا يضرب أو ليضرب أو لا يضرب زيد وضرب
أو تضرب أو لتضرب أو لا تضرب هند فلا يستتر
فيه ضمير لوجود الفاعل الظاهر واستلزام تعدد
الفاعل وفي شبه الفعل عطف على قوله في الغا
مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما معناها والحقة
المشبهة والظرف المستقر إذا وجد شرط عمله في
الفاعل الظاهر غير التثنية والجمع المذكورين من تثنية
اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستثناء
فيهما مطلقا وقد اشار إليه فيما سبق بقوله مطلقا
كما بينا نحو زيد ضارب ومضروب واسد ناطق
أو هاشمي وحسن أو في الدار ويقال زيد ضارب
غلامه وكذا البواقي فإنه يقال أيضا زيد مضروب

غلامه أو اسد غلامه ناطق أو هاشمي غلامه أو حسن
غلامه أو في الدار غلامه فلا يستتر الضمير لما مر
انفا وأما البارز المتصل ففي ثنائي الأفعال وهو الباء
المتصل الذي في ثنائها الألف نحو ضربا وضربا
وضربتا والميم مزيدة لدفع الالتباس بالألف لا شباع
والتاء للخطأ وقيل إنه التاء وحدهما كاف في المفرد والألف
علامة التثنية وقيل إنه الألف مع الميم والتاء
للخطأ ويؤيد الأول موافقة الثاني في كون الفاعل
في كل منها ألفا ويضربان وتضربان وليضربا وضربا
ولا يضربا ولا تضربا وفي جمعها أي الأفعال المذكور
وهو أي البارز المتصل الذي في جمعها المذكور الواو
نحو ضربوا وضربتم إذا صله ضمير بموايد ليل عود الواو
عند اتصال الضمير نحو ضربتم زيدت الميم ليطرد
بتثنية ولئلا يلتبس بواو لا شباع في الوقف في
التكلم وحده وحذف الواو لأن الميم معها بمنزلة اسم
لشدة اتصال الحدهما بالآخر حتى جعل البعض مجموعهما
اسما حقيقة ولا يوجد في آخر الاسم ولو تنزل بالغير
هو أو ما قبلها مضموم لاستثقالها ولو لم يحد
لكان على خلاف ما عليه كلامهم وحذف الألف
المكتوبة بعدها أيضا لعدم الاحتياج إليها واسكن
الميم لأن ضمها لأجل الواو ولما حذفت بقي الميم على
أصلها الذي هو السكون ويضربون وتضربون

وليضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جميعها أي الألف
المؤنثة وهواي البارز المتصل الذي في جميعها المؤنث
النون نحو ضربين وضربين إنما شدد النون فيه لأن
أصله ضربتم حملا على التثنية وقلب الميم نونا لقرب
منه في المخرج فادغم ويضربين وتضربين وليضربين ولا
يضربين ولا تضربين وإنما ابرز فيما ذكر من الثنائي جميع
ولم يستأثر لأن صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى
أو مجموع بل على فاعل مفرد والغائبة المفردة إذ
ليس في صيغته علامة التثنية والجمع كما في الصفة
وفي المخاطب المفرد مذكرا كان أو مؤنثا والمنكلم وحده
في الماضي وهواي البارز المتصل الذي فيهما التانيخ
ضربت ملتبسًا بحركات التثنية والمنكلم مع عي
في الماضي أيضا وهواي البارز المتصل الذي فيه تانيخ
نحو ضربين وأوجه الأبراز فيه مرقرة في مخاطبة المفردة
في غير الماضي وهواي البارز المتصل الذي فيها الياء
عند الجمهور وإنما ابرز فيها التثنية ليلتبس بالمخاطب المفرد
يعكس مع أن البارز أصل قوي مناسب للذكر الأصل
القوي لأن الياء وإن كان أصلا قويا من حيث كونه بارزا
لكنه فرع من حيث مجيئه للتانيث فينا سبب المؤنث
الذي هو الفرع الضعيف وليكون أعرب الأصل أصلا
وهو الحركة وأعرب الفرع فرعاً وهو الحرف الذي هو
النون هنا ولم يبرز لم يكن الأعرب بالحرف ولأن

76 كونه ضمير المفرد مع كونه انقل من الألف الذي هو ضمير المثنى
مخالف للقياس إذ القياس كونه الأول أخف من الثاني
فلا يليق بالأصل الذي هو المخاطب المفرد ولذلك
ذهب الأخفش إلى أن الياء للخطأ وفاعلها مستتر فيها
نحو تضربين واضربي ولا تضربي وأما المظهر الذي
هو الفاعل أو نائبه فظن غنى عن البيان والتوضيح بالثاني
وإذا استدل به أي إلى المظهر العامل بحسب أفراد
العامل والمراد به هنا الفعل وما يوازيه مما يشابهه
فلا يرد مثل مررت برجل فعود غلابة إذ بالتكسير
خرج عن الموازنة إذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة له
الأرادة اللهم إلا أن يجعل الأمثلة الآية قرينة لها
فلا قال يجب إفراجه أن كان فعلا أو موازنا له والألف
الوجهان أن كان المظهر جمعا كان أظهر واسم هكذا
استفيد من كلامه في الامتحان في بحث النعت وجه
الأفراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر
أو مثنى أو جمعا أو التأويل البعيد كما مر وفي الموازن
المشابهة وغيبية إذ المنكلم والمخاطب لا يصح أسنا
إلى المظهر لما سبق ولو كان المظهر مثنى أو مجموعا
الأفراد لم مفردا أو لا إذ لا وجه لغيره مع أن الفعل
يدل على ما هيبة الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل
أو يجمع نحو ضرب الزيدان أو الزيدون وإن كان المظهر
مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وسيجئ من الأدبيين الذين

غيرهم كناية مفردة او مثني لاجتماع متصلا بعامله فعلا
او مواز ناله لا منفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات
لا يجب تانيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيحكي
تانيثه اي عامله ايدانا بتانيث الفاعل من اول الامر
ان كان العامل متصرفا ولا كفعل المدح والذم ^{السبح} ويجب
لا يجب تانيث الحرف في التصرف فينبغي ان لا يلحق
به ما هو علامة القسمة كنعم المرأة هند واكرم يهندو
يجوز نعمت المرأة هند ولما فعل التعجب فلا يتغير اصلا
لكونه كالمثل نحو ضربت هند او الهند مثال لما كان
المظهر مؤنثا حقيقيا من الادميين مفردا او مثني ^{متصلا}
بعامله الذي هو الفعل وزيد منارته جارتيه بالتر
مثال لما عامله موازته وكذا اي يجب تانيث الفاعل
اذا كان المظهر ماذكر يجب تانيثه ايضا اذا اسند
الى ضمير المؤنث حقيقيا من الادميين امر لا او غير ^{المرأة}
لما من ايدان تانيث الفاعل من اول الوهلة حال كون
ذلك المؤنث غير جميع المذكر المكسر العاقل فانه اذا اسند
الى ضميره لا يجب تانيثه كما سيحكي نحو هند ضربت وضيا
مثال لما اسند الى ضمير الحقيقي من الادميين ونحو النسا
سارت وسائر من غيرهم والشعر طلعت وطالع
مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي وفي الاسناد
غيرها ولو قال اذا اسند الى غيرها لكان ظاهر وانسب
اي غير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين ^{للت}

٢٢٢
الغير ما كان مؤنثا غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن
من الادميين او كان منهم ولم يكن مفردا او مثني بل
جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما
كان ضمير ذلك الجمع يجوز تانيث عامله وتذكيره ولما
كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما
يجوز تانيث عامله وتذكيره اخرج به بقوله ان كان
ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير الى المظهر فسادا فظهر
كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار نحو طلعت ^{الشمس} طلعت
الشمس مثال الغير الحقيقي ونحو سارت او سار النسا
مثال للحقيقي من غير الادميين وانما جاز التذكير فيها
لقلة الاعتداد بتانيثها مع ان في لفظها ما يشعر به
بخلاف المضمحل عدم ما يشعر به ولذا وجب تانيث
عامله وجاز التانيث نظرا الى وجوده وتانيثها
ونحو جانت اوجا المؤمنات مثال الجمع المؤنث الحقيقي
من الادميين انما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث
الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التانيث في
مثل المؤمنات لان التانيث الطاري بالتاويل ^{سقط}
اعتبار التذكير الحقيقي في نحو رجال ونحو جانت
القاضي اليوم امرأة مثال للمؤنث الحقيقي من الادميين
المنفصل عنه عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه
مؤنثا حقيقيا من الادميين لضعف استدعائه تأخر
العامل لانفساله عنه هذا اذا لم يكن منقولاً عن المذكر
واما اذا كان منقولاً عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب

تانيث عاملة ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت
 اليوم زيد لكن لم يتغير ضلله لندوره والرجال جاءت
 وجاء أمثال الضمير جمع المذكر المكسر العاقل وجاءت
 وجاء الرجال مثال جمع المذكر المكسر العاقل وجاءت
 كونه بنا ويل الجماعة وجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي و
 سيجي وجه تانيث ما استند الى ضميره وجمعيته ولما كان
 فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام
 الفاعل بالنسبة الى عاملة على معرفتهما ومعرفة ال
 يعرف الثاني لان الاعداد تعرف بملكانها قال ولو
 في عرف النخلة ما اسم فيه اي في اخر علامة التانيث
 بقرينة تفسيرها اذا المفسرة لا تكون الا في الاخر
 والمراد به ما بعد الاصول فيهم خصوصية وضاربتين
 فناء اخت ليس بعلامة التانيث بل هي مقدمة فيها
 لفظا او تقدير اي ملحوظة او مقدمة كنار وعقرب
 قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدمة في
 الجميع لكنها في الثلاثي وضوء والرضى واما الزائد
 على الثلاثي فمخوافية ايضا بتقدير التأقياسا على
 الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شأنا
 نحو قد يدبها وروية فظهر ان ادخال نحو عقرب
 في اللفظي مخالف للعقل والنقل فان قيل يخرج من
 التعريف المؤنثات الصغية اذ ليس فيها العلامة
 المذكورة بل صيغها موضوع لها كما وان انت بالكسر
 وباء مثل تضرعين ونون ضربين وتاوت وهنك

مطلب المؤنث ما فيه علامة التانيث

١٨ وهندي وكلتا وثنان فيلزم كونهما مذكرات قلت
 كون التانيث بالصيغة ممنوع بل التاء المقدرة عند
 طرد الباء حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ثمرات
 هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حالة
 وتميزها عما عداها لا باسم يقصد به تحصيل صورة فلا
 يران في هذا التعريف دور التوقف معرفته على معرفة
 التانيث وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال ما فيه
 التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف
 المقصورة او الممدودة كان اسلم وهي اي علامة التانيث
 التاء الموقوف عليها حال كونها هاء ولو في الاصل فلا
 يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء في الاصل
 اي في حال الافراد وخارج به تاء مثل صاقلات واخت
 وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التانيث
 مقدمة فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة وشمس مثال
 لما فيه التاء تقدير بدليل ظهورها في تصغيرها نحو
 شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة
 فشميسه في تقدير شمس صغيرة مثلاً فكما يجب ان
 التاء بصفا الاسماء التي قد فيها التاء كشمس طالع
 يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة نحو حلي ود
 الاول للحقيقي والثاني لغيره والالف الممدودة نحو
 حمر احتمل لها وهذا اي كون المؤنث بعلامة التانيث
 لفظا او تقدير اجاز في غير ثلاثة بالفتح والزائد عليها
 متنها الى عشرة فان مذكرها بالتاء اختيارا بتانيث

الجماعة وموتها بحذفها أي التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس لأن المذكر تقد بالشرف والزمان فاعطى التاء له أو لا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس نحو ثلاثة رجال وأربع نسوة وإذا ثلاثة والزائد منها إلى تسعة مع عشرة أثبت التاء في الجزء الأول فقط في المذكر بقاءه على حاله الذي التركيب وحذفت من الثاني كراهة لاجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فيهما هو كالكلمة الواحدة بخلاف إحدى عشرة لكونها من جنسين وانما جاز ثنتا عشرة واثننا عشرة مع كونها من جنس واحد لأن التانيث الجزئين الأولين منهما لما زمت الوسط لعدم مفرديهما وكانت بدلان لأم الكلمة بخلافها في الأخيرين منها كانت كجنس آخر ولمرة الوصل في اثنتا للابتداء لا للتقويض وانما العوض التاء وانما حذف التاء من أحد عشر واثننا عشر مع عدم الاجتماع فيهما محال النظير وتبعد عن النقيض نحو ثلاثة عشر رجلا وفي الثاني أي أثبت التاء في الجزء الثاني فقط في الم نحو ثلاث عشرة امرأة تخفيفا لتام المخالفة بينهما وعدم الاثبات في الأول بقاءه على حاله الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني لانقضاء المانع وهو التنيث والتانيث أي المؤنث الحقيقي أو تانيثه ما بازاؤه أي بازاؤه مستماه ذكر من الحيوان بخلاف نحو النحلة فانها وان كان بانها ذكر اعني المجرى عن التاء الا انه ليس

مطلب التانيث الحقيقي

من الحيوان فلا يعد من الحقيقي نحو امرأة بازاؤها رجل وناقاة بازاؤها حمل والتانيث اللفظي ملتبس بخلاف أي الحقيقي يعني ما ليس بازاؤه ذكر من الحيوان بل كان تانيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظيا أو تقديرًا ولذا سمي لفظيا نحو عرفة مثال لما كان الملا في لفظه لفظا وشمس مثال لما كان في لفظه تقديرًا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة إلى العامل على معرفتها وبمعرفتهما يعرف المفرد اجمالا وبالله لغة تفصيلا اذ بيانها ولكن ما كان المكسر من اقسام المؤنث قدمه وما يقابله على التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا ما أي جمع تغير للجمعية فخرج نحو مصطفون لأن تغيير بعد الجمعية للثقل صيغة مفردة ولو كانت ذلك التغير تقديرًا كفلان فان ضمته مفردة أيضا فقل وجمعا كضمة اسد والقاضي البيضاوي لم يذكر هذا القيد ايضا في اللب ككفا بما ذكره في تعريفه مطلق الجمع كما ذكره المص في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريفه حتى يكتب في فينبغي ان لا يميل هذا القيد في كتابه هذا والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الآخر لا يوجد عندهم من تغير الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقي نحو رجال والاغنياء كاسارى وكعباديد يقدر له عيد ودولما ظهر

مطلب جمع الكسر

مطلب جمع المذكر السالم

من تعريف الكسر ان السالم ما لم يتغير مفردة للجمعية
ترك تعريفه واراد تعريف قسيمه فقال وجمع المذكور
المذكر السالم قدمه لما مر ان المذكور تقدم ما شرفا وزنا
ما اى جمع الحق في اصل الوضع اخر مفردة ما لم يقل اخر
كما في الكافية لانه يلزم ان لا يصدق الحد على الجمع بل
على مفردة اذا الواو والنون مثلا لما يلحق اخر مسلم
لا اخر مسلمون ولذا احتاج الشرح الى تقدير المفرد في
ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى والمجموع والابلز
الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس و
يخرج ايضا جمع الجمع اما الاصل واما الدال على
المفرد حقيقيا كسليم او اعتباريا كامين فايامن
جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث دلالتها على
افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلاثة منه
مثلا ما خوزة جملة معدودة واحدة مفرد لا يامن
فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كذا
ذكره المص في تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع
الجمع كايامين مثلا على اقل من سبعة وعشرين ولو
مضموم ما قبلها للجائسة لفظا نحو مسلمون وتقدر
المصطلون او يا مكسورة ما قبلها للجائسة ايضا
لفظا كسليمين او تقدير لوفون مفتوحة للتعاذل
انما الحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللحق وحدها
ان مع مدلول مفردة ما يزيد عليه من جنسه ثابتة
في غير الاضافة فان النون تحذف فيها شبهها بالنون

→

لا لقيامه مقامه وقد سبق تحقيقه وحدفها منها لا
ينافي كونها جزء من الدال لانه كالترخيم والمحب من
الشارح الاول حيث تبع الفاضل الجامي وشرح
كلام المص على خلاف مراده وهو في اكثر المواضع من
عادته نحو مسلمون مسلمين وجمع الموث السالم ما
جمع الحق اخر مفردة حقيقيا كسلمات واعتباريا
كصوامع موشا او مذكر اخر قوله تعالى اشهر معلوا
والنسمية باعتبار الاصال والغلبة ألف وقيل
فاده المذكورة في المذكر السالم قيل لا بد من التقييد
ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء في الاول اصلية
والالف في الثاني منقلبة عن الاصلية اقول هذا
مبنى عن الغفلة عن معنى اللحق وهو الطريان على
الشيء كما هو الشايخ في السنتهم على ما ذكره الفاضل
عصام نحو مسلمات والتنبيه اى المثنى ما اسم الحق في
اصل الوضع اخر مفردة ولو اعتبر ايا كرجالان وانما
لم يقل اخره لمثل ما قرئ لكن ينتقض الحدح بالجمع اذ
يصدق عليه انه حق اخر مفردة الفا وبادا الى اخره
لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون في
ان يقول اخر مفردة الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل
عصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف الجمع
السالم لا ينتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب
عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو
الاصل في الاضافة فيقول الى ما ذكره الفا وبادا

مطلب المثنى

مطلب جمع المؤنث السالم

ما قبلها أي الماء ولا حاجة إلى بيان فتح ما قبل الألف
 لظهور لزومه كذا في الامتحان وإنما فتح مع أن المشقة
 تقتضي الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون
 بالاضافة ولم يعكس لأن التثنية لكونها أكثر أول
 بالفتح لكونه الأخف وتكون مكسورة للتعادل إنما
 لحق هذه الحروف ليفيد المجموع أو اللواحق وحدها
 أن مع مدلول مفردة مثله في الوحدة والجنس فقط
 ثابتة في غير الاضافة وفيها تحذف لما مر نحو مسلمان
 ومسلمين وكل جمع سواء كان واحدا مذكرا أو مؤنثا
 حقيقيا أو لفظيا غير جمع المذكر السالم لكونه بمعنى
 الجماعة وأما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله
 ولا يجوز تانيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانا
 المذكر فيه لا اختصاصه بذكر العقلاء وسالمة
 صيغة واحد والمراد به ما لا يكون مشابها بالمكسر
 ولا على خلاف القيام والافجوز التانيث في مثل
 وارضين وستين قال الله تعالى أنت بهنوا السر
 فالاول في حكم الابناء والآخران في حكم الجمع بالالف
 والثاني فنفقوا جاء المسلمون ورجل قاعد ناصر
 الاول مثال لما عامله الفعل والثاني لما عامله
 موازنة وإذا أسند أي العامل إلى ضميره أي جمع المذكر
 السالم يجب كونه أي العامل وإرجاع الضمير بإيا
 السابق واللاحق جمعا مذكرا لشد الامتزاج بينهما
 وإن كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل

81 وبان يكون جمعا بالواو والنون للايدان بان الضمير
 المسند إليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل إذا كان
 العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة
 والمجاز لأن الأول حقيقة عرفية نحو المسلمون
 جاؤا أو يحييئون أو جاؤن وأما جمع المذكر المكسر
 العاقل إذا أسند العامل إلى ضمير فيجب أن يكون
 عامله مفردا مؤنثا إذا تباينت الضمير المسند
 الراجع إلى الجمع بتأويل الجماعة فيه أو جمعا مذكرا
 سالما أو مكسرا كما إذا كان العامل صفة وأما إذا كان
 فعلا فبالتصال الواو الضمير به والمراد بالواجب هنا
 الواجب المخبر وهو الواحد منهم من الأمرين ولأن في
 ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف بأوهنا
 وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو نحو الرجال
 جاءت أو جاؤا أو جائية أو جاؤن ولو مثل بالمكسر
 أيضا كجائية لكان أولى وغيرهما أي غير جمع المذكر
 السالم وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع وهي
 جمع المؤنث سالما أو مكسرا من العقلاء أو غيره و
 جمع المكسر الغير العاقل من الحيوان أو غيره مذكرا أو
 مؤنثا إذا أسند إلى ضميرها نائب الفاعل لا سند
 ولا ضمير فيه أو ضميره إلى العامل يجب وجوبا محضاً
 كون عاملها أي ضمائر الجموع المذكورة مفردا مؤنثا
 لما سبق من الايدان بتانيث الضمير أو جمعا مؤنثا
 سالما أو مكسرا كما إذا كان العامل صفة للايدان

بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع المؤنث وجمع
 المذكر الغير العاقل اجرا له المؤنث لعدم اصلته
 في التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير
 الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمع المذكر
 الغير العاقل فانه باتصال هذا الضمير به بعد جمعا
 وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل كما
 الاول لكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع
 المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا
 كالافراس الذهب ولوقال او جمعا غيرا وتما اذا كان
 صفة كما في لب الالباب لكان اسلم واشمل نحو المسلمات
 جاءت وجئن او جانبية او جانبيا او جوا مثال لما اسند
 الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال ما اسند الى
 ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل من الحيوان مثل الحشرات
 ذهبت او ذهبن الخ ومن غيره مثل الثمرات جفت و
 الاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعا
 مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل
 من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل
 من الحيوان نحو الافراس جاءت الخ والمرفوع الثالث
 من التسعة ما يطلق عليه لفظ المبتدأ ولما كان مشتركا
 لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم يكن جمعها في جدد
 واحد كما في المستثنى اريد ان يقسم او لا الى نوعين يعرف
 كلا منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل قسم اسم
 مخصوص كما كان في المستثنى قال النوع الاول الاسم

82 لا الصفة بقرينة المقابلة او الما قول به واما ضارب
 زيد قائم ففي تقدير شخص ضارب زيد يعبر به
 ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدأ اسم المفهوم والحد
 وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المرددين كونه
 مسندا اليه وكونه صفة واقعة الخ المسند اليه خرج
 به الخبر الذي ليس بصفة او المطلق والنوع الثاني من
 المبتدأ واما الاسماء المغدودة فليست بدخلة في
 المقسم كما عرفت المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون
 له عامل لفظي اصلا ولو قال عن العوامل اللفظي كما
 لبيضاوي لكان اظهر واخصر وقد عرفت ما هو المراد
 بالتجريد وخرج بهذا القيد اسمها نحو زيد قائم وحق
 انك قائم الاول الاول والثاني والثاني ولا بد له اي
 الاول من خبر ولو تقدير اذ لا فائدة له بدونه والنوع
 الثاني الصفة اي اللفظ الدال على ذات مبهم باعتبار
 معنى مقصود فيشتمل الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة والمنسوب نحو اقترشي اخواك والمستعار نحو
 عاصد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستنفا حرقا
 كالحمرز وهل واسما نحو ما صانع البكران ومن خاطبه
 البشوان وكذا متي واين وكيف وايان او كلمة النفي
 حرفا وهي ما ولا وان واسما نحو غير قائم الزيدان وفعلا
 نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة ابن
 الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والفا الاستنفا
 والبيضاوي حيث قال بعد حرف النفي والاستنفا

وقال المص في شرحه لفظ الحرف حشو محل وبين عمومها
 كما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا كان اخيرا ايضا
 فافهموا ففة لظا هر المراد به ما لا يكون مستكنا ^{فيسهل}
 الضمير المنفصل مثل ارغب انت عن الهتي ثم انه ينتقض
 التعريف منعاً بخواتم ابواه زيد فانه يصدق علم
 قائله الصفة الواقعة بعد الاستفهام مع انه ليس مستد
 بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله
 والجواب ان المتبادر من البغدية الاتصال لفظاً ومعنى
 وفي مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظاً لكن
 لم يوجد معنى اذا الاستفهام داخل في المعنى على المبتدأ
 الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون التقدير ان زيد
 قائم ابواه او اما كونه زيد قائم ابواه فلا يجوز لكونه في صورة
 الخبر المفرد واقتضاه الاستفهام صدر الكلام ولذا لم
 يجز في كلامهم زيد قائم ابواه كما جاز زيد قائم ابواه كما
 صرح به الفاضل عصام ولو سلم فلا خير لا تدفع الا
 تنقاض لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة اما
 او لا فلان جعله مبتدأ لا يغني عن كونه خبراً والصفة
 اذا كانت مع مرفوعها خبراً يكون الاعراب الذي استحققه
 المجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما فيها فلو
 مبتدأ يكون اعرابها من هذه الحثية في لفظها ومن حيث
 كونها خبراً في محله ولا خفاء في كون هذا تحكفاً واما
 اذا لم يجعل مبتدأ بان حمل على التقدير الاول كما في زيد
 قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثانياً فالانه اذا جعلت

83 مبتدأ يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم يجعل
 جعل عليه ايضا يكون مفرداً بصورة ومعنى والاصل
 في الخبر الا افراد والعدد ولعنه بلا داع تكلف لا يخفى
 واما ثالثاً فلان كون المسند مبتدأ خلاف الأصل
 حتى قيل انه مبتدأ اضطراري بحيث لو وجد ليرفعه
 وجه سوى الا مبتدأ لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولا حقاً
 في وجوده هنا وفي ان الحكم به تكلف وليس هذا
 مثلاً قائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدماً
 والمبتدأ مؤخراً خلاف الأصل كما ان كون المسند مبتدأ
 كذلك في النظر الى الاول جعلت مبتدأ لوجود
 الاضطراري في الجملة وبالنظر الى الثاني جعلت
 خبراً واحدها يعني عن الاخر بخلاف ما نحن فيه كما
 عرفت نحو قائم الزيدان وما قائم الزيدون والصفة
 فيها متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا
 يجوز كونها خبراً وما بعدها مبتدأ اذا المطابقة لا
 زمة بينهما وليست بخلاف مثل قائم زيد فانه
 يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى
 الفعل لكون الاستفهام والتنفى بالفعل اولى به
 فاعله ساد مسد الخبر ولذا جعل المجموع جملة
 فعلية كما سبق ولا يجوز تعدد المبتدأ اي النوع الا
 منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق
 يسوق اليه يعني انه لا يجوز تعدده لفظاً بلا عطف

مطلب ولا يجوز تعدد المبتدأ

بشهادة الاستقراء واما التعدد معني او لفظا باطاف
 فيجوز ثم ان كان خبر كل محال خبر يوتي بالواو والا
 فيثنى او يجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيد
 عالمان وزيد وعمر وكاتب وشاعر وفقيه
 عالون والاصل في المبتدأ والاولى له تقديمه على
 الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر ولو
 مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم ذكر الوصف
 عليه وشرطه اي شرط صحة كونه مبتدأ ان يكون معرفة
 لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاختيار عن
 المعين لا يفيد ولان في تنكيره لخلال الغرض المطلوب
 الكلام وهو الافهام لان في تنكيره تغير عن استماع الحديث
 لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يتسرع السامع
 عن استماع هذا الحديث كذا في شرح الباب او كونه مخصصة
 اي قربة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار عنها
 وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال في الامتنان
 شرطوا التخصيص بشي للافادة وهي قد توجد بدونه
 كوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا
 شرط المحقق من النخاة اياها بدونه واختاره البيضاحي
 قال لو يفيد والموافق لان يقول او تكن مفيدة اللهم الا ان
 يقال انه لو اشار الى مكان التوفيق بين كلام المحققين وبين
 غيرهم من النخاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس لاشتراط بل
 الضبط فانهم لما راوا ان المبتدأ لا يفرقونه بالتمييز بين
 من الحكم على النكرة وبين غير منبطوا امثله لم يختلف

84 عنه الفائدة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
 والمراد به ما يتد بيقيد صفة كان او مضافا اليه نحو
 ضوت بلبيل اشغلتني او غيرها نحو افضل منك افضل
 مني فان تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام
 به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوا
 ناطق كذا لا انسان كذا مع تساويهما بل تركي كذا مع
 كونه اخضر منه ويجوز حذفه اي المبتدأ عند قيام
 قرينة نحو زيد في جواب من القائم اي القائم زيد بقية
 السؤال والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتدأ وهو
 المجرد عن العوامل اللفظية تذكر ما ذكر في المبتدأ ورا
 المسند به اي الذي الصق الاسناد به فالباء لا لفظا
 وبه به على ان يتعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ
 الفاضل عصام في الشرح خرج به النوع المدلول من
 المبتدأ اي حال كون ذلك المسند به غير الفعل ومعنا
 خرج به نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل
 قائم الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المسند في
 الاول فعل وفي الاخيرين معناه ولكن النسبة في الاول
 تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزوه والخبر
 لا يكون فعلا ولا معنا اصلا بل هو اما حامد كزيد ابوك
 او مركب كالشقيقا وما يجري مجراها فان الخبر ليس مجرما
 بل مع مرفوعاتها كما صرح في الامتحان وبما قرنا ظهور ان
 المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف الفاعل لا ما
 على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة

مطلب خبر المبتدأ

الواقعة بعد الاستفهام والنفي والصفة المعرفة باللام
 لانهم كونه خلاف اللفظ وغير ملائم لما صرح به المص
 ينتقض التعريف ح منعاً بمثل قائم في المثال الثالث
 لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه يكون
 غير دال على النسبة التامة مع زيد على وجهه وبمثل
 في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل
 ومعناه لكونه من معناه على ما فستره ايضا مع انه خبر على ان
 مثل قائم في مثل زيد قائم وان لم يدك على النسبة التامة
 بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى
 المبتدأ كما صرح به المص في الامتحان في تعريف الخبر فيكون
 مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق في الخبر
 على خبر اصلا فالخصيص بما فستره تحكم لا يخفى نحو قائم
 في زيد قائم ويجوز تعدده اي الخبر لفظا بلا عاطف
 من غير تعدد المبتدأ الجواز اجتماع الاعراض الغير المتماثلة
 في مجمل واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالامر
 وفي الامتحان زيد قائم صاحبك وهو الاظهر حكم
 الاخبار المضادة مذكور في الرضى ويجوز فيه العطف
 ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما
 هو المراد بها يعني ان الاصل في الخبر كونه مفردا هو
 الركنا وليكون لمخبر واسرع قبولاً للربط ولكنه
 قد يكون جملة فلا بد في الخبر الكائن جملة من عائد
 الى المبتدأ لانها من حيث هي مستقلة لا يقتضى
 التعلق بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد تكون

85 اسم اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك
 اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ نحو انه من
 يتق الله ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولا
 الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجهه واللفظ في
 موضع الضمير نحو الحاقة ان لم تكن خبرا
 عن ضمير الشأن فانها اذا كانت خبرا عنه لا يحتاج
 اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها عبارة عنه
 نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول للاول والثاني
 للثاني ويجوز حذفه اي العائد لوضمير لفظا لا معنى
 يعني ان حذفه ليس منسيا لقربية اذ لا حذف
 بدونها الانسياق اساسا اذ كان مجرورا بمن والجملة
 اسمية ومبتدأها خبر من الاول نحو البر الكريستين
 اي منه بقربية ان بايع البر لا يستقر غيره وسما عا في
 غير نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور
 اي ان ذلك منه واصله اي الاصل في الخبر والاول
 له ان يكون نكرة لكونه عمدة للافادة وهي انما يحصل
 بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتدأ عمدة للبيان ولذا
 كان اصله التعريف وقد يكون معرفة فاذا لا ينافي
 الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب
 بتحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد ونحو زيد المنطلق
 لمن يعرفها ولكن لا يعرف النسبة بينهما الجريه
 على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا
 لمجرد التقريب لا لفصد الافادة ويجوز حذفه اي الخبر

مطلب والاصل في الخبر ان يكون نكرة

مطلب ويجوز حذف الخبر عند فنيه

عند قرينة مخوزيد قال ازيد قايم ام عمرو وان كان
المبتدأ بعد ما وجب دخول الفاء في خبره في جميع
الاوليات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببتيه
الاول للثاني والحكم به ولو يجعل التكلم وفتره
بلزوم الثاني للاول نحو انما زيد فنطلق الا لضرورة
الشعرى في وقتها كقوله اى الشاعر ما القتال لا
قتال لديكم والعائد هنا العموم المشتمل على المبتدأ
فان لا نفى الجنس فالمعنى القتال المذكور منفى عنكم
لاستلزام نفى كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا في
عراض الكواكب ولضرورة اضممار القول الذى هو
مدخوله استغناء عنه بالمقول كقوله تعالى واتما
الدين سودت وجوههم كفرتم اى فيقال لهم كفرتم
وان كان المبتدأ اسما موصولا بفعل او ظرف اى جملة
فعلية او ظرفية هي قسم منها فيهما مجاز اسمية لكل
باسم الجزء او موصوفة به اى بالموصول المذكور او تكرر
موصوفة بهما اى بالفعل او الظرف ومضافا اليها
اى الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة للو
صوفه باحدهما ومن قصر على الثالث فقد حصر
او كان لفظ كل مضافا الى كثر موصوفة بمفرد لا
بجملة كان كاداة الشرط وكل من المصلة والصفة كثر
فعلية او ظرفية هي قسم منها كانت كالشرط فضا
الخبر كالجزء الذى يدخله الفاء والوصف في كل
المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى

او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء
في خبره لان كلامها لا يهاجم

86 وجاز تركه لعدم كونه جزءا في الحقيقة فجاز اعتنا
معنى الشرط عدم اعتباره في مثل هذا المبتدأ وكذا
اى كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور اذا لم
يدخل عليه شئ من النواسخ جاز دخوله في خبره اذا
دخل عليه اى على المبتدأ المذكور ان وان ولكن بظلال
سائر نواسخ المبتدأ حرفا كان بخوليت ولعل وكان
وما ولا او فعلا نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه
سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه
فضعف معنى الشرط لان شفا لازمه الذى هو
الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز دخوله
على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تاثيرها
في معنى الجملة فكان وجودها كعدم وان المفتوحة
وان كان لها تاثير في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة
لاشتراكها في اداة التحقيق والحق بها ايضا لكن
لا اشتراك في جواز العطف على محل اسمها ويدل على
هذا الجواز القران الكريم وكلام الفصحاء كقوله
تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمسته ولله
وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا بكم ولكن
ما يقضى فسوف يكون ومثال ان ياتي في المتن
ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا الاختصاص جواز
الدخول بخبر هذه الثلاثة ومنع كان لدخوله في
السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولت
الالباب ومن كلامه في الامتحان جواز الدخول

على خبره ايضا على ما هو الصحيح فبين كلاميه في كتابه
تدافع ظاهر فافهم نحو الذي ياتني اوفى الدار فله
درهم قال الفاضل عصام الاولى او الذي في الدار
لثلاثين درهم ان التريد في الصلة دون التمثيل مثال
للمبتدأ الموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملائمتكم مثال للموصوف
الموصول بفعل الداخل عليه ان والفراوان لم يكن
سببا لملاقات الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى ما
فسره الرضوي لاحاجة الى هذا التاويل فافهم نحو رجل
ياتني اوفى الدار فله درهم مثال للمتكلم الموصوف
باحدهما و غلام رجل ياتني اوفى الدار فله درهم
للمضاف اليها ونحو غلام الذي ياتني اوفى الدار فله
درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضاف الى
نكرة موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم مثال لكل
مضاف الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اي التوا
المذكورة لا يجوز دخول الفاعل على الخبر لانعدام سبب
موجب او مجوز والمرفوع الخامس من التسعة اسم باب
كان اي نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهور
ما سبق لانه لما بين في بحث العامل ان باب كان لا يدخل
الا على المبتدأ والخبر في الاصل ويسمى مرفوعه اسما و
من تعريف المبتدأ كونه مسندا اليه ظهوره الاسم المسند
اليه الداخل باب كان وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون
الاسما او مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه على عامله

87 وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا
او مظهرا وفي كون المضمم مستترا وبارزا الى اخرها
ذكر في بحث الفاعل والمرفوع السادس خبر باب
ان اي الحروف المشبهة بالفعل لم يعرف لظهوره مما
سبق ايضا فذكر وامر اي حكمه كما مر خبر المبتدأ اي في
كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجمله ومجذوبا ومندرجا
وغير ذلك بعد ان ثبت كونه مضمرا له بوجود الشرط
واستناع الموانع فلا يرد ان ابن زيد ممتنع مع جواز
ابن زيد لكن لا يجوز تقديمه اي خبره على اسمه لان
باب ان كونه فرع الفعل على ما سبق بخفيته يعمل على
الفرعي وهو تقدم المنصوب على المرفوع خطأ المزمع
عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساوات بينهما
الا ان يكون ظرفا يجوز تقديمه عليه لومعرفة نحو
قوله تعالى ان الينا اياهم ويجب لو تكن نحو ان في الدار
رجلا وقوله عليه السلام ان من ايمان لسحر او ذلك
لتوسمهم فيه ما لا يتوسعوا في غيره لما مر والسابع
خبر لا تنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه وهو ما اسند
الى اسمها لم يتعرض له للتنبيه مما سبق كما سبق
وحكمه ايضا كما مر خبر المبتدأ كما ذكرنا في باب ان
لانها من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا
لانته اضعف عملا لانه باحل على ان كما مر وكثير حذف
لوعاما ويجب في بني تميم ان دل عليه قرينة فينبغي ان
يتعرض لذلك ولا يهمل فافهم نحو لا غلام رجل جالس

عندنا والثامن من التسعة اسم ما ولا المشبهتين
 بليس وهو ما اسند اليه يلها لم يتعرض لمليا
 مرايضاً وحكمه حكم المبتدأ المأمور والتاسع المضاف
الخالي عن النواصب والجوازم واما الداخل عليه
 احدهما فنصوبها ونحذفها كما مر نحو ضرب وفي
 تضربان لا قول مثال لما كان رفعه بالحركة والثا
 لما كان بالحرف واما المنصوب فثلاثة عشر
 منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها
 وواحد منها المضارع المنصوب الاول منها
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول على
 كل فرد منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف
 المفاعيل الباقية قد تمه لكون عاملة بمعنى محلا
 غيره فان من متعلقات المفاعل وهو اسم ما الى
 معنى انما ذكر الاسم فيه وفي امثاله لان ما فعله
 الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ
 ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لاحتج الى تكلف
 تقدير مضاف اي فعل مدلوله او ارتكاب المسألة
 من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية
 بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول فعلة فاع
 عامل اي قام به بحيث يصح اسناده اليه موثراً فيه
 او لا فلا ينتقض بمثل مات موتاً ان فيه القيام
 لا التاثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه
 عذ في الامتحان ان يراد به القيام بلا قرينة متكلفاً

مطلب النصوب

متكلفاً لئلا يعم ما في الحد المحدود باعتبار معناه بل
 اللغوي ولم يشترط كون الفاعل مذكوراً كما في العا
 لئلا ينتقض باعماله مصدر محذوف الفاعل
 او مبنى للمفعول كما عجبني ضربك ضرباً على تقدير
 الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضرباً على تقدير
 المفعول ان المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل
 وهو داخل في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه
 مما فعله فاعله عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل
 سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذ وقع
 المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول بالنسبة
 القيام على ما حققه الكفاضل عصام وقال ويصدق
 على مثل موتاً في المثال المذكور انه ما فعله فاعله عامل
 مذكور وان اريد بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل
 المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة الى الصرف عن
 اللفظ واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل
 مدلول الفاعل الاصطلاحي للغايل المذكور فلاح
 بد من الصرف عنه وما ذكره في الامتحان من ان يحتاج
 الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد القائل
 ليكون وجهها لعدوله عن حدابن الحاجب لانه
 لا يحتمل توجيهها اخر حتى يرد عليه ما اورد ههنا
 ولذا اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيهها اخر واصلح
 ما لا يحتمل حيث قال عامل بدل فعلا يحتاج
 الى ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا

يخرج ما عامله اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف
 ظاهر اذا الظاهر ان يراد به الاصطلاح وقد صرح
 فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض
 لا يكون قرينة مذكور صفة لعامل لفظا نحو ضربه
 ضربا او تقديره نحو ضرب الرقاب اي اضربوا خراج
 به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع ويزاد
 اندفع ما اورده في الامتحان على حد ابن الحاجب من انه
 يحتاج فيه الى ان يراد بالمدكور ما يعي الحكمي مع عدم
 القرينة وهو تكلف لانها قرنتان القصد العموم
 بمعناه صفة ثانية له اي ملابس بمعنى ذلك الاسم
 ومعنى الملابسة اشتراكها في معنى مدلولها اما
 مطابقة فيهما كضربي ضربا او تضمتا كذا كضرب
 ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربي ضربة ذكر
 في الامتحان وهذا ظاهر وان خفي على الفاضل الجاهل
 حيث قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه
 خلاف الظاهر غير متمش في النوع والعدد ومعمول المصدر
 والمصر حمل مراد القاضي على هذا وجعله من استنباط
 عدوله عن حد ابن الحاجب ولاحتماله لتوجيه
 كما نقلنا عنه بقى على حاله هنا ثم انه خرج به مثل تاديبا
 في مثل ضربته تاديبا لان التاديب ما يحصل الاذ
 وما يليق بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم
 والنصيحة وغير ذلك وكذا كرهته في كرهته كرهته
 اذا كانت مفعولا به اذا المراد بالاشتراك في المدلول

89 ان يقصد باحدهما ما يقصد بالآخر ولم يقصد هنا
 بالعامل ما يقصد بالمصدر بل قصد بعلقه به والمراد
 بالاسم المنصوب ولو تقدير او بالعامل ما هو عامل
 فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب و
 تعدادها وتمييز بعضها عن بعض بعد ما ثبت كونه
 معمولا للعامل ومنصوبا به ببيان جميع العوامل
 وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه
 ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على
 ابن الحاجب من عدم تمام منع حد لصدقه على نحو
 ضربت وضربي شديدا ذلك يسبق في كلامه هذا
 البيان فلا يرد فيه ما اريد في كلام المصدر ولذا عدل
 القاضي عنه في اللب هذا غاية ما يتيسر لي في
 هذا المقام والعلم بالحقيقة عند الملك العلام
 نحو ضربت ضربا مثال لما هو للتاكيد وضربه
 بالكسر مثال لما هو للنوع وضربه بالفتح مثال لما
 هو للعدد ثمة تلك الملابسة دائمة بخلاف
 الملابسة بلفظ فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا
 قال وقد يكون العامل ملابسا بغير لفظه اي اسم
 ما فعله او المفعول المطلق هذا هو اللام للسابق
 ويجوز العكس اما مادة نحو قعدت جلوسا او يابسا
 نحو انبت الله نباتا وقد يحذف فعله الاصطلاح
 والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدلالة
 على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل

بدله هنا وكونه تكلفا عند عدمها والتنبيه على هذا
 لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضير
 اليه مع كونه لتخصر على انه يحتمل ان يراد المفعول المطلق
 لقيام قرينة اذ لا حذف بدونها الا نسيا اما جواز
 نحو خير مقدم لمن قدم اي قدمت قد وما خير مقدم
 او وجوب اسماء نحو ايضا اي ض ايضا عاد ثم غلب
 معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه اي المفعول المطلق
 او اسم ما فعله على عامله او للنوع او للعدد واما
 لو للتاكيد فلا بد لان حق المؤكد التاخير كذا في
 الامتحان ولا يلزم اي المفعول المطلق العامل كما
 يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بالاناب في
 غير المصدر مع انهما ستيان في كونهما مقتضى
 النسبة التي هي داخلة في مفهوم الفعل وشبهه
 غير المصدر فان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله
 به لان العامل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف
 الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفا
 بل عقلا فافتراقهما انما للام من نفى الملزوم جواز
 تركه لا مساواة لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون
 الذكر اولى ليفيد فائدة والا كان ذكره عبثا و
 المنصوب الثاني المفعول به مقدمه لشدة شبهه
 بالفاعل لتوقف تعقل المتعدي عليه ايضا بخلاف
 غيره وهو في اللغة الذي الصق به الفعل وبه
 نائب الفاعل وضير عائد الى اللام ذكره في الامتحان

سطل المفعول به

90 وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه اي تعلق بجسدا
 او عقلا وهي في هذا المعنى وان كان مجازا الكنية
 صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية
 فصحة الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها
 بقرينة التقسيم فلا يراد ان لا يتناول مثل عرفت
 زيدا ان معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه
 ولا سقوط الشيء على زيد لوجود التعلق به عقلا
 فعل الفاعل اي حدثه القايم والمراد بالفاعل
 ما يعم المذكور وغيره وبالا اسم المنصوب والمجلا
 فلا يراد مثل زيد منعاد ودرهما جمعا في مثل اعطى
 زيد درهما اذ زيد لا يدخل في الجنس حتى يحتاج
 الى اخراجه فيصدق على درهما انه اسم منصوب
 وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد
 بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل في مثل
 ضرب زيد عمروا مع كذبه وما ضرب زيد عمروا
 لوجود الدلالة عليه عبارة والا لم يفد النفي
 نفيه وهو على قسمين عام للارز والمتعدي
 المجزور بالحرف سوى في واللام وما بمعناها اذ
 مدخول الاول مفعول فيه لاي والثاني مفعول
 له لاي كما مر في بحث حرف الجر وخاص بالمتعدي
 وقدر بحث المتعدي واللازم في بحث العامل
 القياسي ويجوز تقديمه على عامله لقوته في العمل
 وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس اسم فعل ولا

مصدر لما تقدم ان معمولها لا يتقدم عليها الا المجرور
بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا يضافا اليه لشيء
اذ المفعول لا يتقدم عليه العامل فلا يقال ان زيد
غلام ضارب نحو زيد اضرب وبه مررت وحذف
مطلقا اي بقريته نحو هذا الذي بعث الله رسولا
اي بعثه او يدونها نحو فلان يعطى اي يفعل الا
عطا وهذا تكرار لما سبق في بحث العامل القيا
وحذف فعله اي عامله من نظيره لقيام قريته
نحو زيد المن قال من اضرب والمنصوب الثالث
من ثلاثة عشر المفعول فيه مثل المفعول به قد
موافقا للحاقية لكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف
المفعول له وعكس في اللب لكونه المفعول له
سببا للفعل وجودا او تصورا بخلافه وهو اسم
ما اي شيء فعل فيه اي في ذلك الشيء مضمون
عامله اي ذلك الشيء فلا او شبهه او معناه فلا
ضافة لادنى ملائسة او محمول على التسامح او على
حذف المضاف ولو قال ما فعل في مدلوله مضمون
عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال
اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسم
ولولا الاسم لا يمكن التوجيه في فيه فافهم يعني
وقع مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة
كما في المصدر او تضمن كما في غيره موثرا فيه فاعل
العامل او لا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول

مطلب المفعول فيه

فدخل

91 فدخل فيه مخومات زيد يوم الجمعة وخرج عنه
شهدت وفضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود
والتفضل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث
انه وقع عليه بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة
يوما طيبا فان الطيب ليس مضمون العامل
من زمان او مكان بيان لما وشارة الى القسمين
الذين متر بيان حكم كل منهما وشرط نصبه لا كونه
مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقون
الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فمفعول
به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث
جعل مفعولا فيه وبتبعه المصنف كما مر في بحث العامل
لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط بتقدير في
وقد مر شرط تقديره في بحث حرف الجر وبحور
تقديمه اي المفعول فيه على عامله ان لم يكن ناك
الفاعل على ما مر في بحث حرف الجر ولو كان العا
معنى فعل وادلج ان التقديم عليه مع كونه اضعف
فلان يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقريته
اولى وحذف عامله لقريته نحو يوم الجمعة لمن
قال متى سرت اي سرت والمنصوب الرابع من
ثلاثة عشر المفعول له مثل ما مر غير مرة قدمه
لما مر من انه سبب الفعل ولا ينجذف الا لام يشبه
المفعول المطابق حتى عد بعضهم منه وهو اسم

مطلب المفعول له

أي شيء فعل لاجله أي وقع لاجل حصوله كقوله
 عن الحرب جينا أو تخصيله كقربته ناديا وخرج به
 سائر المفاعيل مضمون عاملة أي مدلوله الذي
 هو الحدث تذكر ما ذكرنا تفا فلا يرد مثل وجدت
 التاديب الذي ضربت لاجله العجب حتى يحتاج إلى
 دفعه بقيد الحيثية كافي عبارة ابن الحاجب وشرط
 نصبه لا يكون مفعولا له لفظا إذ نصبه محلا لا يحتاج
 إلى الشرط تقدير اللام وقد شرط تقديره أيضا
 في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عاملة إن لم يكن
 نائب الفاعل كما قرأنا يجوز أن ينوب عنه أن كان
 مجرورا وتركه مطلقا اختاره على الحذف تنسبها
 على الخطأ طرئته عن رتبة ما سبق ويجوز حذف
 عاملة بقربته كقولك تاديبا لمن قال لم ضربت
 أكثرته والمنصوب الخامس المفعول معه قيل تأ
 الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جاز
 بعض النحاة من اسناد الفعل إلى لازم النصب و
 تركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الأكثر وأليه
 ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قرائه
 النصب وفيه نظر أن القاعدة لا تثبت بالاحتياط
 والاسناد إلى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل
 عليه هي هنا وفي الآية الكريمة أي الذي فعل الفعل
 معه ذكره في الامتحان وفي هذا التفسير إشارة
 إلى أن نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب

مطلب المفعول معه

عن الفاعل

92
 عن الفاعل فلا يرد أن الاسناد إلى المصدر المؤكده
 وهو موقوف لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف
 إذا نوى ولم يلفظ وإلى الجواب عما ذكره الفاضل
 عصام من أن الواجب المفعول هو معه لأن مسند
 صفة جارية على ما هي له وتقريره أن هذا إنما يجب
 إذا كان مرجع المستكن مقاما على مرجع البارز حتى
 لو لم يوت بالمنفصل لتبادر أن المستتر راجع إلى
 فيؤتى بها على خلاف الظ للتنبيه على أن مرجعة خلا
 الظاهر وهو لا بعد وهنا ليس كذلك إذ الموصول
 مقدم على الفعل الذي هو مفهوم من المفعول فينوب
 رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة إلى التنبيه
 وهو المذكور أي المنصوب الذي ذكره فخرج مثل ذلك
 وضيعته فلا حاجة لإخراجه إلى تقييد العامل
 بكونه غير معنوي مع أنه لا قرينة ثم المراد به ما بقا
 المقدر ليقيد عدم جواز حذف المفعول معه لا
 كما المذكور سابقا بعد الواو وخرج به سائر المنصوبات
 كلها سوى الحال المذكور بالواو والمصاحبة معمول
 عاملة فعلا أو شبهة أو معناه وخرج به تلك الحال
 والمراد بالمعمول أعم من الفاعل والمفعول الذي
 ليحقق العدول إلى النصب الذي هو نص على المقصود
 الذي هو المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا لحمل
 الواو على العطف الذي هو الأصل فهي فلا عدول
 ح إلى النصب حتى يكون نصا على المقصود بخو حسبك

وزيد درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضرب
 زيدا وعمر واوهو من قبيل العطف لا غير بالانفصال
 ويجوز الفاضل الجامي كون الاول مفعولا للمفعول
 تحكم صرح به الفاضل عصام ثم ان معنى المصاحبة
 المشاركة في الفعل مع عدم المقارفة فيه في زمان
 واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول
 معه لا يصح عطفه على معمول عامل واما على ما
 ذهب اليه غير المقارنة معه حين التلبس بالفعل
 والمشاركة فيه ليست بشروط لقولهم استوى
 الماء والخشبة اى ارتفع وسرت والينل اذ لا
 ارتقاع في الخشبة ولا سير في الينل واجيب بانه اذ
 بالاول معنى التساوى تساوى الماء والخشبة
 في العلو وبالثاني معنى الانتقال فيوجد المشاركة
 ويصح العطف نحو جئت وزيدا ومالك وعمر وا
 وجئت وانا وزيدا وزيدا ولا يجوز تقديمه بد
 المصاحب على عامله فيه اشارة الى ان عامله هو
 المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو
 على ما هو الراى الصحيح ولا المعنوى اذ لا يتصور فيه
 التقديم ولذا لم ينصب صنيعة في كل رجل و
 ولا على الممول المصاحب لاقتضاء معنى الواو
 سبق القرين ولا مع المصاحب لا اما فاعل او
 غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف
 اليه وكل منها لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز

تقدمه كما لا يجوز تقدم مع لما من عدم جواز انقلو 95
 الجار من معنى واحد بعامل واحد ولما فرغ عن
 المفاعيل الخمسة شرع في المحقات بها فقال
 والمنصوب السادس الحال وهي ملحقة بالمفعول
 فيه لوجود معناه فيها قدمها على التمييز مع انه
 ملحق بالمفعول به ايضا من حيث انه منصوب
 واقع بعد تمام العامل لان لها شيها بالمفعول
 به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها
 مع كونها اكثر منه وهي في اللغة من حال يجوز
 اى انقلب وتغير سمي بها العرفى لانقلاب
 وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل
 للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون
 الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان حال
 المرفوعة تدل على زمان انت فيه وفي عرف النحاة
 ما اى منصوب اسما او جملة يبين هيئة الفاعل
 او المفعول به لمنع الخلق فلا يخرج مثل ضرب زيد
 عمرو اراكبين خرج بها التمييز لانه يبين الذات و
 باضافتها اليه المصدر في مثل ضربت ضربا
 شديدا ورجعت فتقرى فانه يبين هيئة الفاعل
 وبما عرفت من ان القسم هو المنصوب بالاصالة
 عرفت ان المنصوب بالاتباع غير داخل في الجنس
 فلا حاجة في اخراجه لا اعتبار قيد الحيثية بل لا
 وجه له ثم الهيئة وهي الحالة والكيفية اعم من

مطلب الحال

ان يكون له باعتبار نفسه او متعلقه بخوجائتي
 زيد قائما ابوه ومن ان يكون محققة او مقدرة
 مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرة
 الخلود وسمى الاول حالا محققة والثانية
 مقدرة ومن ان تدوم لمحققة او حكما بان
 يتصف بها دائما او لا تدوم تسمى الاولى دائمة
 ومنها المؤكدة والثانية منتقلة ومن ان تدل
 عليها هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو
 جائني زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال
 فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهي المقام
 بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل عصام لفظا
 او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا
 بان يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنويا
 بان يكون لحدتها في المعنى وان كان في اللفظ خبرا
 او مبتدأ كما في مثال المتن او مفعولا مطلقا كضرب
 الضرب شديدا فانه بمعنى احدثا لضرب شديدا
 او معه فانه في المعنى اما فاعل او مفعول به نحو استوى
 الماء والخشب قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم
 او مضافا اليه نحو بل اتبع ملقا ابراهيم حنفا وان
 ياكل اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل اتبع ابراهيم
 وان ياكل اخاه وكذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء ه
 مقطوع مصبحين فانه في معنى هؤلاء مقطوعون
 بالكلية مصبحين مثل ضرب زيد قائما حال

من الفاعل او المفعول به اللفظي وهذا يرد قائما
 حال من اسم الاشارة كما هو رأي الفاضل عصام
 او من زيد كما هو رأي الفاضل الجامي والفاعل
 التبيين او الاشارة المفهوم من هذا وعاملها اي
 الحال الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقد
 مر ما هو المراد منهما وهذا توطئة لبيان امتناع تقيد
 على المعنوي وجوازه على غيره لان فهمه من تحصيل
 الامتناع به وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض منها
 وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل
 بها فيصير التعريف حشا ووقا لفاضل عصام
 الاظهر ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر المبتدأ
 فاشترطهم التنكير وتاويلهم الاحوال لكثير
 الواقعة معرفة بالتنكير كما يوجب التنكير انتهى
 ويؤكد قولهم في بيان وجه كون صاحبها معرفة
 غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه
 فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها
 محكوما بها في المعنى والاصل فيه التنكير ولا يتقد
 اي الحال فيما عدا مثل قائما كعمرو قاعد على العامل
 المعنوي لضعفه مع كونها في المعنى كالمفعول
 فيه الذي يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقل
 بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا عند
 سبويه مطلقا وعند الاخفش اذ لم يتقدم عليها
 جاز تقديما عليها عند نحو زيد قائما في الد

وجوز ان الدهان تقديم الحال الظرف على الغا
مثله ولا على ذى الحال ولقد احسن في هذا اذ
بهائند فح الخلل الواقع في عبارة الكافية المجرو
بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له والمجور
لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا وردبات
هذا منقوض بجواز مثل راكبا جاني نريد مع عدم
جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه فاعلا وجيب منع
عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدي بالتقديم ايضا
لكن لا يستحق فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجور فلا
نقض كذا ذكره الفاضل المعصام لكن يرد على هذا
ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة
لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه
فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا
اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا بان لا يجوز اتفاقا الا
اذا جاز حذف المضاف اليه واقامة المضاف اليه
مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا وبمكن الدفع
بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما
لم يحذف ذلك في المعنوية واذا زال اسم المضاف اليه
منعوه مطلقا على ما صرح به الرضى والسيد عبيد
الله في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاق
وقال الدمايني في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه
ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز
تقديم الحال على المضاف اليه لكونها في تقدير

95
الاتصال فلا يفيد بها نحو هذا ملقوت اشارب
السويق الان او عند فلا يقال مررت جا السابريد
ولاجباني مجرعا عن الثياب صارية زبد هذا
مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند
المص ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقانها
بان حرف الجر كالجزم من العامل لكونه معديا
له فكان من تمامه كالهنة والتضعيف فالمجور
به في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهب راية
بهند فكانت قلت ذهب هذا واستدل لا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
اي الا للناس كافة والمص لم يعتد به ولذا خقر
التمثيل به اذا المؤول بالشئ لا يلزم ان يكون في
حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجور بحسب
الظا اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى
واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى في
هذا الفن والاية الكريمة مؤولة لا تصلح للاستدلال
بجواز كون التقدير الرسالة كافة للناس اى عامة
شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفهم
ان يخرج منهم احد ولو كانا من الكاف والبناء
للبالغة كما في مثل علامة لما تقرر ان الحال المحصورة
لا تتقدم فالمعنى الاجامعاهم في الا بلاغ ذكر
الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس
بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد كل شئ جمعه فقد

كفتته ومنه حديث الحسن رضي الله عنهما ان رجلا كان به
جراح فسأله كيف يتوصف فقال كفته بجراحة اي
اجعلها حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف
بمعنى الشئ قد يلزم الجمع وما قيل فالمعنى الاكافا
له عن الشئ وارتكاب الكبراء باباه قوله
تعالى بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال
ان الارسال ليس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد
من التقدير مثل الادعوى الناس فحالها كاقه
ركيكة لدلائلها على الاجتماع والالتدليل على
الهيئة على ما ذكره بعض الكل ولو سلم عدم ذلك
عليه على ما ذكره الرضوي فلا يخفى عن الابهام ولو كان
المراد بها افادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر
يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان الحال
لا تتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كلاً
الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال
بما سوى التقديم وجب تقديم الحال عليها اي
الاستقرار وقيل لا يلتبس بالصفة في ذالحال
المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طرق اللباب
ورد بان هذا يقتضي ان يجب التقديم ايضا اذا
بوصف او غير موجود الالتباس فيه ايضا مع انه
كما صرحوا به وبفيده قوله محضه وقيل يخص
بالقديم تخصص المبدأ بتقديم الخبر الظرف فانها
مبترلة ورد بانها مبتزلة ظرف الزمان ولا يصح

96 الاخبار به عن الجنة اقول عدم القحة في الحقيقي
مسلم واما في الترتيب الذي هو المراد هنا فلا فاهم
تخو جاني راكبا رجل وتكون اي الحال جملة كدلائلها
على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا
كالخبر خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال
واجراؤها عليه في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح
ان يحكم به على شئ ولما كان الجملة مستقلة في الافادة
لا تقتضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت
جملة فلا بد فيها اي في الحال الكائنة جملة من رابط
الى صاحبها وهو الضمير فقط في المضارع المثبت مع
فاعله اذ الكلام في الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه
لمشابهته اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه واردا
على اصل الحال من الدلالة على الحدوف والتجدد
انجها في الاستعمال من التجرد عن حرف النفي نحو قمت
واصل وجهه وقوله تعالى لم تؤذوني وقد علموا
اني رسول الله مؤول بتقدير المبتدأ او جعل الواو في
الاول للعطف وقال الفاضل عصام ولو جعلوا يا
الحكم اكثر بالكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عائدا
عن قد كما في التسهيل لم يحتج في الثاني الى التاويل
تخو جاني زيدا يركب او الضمير مع الواو وحده او
الضمير وحده في غيره اي المضارع المثبت من المضارع
المنفي والماضي المثبت والمنفي والجملة الاسمية كذا
الضمير فظاهر لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع المفعول

واما الواو فلا يحتاج الجملة الحالية الى فضل ربط
لا سيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة في الاستقلال
فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لأن
الربط المعنوي في الجملة والورود على اصل الحال
نجمها لكن الغالب في الاسمية وفي حكمها الجملة
ليس لانها مجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان
فهو كنفى داخل على الاسمية الواو اما مع الضمير لقوتها
في الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال لانتها
لدلائها على الثبوت غير واردة على اصل الحال
نجمها فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة
بدونه لدلائها على الربط من اول الامر نكتفى بها وفق
الرضى اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية وانفرادها
مستقاربان في الكثرة لكن اجتماعها اول احتياط واول
الفاصل عصام الضمير لربط الحال بذى الحال ولا
يد من ربطها بالفاعل لانها التقيد والرابطة في المقدم
هو النصب وقد اختلف في الجملة فذكر الواو بدل لم يدل
على المقارنة التي باعتبارها ربط الحال بالفاعل فان
فيما هو اظهر في الاستقلال غالبا ومنع فيها هو شبهه
باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس مشابها
بتلك المشابهة واما الضمير وحده فيها فتغلبت
لعدم الدلالة على الربط من اول الامر بخواتم زيدا
يركب بالضمير وحده او لا يركب به مع الواو ولا يركب
عمرو بالواو وحده مثال المضارع المنفى وجائني زيد

97 ركب بالضمير وحده او يركب به مع الواو ويركب
عمرو بالواو وحدها مثال الماضي المثبت وجائني
زيد هو ركب بالضمير وحده او هو ركب به مع
الواو وعمرو ركب بالواو وحده مثال الاسمية
ولم يتعرض للظرفية لدخولها في الفعلية عند
كما قرولا للشرطية ايضا لانها لا تنفع حالها
لان الشرط يقتضي الصدارة وعدم الربط والحال
غير لازمة لصاحبها الا يجعلها خبرا عن ضمير ذي
الحال فيربط بالمبتدأ لكونه لازما له فتكون من قبيل
الاسمية بخواتم زيدا وهو ان تسئل يعطه
او باسلاخ معنى الشرط فيكون فعلية مثل انيك
وان لم تأتني ويجوز تعدد الحال كالحبر بخواتم زيدا
راكبا ضاحكا وحذف عامله اي الحال بقرينة
مقالية او الحالية بخور اشد مهديا لمن قال اريد
السفر او لمن تهيأ له او شرع فيه اي سر او اذهب
راشدا فيما يمكن فيه الرشيد بنفسك مهديا فيما
لا بد فيه من دليل فلا يرد ان الرشيد وفرع الهداية
فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف و
التداخل لكنه على الثاني لا يكون مما نحن فيه كما
اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا
لماضي المثبت لان بما ذكره في وجهه لا يتم التقرير
كما ذكره في الامتحان قلعله اختار مذهب الاخفش
والكوفيين من عدم الزوم وفس عليه عدم نفيه

لاشتراط المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستفهام
كما ذكره صاحب التسهيل والمنصوب السابغ من ثلاث
مطلب التمييز عشر التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز
تيسر الباء وهو الانسب للتعريف وبفتحها ايضا
باعتبار ان المتكلم يميز من بين الاجناس لرفع الابهام
قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف
المستثنى وهو ما اى نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر
كما ذكر ابن الحاجب والوصفي كما ذكر اليبضاوى لان
الفرض من ذكرها اخراج صفة المشتركة مثل ريت
جارية والتوابع غير داخل في المقسم كما عرفت حتى يخرج
يقيد عن ذات يخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة
صاحبها وكذا النوع والنوع مذكورة تامة باحد ال
الخمس وقد سبق في بحث الاسم المبهم التام او عن ذات
مقدمة اشارة الى تفسير التمييز في نسبة كائنه في
جملة نحو طاب زيد نفسا اى طاب شئ زيد بالاضافة
والتمييز فيه عين غير اضافي خاص بما انتصب عنه وقيل
بالايدال ورد بانه لا ايهام في المنسوب اليه وهو زيد
ولو ابدل لانهدم الابهام ويستغنى عن التمييز على
ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا ريب و
فما ضاهاها اى شابه الجملة من اسم الفاعل نحو خوض
ممتلى ما اى ممتلى شئنه والتمييز فيه خاص بالمتعلق
ما انتصب عنه وفاعل مجازي في المعنى واسم المفعول
ونحو الارض مفجرة عيوننا والتمييز فيه في حكم الفاعل

لكنه نائية والصفة المشبهة بخوزيد طيب ابا والتمييز
غير اضافي محتمل لهما اى طيب ابوه او ابوته لم يذكر
في المشابهة المثال الذى يكون التمييز فيه خاصا
للمنتصب عنه اكتفاء بما ذكر في الجملة كما لم يذكر فيها
الامثلة التى ذكر فيها اكتفاء بما ذكر فيه اذ لا فرق في
التمييز بينهما وابوة عرض اضافي ودار عين غير
اضافي خاص بالمتعلق وزيد حسن وجهها جزء المنتصب
عنه وافعل التفضيل بخوزيد افضل من عمرو وعلماء
عرض غير اضافي او حسية كائنه في اضافة نحو
اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلماء وجهها وهذا
التمييز اى ما يرفع الابهام عن مقدرة فاعل في المعنى
حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين ان هذا التمييز لا
يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما
يجب في المذكورة بل يكفي اشتباها على المحمول ومثل
العيون في نحو قوله تعالى وفجرتا الارض عيوننا
فاعل في المعنى يجعل العامل لازما اى انفجرت عيونها
كما في الجامي وفي حكمه يجعل العامل مجهولا اى فجر
عيونها كما في شرح التسهيل وفي قول المصنف
مفجرة عيوننا اشارة ما الى الثاني فافهم فلذا اى لاجل
انه فاعل في المعنى لا يتقدم على عاملة كالفاعل
والمازني والمبتر يجوز ان تقدمه على الفعل
اذا المؤول بشئ لا يجب ان يكون في حكمه من كل
وجه وفيه انه يقتضى تقديم البيان على الابهام و

وذايتا في الغرض من التمييز وهو الالهام اولا والفسير
ثانيا والتمييز لا يكون لانك قد بدليل الاستقراء و
قيل لا صالها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر
والمنصوب الثامن ما يطلق عليه في العرف لفظ
المستثنى قدومه على خبر باب كان لانه معمول
الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يكن تحديدا مطلقا
بحسب المعنى لكونه عند مشترك لفظيا قسما هـ
مختلفا الحقيقة قسم اولا الى قسمين ثم عرف كلا
منهما لان كل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها
عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال وهو نوعان
متصل وهو اسم المخرج باعتبار الحكم فيه والمراد عن
متعدد على دخوله فيه باعتبار المفهوم اذا اخرج
عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء
كان من جهة الجزئيات كجائتي القوم الاريد او الا
مخو اشترت العبد الانصفه بالا او احدى اخواتها
لم يفسرها اكتفاء بذكرها في اثنا المباحث يتدانه
فانه بيد ولما بمعنى الاولى قال الفاضل عصام هذا
ليس من تمام التعريف بل لزيد التوضيح فلا باس بالنقص
وعدم التصريح ومنقطع وهذا المذكور بعدها الى
واحدى اخواتها حال كونه غير مخرج مدلوله عن متعدد
للعالم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كقولنا
القوم الاحمار او المراد كجائتي القوم الاريد
الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد

مطلب المستثنى

في هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفي الحكم بباب
الاستثنى في اتصال فكلما بابا لا فلا يلزم
تدبر القسمين والمستثنى مطلقا ولذا ظهر
منصوب وجوبه بقرينة قوله ويجوز فيه النصب
اذا كان بعد الاحتراز عن سوى وسواء وغيره اذ لا
نصب بعدها بل جرو عن خلا وعدا وليس ولا
يكون فان النصب بعدها غير مقيد بكونه في حجب
تام غير الصفة بيان للواقع لئلا يذهل اذ لا يكون
بعدها المستثنى حتى يختص عنه لمغايرة حكمه
في كلام موجب اي مثبت لا نفى ولا نهى ولا استثناء
فيه اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوز ومختار
البديل تام اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لولا
كان مفترغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما يجب
قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهة بالمفعول
في كونه فضلا لمجيئه بعد تمام الكلام وتعذر
البديل لان البديل منه في حكم التخيية فيكون في
الحكم التفرغ ورد بان البديل منه ليس مطروحا
بالكلية حتى يفسد المعنى وقرق بين نفس الشيء
ومثا في حكمه وقيل ان البديل في قوة تكرير العامل
فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير ذلك
فلا يلزم ذلك كجواز اعتبار تكرير اصل العامل
بترك النفي العارض ورد بان معنى تكرير العامل مع
قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاء زيد

لا عمرو وفي العطف مع انه في قوة تكرير العامل فظاهر
 ان الوجه فيه الاستفراء ليس بالمتصور ان استف
 الا زيدا او مقدما على المستثنى منه نطف على خبر
 كان وهو في كلام موجب وبعد الامتناع به قد
 عليه يشارك فيه المعطوف عليه لان المعطوف
 على المقيد بقيد متقدم يشارك فيه ولذا لم يبعد
 كان في هذين كما اعاد فيما بعدهما فتبصر وجه ان
 ما قران الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله نحو جائئني القوم
 الاحرار اي لكن حمارا لم يجز قدومه على ما هو واجب
 النصب بعد الا لان المقصود الاصلى بيان ما هو حق
 بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعول عليه او
 بكونه خبر ليس ولا يكون قد بين في مقام اخر وانما ذكر
 هنا ليم بحث المستثنى والمنقطع وان بين في مقام
 اخر لكن قدومه هنا ايضا للاشتراك بما قبله في كونه
 بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس من ذلك
 كخلو الاشتراك في وجوب النصب واذ كان بعد خلا
 او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل
 الفعل المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف او
 نحو جائئني القوم خلا وعدا زيدا اي خلا او عدا الجاء
 منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما في
 محل النصب على الحالية ولم يظهر معها قد اصابا
 والفاعل ليكون اشبه بالا وخلا في الاصل لازم
 يتعدى بمن تحذف واوصل الفعل او ضمن معنى جاوز

والنظم

100 والنظم الحذف والتضمن في باب الاستثناء وليكون
 ما بعده في صورة المستثنى بالآ التي هي ام الباب
 في الاكثر اي المستثنى منصوب بعدها على انهما
 فعلا في اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد
 ما عدا لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما مضد
 مختصة بالفعل فلا يكون مجزا بعدها اصلا وهما
 حالان يتاويل المصدر باسم الفاعل وظرفان يتقدم
 زمان مضاف نحو جائئني القوم ما خلا او ما عدا
 زيدا اي خاليا او مجاوزا الجائئ منهم او مجيئهم او
 بعضهم او بعض منهم او وقت خلوا الجائئ منهم
 او بعضهم او بعض منهم زيدا ومجاوزة زيدا ووق
 الفاضل عصام ولا يبعد ان يقدر الزمان في الكلام
 فيكون تقديره خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في مذ
 سافر فيستغنى عن التزام حذف قد او بعد ليس
 او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما والمستثنى بقره كما
 يعم المفعول به نحو جائئني القوم ليس او لا يكون
 زيدا اي ليس او لا يكون الجائئ منهم او بعضهم او
 منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا يستعمل الا
 في المتصل الغير الفرع ولا يتصرف فيها لقيامها مقام
 الحرف وقال الفاضل عصام ان جعل منصوباتها
 مستثنيات دون منصوباتها جاز وما كان وما
 يكون تخكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى
 الاقبر روح لا حاجة الى بيان محل اعرابها ولا الى

تصح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد واصلها
فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم
تقتدوا الى هذه الامور رعاية لاصولها الماروا
من اعراب غير بمعنى الارعاية لاصلها والحق ان تكلف
الاعراب فيما له يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا
غيره ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويجوز ان البدل
لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل قدم
النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام و
اصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل في
كلام غير موجب بعد الا اذا في الموجب يجب النصب
كما قرأ المستثنى منه مذكورا اذ لم يذكر يكون على
مقتضى العامل نحو ما جائي القوم الازيد والازيد
ويجوز المستثنى على حسب العوامل اي اقتضائها
اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان كانا العامل
رافعا فهو مرفوع وان كان ناصبا فنصوب وان
كان جازا فمجرور ونحو ما جائي الازيد وما رايت لا
زيد او ما مررت الازيد ويسمى ذلك مفردا بمعنى
مفردا له العامل عن المستثنى منه المتروك وهذا
في الموجب قليل نحو يجرك الفك الاسفل عند المضعف
الا ان ساع لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد
فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب والمستثنى مخفوف
التي مجرور لكونه مضافا اليه ولو صور مرفوعا غير
يكسر السين وضمها مع المقصور وسواء يقع السين

وكرر

101 وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لا
نهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير المعنى
البدل ثم الاستثناء وعند الكوفيين يجوز
خروجها عن الظرفية والتصرف فيهما في
وجزا ونصباً وبعد حاشا لكونها حرف جر في
الاستعمال الاكثر ومنصوب على المتعولية
في الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمرة نحو
ضرب القوم عمرو وحاشا زيدا اي براه الله تعالى
عن ضرب عمرو وعدا وخلا لكونها حرف جر
في الاقل واضل غير ان يكون صفة لدلالة على
ذات مهممة باعتبار معنى معين هو المغايرة والذات
كثر في الاستعمال ويجعل على خلاف الاصل مع
قلة على الا بالانقل الى معناه في الاستثناء لا شراك
كل منصوب في مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم ان
ما بعده اراد بيان اعراب نفسه فقال ويغرب
المحول على الا اي يظهر اعراب في غير المحول على
الاولو حرفا في المعنى لكونه اسما في الاصل وهو
كاعراب المستثنى بالانتقال اعراب المستثنى
اليه لما انجز به على التفصيل المذكور من وجوب
نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعا
باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية
البدل في غير الموجب التام والاعراب بجانب
العوامل في المفعول واصل الاستثناء لكونه

موضوعاته ولذا كثر في الاستعمال وقد تحمل على
غيره في الصفة على خلاف الأصل لما مر من الاشتراك
أذا تعذرا لاستثناء كلاً قسميه بأن لم يعلم دخول
ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على ألا
حتمال إذا الحمل خلاف الأصل فلا يصار إليه
بلا ضرورة فيكون ما بعده ماصقة في المظاهر
واللفظ والألفا لصفة في التحقيق والمعنى هي
الأيس إلا أنها لما كانت حرفاً في الأصل الموصوف
لغيرها أي الذي كاعراب الموصوف فيها بعد
لعدم المانع فيه لاستثنائي لتعذرا لاستثناء
والتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع
المنكور الغير المحصور بخوف قوله تعالى لو كان
فيهما أي في السماء والأرض الهة جمع اله ولا
دلالة فيها على عدد محصور إلا الله فحمل في الصفة
لعدم الجزم بالدخول وعدم تفسد تخرجتا عن
الانتظام أي غير الله وقد يكون في المعرفة كجائي
الرجال الأزبد إذا المر يوجد قرينة العهد
والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه
الاستثناء على ما صرح به الأندلسي والمالكي
وقد يكون في غير الجمع نحو جائي رجالاً الأزبد
وقد يكون في المحصور نحو جائي مائة رجل
الأزبد والمنصوب أنا سبع من ثلاثة عشر
خبر باب كان أي لا فعال لنا قصة وهذا

مطلب خبر باب كان

احسن

احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرف لظهوره
مما سبق قدمه معمول الفعل ولونا قصاً بخلاً
الأي فانه معمول الحرف وأمر أي خبر باب كان
كأمر خبر المبتدأ في كونه واحداً متعدداً ومفرداً
وجملة وغير ذلك ويجوز حذف كان لكثرة
دون غيره لعدمها وهذه احسن وأوضح من عبارة
الكافية عند قرينة نحو الناس مجزئون بأعمالهم
أن كان عمله خيراً فجزاؤه خير وإن كان عمله شراً
فجزاؤه شر ويجوز في مثله أي مثل هذا الكلام
في مجيء اسم بعد أن ترقى اسم ثم اسم أربعة أوجه
الأول ورفع الثاني كما في المتن وهذا أقوى لفظة
الحذف وقوة المعنى وعذوبته وعكسه أي أن كان
في عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً وهذا أضعف لضد
علتي الأول ونصبهما أي أن كان عمله خيراً وفعهما
أي أن كان في عمله خيراً فجزاؤه خير وخبرهما بتقدير
حرف الجزاء ليس بقياسي بل سماعي نحو المرء مقتول
بما قتل به أن سيف فسيفان كان قتله بسيف
فقتله بسيف والعاشر اسم بابان ونحوه عدم
التعريف مثل ما مر قدمه الكون معمول ما هو
مشبه بالفعل التام وهو كالمبتدأ إلا في صحت
وقوعه نكرة صرفية ولومع تعريف الخبر ذكره الفاعل
عصام لكن لا يجوز حذفه إلا بالضرورة لأن كونه
معمولاً لبابان إنما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر

مطلب بابان

العمل في المحذوف قال في الامتحان ولا بد من استثنا
 ضمير الشأن فانه يجوز حذفه اذا لم يلبه فعل صريح
 والحادي عشر اسم لا التي لنفي الجنس ^{مطلب اسم لا النفي الجنس} قدمة
 لان عامله مشابه لان فيهما شدة اتصال ولان
 ما ولا تختص ببعض اللغة بخلاف لاهذه فلها
 رجحان عليها بخولا غلام رجل عندنا وقد مر
 شرط العمل في بحث العامل وقد يحذف اسم
 لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم
 والا يلزم الاجفاف بخولا عليك اي لا باس والثا
 عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس قدمة لان اسم
 وهو اصل في العمولية وهو مثل خبر المبتدأ ^{مطلب ما ولا المشبهتين بليس}
 الثالث عشر من ثلاثة عشر المضارع الداخل عليه
 احدى النواصب الاربع بخولن يضرب واما الجور
 من الاقسام الاربعة المعمول بالاصالة فان الاول
 الجور بحرف الجر وقد مر بيان في بحث حرف
 الجر والثاني الجور بالاضافة معنوية او لفظية
 ولا يجوز تقديمه اي الجور بالاضافة ولا يقد
 معموله على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصا
 المضاف اليه باخر المضاف في اللفظ والتقدير
 ينافيه وعدم جواز تقديم معموله الا ان يكون
 المضاف غير يجوز تقديم معمول المضاف اليه
 عليه بخوانا زيد غير ضارب لكونه بمعنى لاضاف
 لتضمنه معنى النفي ولذا الكيد لا في غير المغضوب

عليهم

103 عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كلا اضافة ولا
 لا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه
 بشئ في السعة غير ما اي شئ يسمع من العرب و
 حفظ اي يجوز الفصل بهذا الشئ المسموع في
 السعة ولا يقاس عليه ما لم يسمع بل يقتصر عليه
 وهو ثلاثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان
 المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر زين
 للشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاول
 وجر الشركاء وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك
 وهو ايا سعي ورداها وكقوله عهم وهل انتم تاركو
 لي صاحبي والقسم بخو هذا غلام والله زيد ولا
 يجوز الفصل بينهما بشئ في الضرورة الشعرية
 الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها قال في
 الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح
 ان الفصل سبعة اقسام ثلاثة جاء في السعة وهو
 ما سبق واربعة تختص بالشعر الفصل بمفعول اللفظ
 غير مضاف وبفاعله وينعته وبالكذا الاول كقوله
 تسقى اميتا حاندي المسواك ريقها اي تسقى ريق
 ريقها المسواك الامتياح الاستيلاء والثاني في
 وعد من اقهر وجد صبي اي قهر وجد صبي بالاضافة
 ثم رفع الموجد وكان فضلا والثالث كقوله من
 ابن ابى شيخ الاباطح طالب اي من ابى طالب شيخ
 الاباطح والرابع كقوله كان بردون اباعصام زيد

أي كان برزون زيدا أبا عصام ولا يخفى ما بين
 كلاميه في كتابيه من التناهي وقد يحذف
 المضاف بقربة فيعطى أعرابه المضاف إليه لقياس
 مقامه وهو أي أعطى أعرابه له بعد الحذف القيا
 والغالب نحو قوله تعالى واستل القرية أي أهل
 القرية وقد سبق مجرور على التدوير وهو ليس
 بقياس نحو قوله والله يريد الآخرة بجزء الآخر على
 قراءة أي ثواب الآخرة وقد يحذف المضاف إليه
 بقربة أيضا وقد سبق المضاف على حاله بلاشئ
 عوض ولا بنا أن عطف عليه ما أضيف إلى مثل
 المحذوف فيكون كالمدكور ولذا لم يعوض عنه
 التوئين ولم يبين نحو قوله يا من نراي عارضاً
 أسرى بين ذراعي وجهه الأسد أي ذراعي الأسد
 وهما كوكبان ييران ينزلهما القمر وجهه الأسد
 أربعة انجم من منار له وكرر مضافاً إلى مثل المحذوف
نحو يا تيم بالنصب تيم عدى حذف المضاف إليه
 عدى بقربة المذكور وبقي المضاف على حاله
 وذلك مذهب المبرم والسيرافي ومذهب
 أنه مضاف إلى عدى المذكور وتيم التأكيد
 فاصل بين المضاف والمضاف إليه ويجوز في اللغة
 لكونه منادى مفرد معرفة ظاهراً أو بتيانه لا بالكم
 فلا يلحقكم في سوءة عمر واليتيم قوم عمروين لحاشا
 وعدى أخوانهم والبيت لجزير حين أراد عمرو

اليتيم

104 اليتيم الشاعر ان يهجو فقال لجزير خطاباً باليتيم
 تيم يا تيم المنسوب إلى عدى لا أباكم أي انتم ضعفا
 لأنامركم وانتم أولاد الزنا مستحقون بالهوان
 لا تشركوا عمر ان يهجو في فلقينكم في سوءة
 أي مكروه من قبلي يعني مهاجراتي يا هم وال
 أي وان لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبقى
 بل ينون المضاف أي يعطى التوئين ياه عوضاً
 عنه أي المضاف إليه لعدم ما يجعل المحذوف
 كالمدكور أن لم يكن المضاف غاية وحسب ولا
 غير منوتاً فيها المضاف إليه نحو وكلا ايتنام
 ونحو حينئذ ويومئذ أي كل واحد وحينئذ
 كذا ويومئذ كان كذا وان كان المضاف غاية
 وهي الجهات الست وقد سبق في بحث حرف
 الجر وحسب عطف على غاية ولا غير ويشتر
 غير منوتاً فيها أي في تلك المذكورات من الغاية
 وغيرها المضاف إليه بلا عوض إذ لو كان مبتدأ
 أعرب المضاف مع التوئين بخوربت بعد كان
 خبراً من قبيل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلاً
 لعدم علة البناء ولقلة الآخر ما تعرض له
 يتي المضاف في كل منها شبهة بالحرف في
 الاحتياج على الضم جبر النقصان بالقوى الحركية
 وأما المجزوم من الأقسام الأربعة المفعول بها
 لا صالة ففعل مضارع دخله إحدى الجواز ثم

المجازات حرفا او اسما وقد مر معناها تقتضي
شرطا وجزاء لانها موضوع لتعليق امرها ففعل
فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء
وكان وما ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضاءها
مسند اليه ومسند او فيه رد لمن قال ان
حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيها
فتعمل في الشرط وهما او الشرط وحده في الجزاء
او الجزم فيه بالجوار كالجز الجوارى وقدم في
التسمية بهما وفي التسهيل انهما اسمان جملتين
وصورة الفاضل عصام بشهادة العرف وان
الجز اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا
معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان فعلية فا
كانا اي الشرط والجزاء مضارعين وذا وجود
لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى ولذا
واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدرهما
لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو
المجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر
الجزم ولو جازا فافهم او الاول اي الشرط
فقط مضارعين حال كون الجزأ بلافاء لانها
تمنع عن الجزم صريحه في التسهيل وفي العبارة
مسامحة والمراد ظاهرا لا احتمالا لوجوده
في الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ
منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاعل

105 في وجوب الجزم وعدمه في الشرط المضارع
فينبغي ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك
والمراد بالمضارع ما لم يقارن بلمر ولما اذ لو
قرن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازات
فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها
في هذه القاعدة واذ صدق عليه المضارع
بلافاء فالجزم بها لفظا او تقدير في المضارع
شرطا او جزاء بلافا واجب لوجود الجازم و
صلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو
ان تضرب اضرب ولا تضرب ونحو تضرب
ضربتك او فقد ضربت بك او فانت مضروب
قال الفاضل قال الفاضل عصام كون الا
مضارع والثاني ماضيا مستمرا لان فيه
تأثير اداة الشرط في الابدع باخره عن معناه
مع عدم التأثير في الاقرب ولذلك يوجد في
الكلام القديم بل قال البعض لم يحجى الا في ضرورة
الشعر على هذا ينبغي ان يقع عطف الماضى
على المضارع الا ان يقال ان العاطف بمنزلة
تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا والثاني
مضارعا بلافاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا
ماضيين صريحين رضين فافهم جاز الجزم بها
لفظا لوجود الجازم وصلاحية المحل وضعف
المانع والرفع في الثاني لضعف التعلق بحيلة

الماضي الذي ليس بحزوم لفظا او تقدير او ليا
 الاول لانه تابع له واما الشرط فحزوم محلا
 لكونه ماضيا بخوان اتاني انه وانيه وان كان
 الجزا ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او
 مضارعاً انما سلك هنا هذا المسلك مع عدم
 ظهور الجزم فيه ليظهر وصف الماضي بالتصرف
 وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه
 منفيًا بلم او لما متصرفا لا غير متصرف كأنما بمعنى
 المضارع لا بمعنى نفسه او مضارعاً منفيًا بلم او
 لما لا بكن او ما او لا فان حكمه هذه المنيا بحج فلا
 يجوز دخول الفاقية لتحقيق تاثير اداة الشرط فيه
 بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه
 بالتعلق المعنوي عن الرابط اللفظي ولا يمكن الجزم
 فيه لفظا او تقدير البتة الاول والجزام الثاني
 قبل دخول الاداة فيكون محلا بخوان ضربت ضربت
 اي اضرب او لم اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب
 لم اضرب او ضربت وان تضرب ضربت والشرط
 في الاخير محزوم لفظا كما عرفت وفي غير محلا وان
 كان الجزا جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا
 او مضارعاً كما يشير اليه في الامثلة او جملة ما
 بتشديد الياء اي منسوبة الى المسكان كان صد
 ماضيا يرشدك اليه ما سياتي من الامر به الى
 عائية او تخفيفها اي ماضيا صدرها فيكون

وصف الجملة بها وصفها بحال جزئها كما في غير متفرقة
 على الاول اي غير متصرف جزئها اذ لا يتصور فيها
 106 التصرف حتى يحتاج الى نفسه بل هو وعدمه
 انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما نقلناه
 من التسهيل وانما خصص التنبيه بهذا لعدم ظهور
 الجزم فيه اصلا وعدم داعي العدول عن هذا
 المسلك وليناسب ما قبله او ماضيا بمعنى اي
 بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك
 كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك
 اليه قوله او مضارعاً مقترنا لكن سقط من قلبه
 او من قلم الناسخ الاول ماضيا وفي بعض النسخ
 ما بمعناه وما اما اوله الساقط او عبارة عنه
 ان يكون المعنى او ماضية ماضيا بمعناه انما لم
 بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية بمعناها لا
 المراد كونها ماضيا بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها
 ولا لا يتوهم رجاءه الى ماضية غير متصرفه وفساده
 مما لا يخفى فلا بدح اي حين اذا كان الجزا ماضيا بمعناه
 من قد ظاهرا او مقدرا ليكون نصاعا على ان الماضي
 بمعناه او مضارعاً اي جملة مصدر بمضارع لم يقل
 مضارعية لان الاعتزان او غير صفة المضارع لا الجملة
 مقترنا بالسين او سوف اولن او ما ليكون نصاعا على
 عدم تاثير الاداة لان الثلاثة الاول تدل على الاستقبال
 والاخير على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا

تبدل اليه الحال ووجه فعلية وفيه اشارة الى مطلقا
عن الفاضل عصام في وجه التصويب انشائية
كالجملة الامرية اي المنسوبة الى الامر والنهاية اي
المنسوبة الى النهي والاستفهامية والدعائية اي
المنسوبة الى الدعاء والتمنية والعرضية والتخفيفية
يجب دخول الفايده اي الجزاء لعدم تأثير الاداة فيه
لوجود قبلها في البعض ولعدم بعدها في البعض
فلم يوجد التعلق المعنوي فاحتج الى الربط اللفظي
فلا جزم فيه لما مر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلا
المحل في البعض فافهم بخوان ضربت فانت مضروب
مثال للاسمية وخبو قوله تعالى ومن يفعل ذلك
فليس من الله في شيء مثال للماضية الغير المتصرفه
من الافعال الناقصة فان كرهتموه فعسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم مثال الغير المتصرفه من الافعال
المقابلة وان كان في نفسه قد من قبل فصدقت اي
صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من
قبل مثال لما بمعناه اعلم ان من خصائصه كان يقا
على الماضي اذا كان شرطا الا قليلا وبقيت عليه نا
كذا في الرضى وقال ابن مالك رح كل ما دخل عليه
ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من
تاويله بامر استقبالي وان كان كاف كان فقوله ان كنت
احسنت الى فشكرتك مؤول بانه ان يظهر كونك محسنا
الى يظهر كونك شاكرالك وان تعاسر ثم فستر ضيع

له اخرى مثال المضارع المقترن بالسين ومن يتبع
غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه مثال المضارع المقترن
بلن وخبوان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية او
فلا تضربه مثال النهيية او فعل تضربه مثال الالية
ستفهامية وان تكرمني فيرحمك الله مثال الدعا
وان جئتني فليتك مكروا فلا تتركوا وان كان
اي الجزاء مضارعاً بغيرها اي بلا سين وسوف و
وما مثبتا او مستقبلا لا يجوز انظر الى الاداة
لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه لضعف التعلق
المعنوي فاحتج الى الربط اللفظي مع جواز الرفع
نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذف
اي القامع الجزم نظرا الى وجود التأثير من حيث انها
خاصة للاستقبال تا في الميثب فظاهر واما في
المتنق بلا فانها المتنق المطلق على الصحيح بخوان تضرب
اضرب بحذف القامع الجزم او فاضرب بها مع الرفع
مثال للمثبت او لا اضرب بالحذف مع الجزم او فلا
اضرب بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاعل
يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار يصرفه عن الجزم مثل
فمن يؤمن به فلا يخاف اي فهو لا يخاف فيكون
اسمية في التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان
المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلو لا انه خبر
المبتدأ لم يدخل عليه الفاء لانه المبتدأ لا حاجة
اليه وارتضا الرضى والمص لان ما ذكر في وجه

اقيسة مندفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء
عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر
الجزم في محل الجملة واما الممول بالتبعية
وهو الثاني من النوعين الاخصر الانسب للاول
الثاني لكن غير الاسلوب لبعدهما بينهما وهو
على ما في اللب ما تبع سابقه في الاعراب وهذا
تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للبدا لا
ستلزام الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية
تتبع الموارد مثلا واجتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح
ولذا تركه واكتفى بتعريف قسامته على ان مفهوم
التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ
بعد معرفة الممول بالاصالة وسلم عدم حصوله
بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفي تعريف
ابن الحاجب خلل بينه في الامتحان خمسة بالا
ستقراء ولا يجوز تقديم شيء منها الى خمسة على
متبوعها في السعة واما في الضرورة الشعرية فيجوز
تقديم العطف بالحرف كقوله عليك ورحمة
الله السلام وعاملها عامل متبوعها كما هو مذهب
سيبويه اما في الصفة والتأكيد وعطف الياء
فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منشو
اليه مع تابعه فلما انسحب حكم العامل ونسبة
عليهما صار الكفر بمنسوب اليه وكان الثاني هو
الاول في المعنى انسحب عمله ايضا عليهما

بجاء الممول بالتبعية

تجمل

108 ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل
العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش
فخلاف الظاهر اذا المعنوي بالنسبة الى
اللفظي كالشاذ او مقدرا كما ذهب اليه لبعض
فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي
اذا امكن العمل بالامر الخفي واما في البدل فلان
المبدل منه في حكم المطروح فكان العامل يابى
الثاني ووافقه فيه المبرد والسيرافي والنجاشي
وابن الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول
لانفسه كما جعل الاخفش والريثاني والفارسي
واكثر المتأخرين فخلاف اللفظ ايضا والاستدلال
بمثل قوله تعالى جعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
حيث عمل في البدل نظير عامل المبدل منهم وهو
اللام ممنوع اذ ليس كل من البدل والمبدل منه
فقط بل هو مع الجار والعامل فيها هو جعلنا لا
اللام واما الاستدلال بان البدل مستقل و
مقصود دون المبدل منه فيويده مذهب سيبويه
كما سبق لامذهبهم كما زعموا واما في العطف بالحرف
فلان كون الحرف واسطة بين العامل والممول
هو القياس وتقدير بعد ها كما ذهب الفارسي
وابن جني خلاف اللفظ والقياس وجعله حرف
عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض لعدم لزوم
لاحد القبيلتين كما هو حق العامل واعرابها اي

الخمسة كاعرابها وابتوعها ولو محلا او موهو
 نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو يد الى الف
 لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا اذا كا
 جائيا فان سابق سابق مع كون مجرور اعطف
 على مدرك مع كون منصوبا لتوهم الجر فيه لانه
 في موضع يكثر فيه الجر بزيادة البناء واما الرفع
 في العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور
 فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة و
 الاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز
 المعمول الاول من تلك الخمسة الصفة قد هما
 لكونها اشد متابعة واكثر استعمال واوفر
 فائدة وهي تابع خرج به غير من المعولات يدل به
 بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تغمينه او التز
 صارت بالعلية والاشتغال حقيقة عرفية على
 ما صرح به الفاضل عصام في الاطول شرح الخضر
 المفتاح على معنى ثابت في مدلول متبوعه ولا
 يدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع ودخل
 الوصف بحال الموصوف نحو جاني رجل حسن
 فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنيا
 على حسن ثابت في الرجل والوصف بحال
 كرجل حسن الغلام فان حسن باعتبار اسناده
 الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار
 تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد

مطلب الصفة

١٧٩ على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث
 يحسن غلامه وانما سمي وصفا بحال المتعلق
 مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى
 في متبوعه لجران الاعراب على ما يدل على حال
 المتعلق وللتمييز بينهما باختلاف احكامها اثنا
 مطلقا غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى
 ما قررنا لا يرد البديل والعطف بالجر في
 مثل اعجبني زيد علمه او علمه والتاكيد في نحو
 جاء القوم كلهم واجمعون للدلالة على
 الشمول لان دلالة كل منها ليست تضمنية و
 لا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر
 كما صرح في الامتحان فيخرج مطلقا اذ دلالة
 كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح
 به الفاضل عصام وما قيل ان هذا قيد دلالة
 لا للظرف اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
 مادة بل بهيئة تركيبية مع متبوعه ودلالة الامثلة
 المذكورة بخصوصية موادها فرده المص بانه اذ ليس
 لغير العطف من التوابع مع متبوعها هيئة مخصوصة
 ولذا قد يجوز في التابع ان يكون نعتا وبدا وبينا
 نظرا الى اختلاف المعاني وان تحدد اللفظ والهيئة
 التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه التا
 وانما ترك الفائدة لانه وظيفة المعاني يجوز تعدد
 لما مر في الخبر نحو جاني الرجل العالم الفاضل

وصف النكرة حقيقة او حكما كالمعرف باللام
 للمعهد الذهني لكن لا توصف بالحكمة الا
 بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقيد
 امر على اللثيم يستني كما لا توصف من المفرد
 الابنكرة بمتنع دخول اللام عليه نحو مرت
 بالرجل مثلك او خير منك بالجملة لخلوها
 عن التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع
 كالمفرد الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة
 الابتاويل بعيد اذا قيل جائي رجل اضرب اي
 مقول في حقه اضرب اي مستحق لان يومئذ
 قال الفاضل عصام قيدها بها هنا واطلقها
 في الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا
 بلا تاويل دون الضقة لانها لتقييد الموصوف
 بامر يعلم المخاطب انتسابه به والانشائية غير
 معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من
 خبر المستدليس الا افادة نسبة غير معلومة
 للمخاطب وهو كما يجمل النسبة الخبرية بجهل
 النسبة الانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع
 الى تلك النكرة للربط ولولا لظنت في بادئ
 الرأي اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون
 الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه
 اليه فليس هنا مظنة الفضلة عما لا يظهر الا
 بمزيد توجهه ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا

فوق المبالغة في ربط الخبر بخوجائي رجل فاما
 ابوه وقد يجدف الضمير بقرينة نحو وانتقوا
 يوما لا تجزي نفس عن نفس اي فيه ولو
 اي يقع الموصوف بحال الموصوف بحسب الدلالة
 ولو تجاوزا مفردا كان الموصوف اوجملة و
 لذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد
 الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في
 نفس الامر هو وجهه وعينه او غيرها وبما
 متعلقة كذلك فزيد الحسن نفسه او ذاته من
 القبيل وان كان الحسن هو زيد يعني بوصف
 بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري الجاء
 عراب عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في
 الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما قسم الى
 قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلها
 فقال فالاولى الموصوف بحال الموصوف بتبعه
 اي الموصوف في عشرة امور يوجد في كل
 اربعة لاتحادها في المعنى في التعريف والتشكيك
 حقيقة او صورة كما في الجملة والافراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتانيث والاعراب تركه
 حذرا عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوي
 فيه المذكر والمؤنث لاشتراك بينهما في التبعية
 حاصلة وذكر الواو في الجمع ارادة النوع من الجائز
 ولو اريد كل الافراد منهما المذكر والا في الاثنين

نحو جائي رجل عالم وجاء ثني امرأة صاحبة ولنا
 أي الوصف بحال المتعلق في الأولين من البنية
 أي التعريف والتكثير فقط دون الخمسة الباقية
 وحكمه فيها قد علم في بحث الفاعل ولذا لم يقل
 وفي البواني كاللعل كما قال ابن الحاجب إذ لم
 يسبق في كلامه ذلك على أن هذا في كلامه
 حواله على غير المعلوم فيحتاج إلى انتظار شديد
 نحو جائي رجال ركب غلامهم أو الزيدون
 الراكب غلامهم ولما توقف معرفة هذه البنية
 على معرفة المعرفة والنكرة والمثنى والمجموع والمذكر
 والمؤنث وسبق غير بيان الأولين في بحث
 الفاعل أراد أن يبينهما فقال والمعرفة ولله دة
 حيث لم يحوج الطالب إلى انتظار شديد كما بن
 الحاجب والبيضاوي قد هما مع أن بعض أفرادها
 فرع النكرة لكونها أشرف وأجند وكون مفهومها
 وجوديا محضاً ما أي اسم وضع وضعاً جزئياً أو كلياً
 لشيء ملتبس بعينه أي بذاته المعينة من حيث أنه
 معين فخرج به النكرة فإن رجلاً مثلاً موضوع
 لمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذي
 لا يلتفت من سماعه إلا إلى ذات المفهوم المعين
 لا إلى بعينه والرجل موضوع لذات المفهوم من
 هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت إليه إلا مع ما
 بهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع إليها

مطلب المعرفة

واد

واسد واسامة كذا ذكره الفاضل عصام و
 قال في الامتحان هذا لا يتناول للمعرف باللائحة
 والثناء والامانة فان الاشارة إلى التعيين
 خارجة عن وضعها حاصلة المجاوزة في
 الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي إلى
 ما فيه اشارة إلى معين وقال العلامة
 والأحسن ما قيل أن المعرفة ما وضع ليستعمل
 في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء
 لا بعينه فالمتغير في التعيين وعدمه أن يكون
 ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحال ال
 طلاق دون الوضع ولا بما عند السامع دون
 المتكلم لا إذا قال جائي رجل يمكن أن يكون
 الرجل معيناً عند السامع أيضاً إلا أنه ليس
 بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن كمال كما
 في الأصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف
 ما وضع ليستعمل في شيء بعينه واستبعد
 الفاضل عصام وبعضهم ما وضع لإفادة
 شيء بعينه واستبعد ذلك الفاضل أيضاً
 بأن تعريف مقابله ليس بهذا المعنى وبين
 أن يقال أن الوضع أعم من الشخصي والتوقيفي
 والاشارة المذكورة في هذه الثلاثة وإن
 لم تكن داخلية في وضعها الشخصي كمنه
 في النوع فالنظر إلى هذا لم يعد له عنه وما ذكر

أياها يانا والنوع الثاني من الستة العلم
 وهو ما لا يتناول غير موضع واحد جزئي تركه
 لما في الامتحان ان اسامة غير داخل فيه الا ان
 يدعى ان تناوله للأفراد ومجاز ويخذه عنه
 الفرق في الاستعمال بينهما وبين اسد فالحق
 ما قال ابن الحاجب والرضي ان تعريف مثلها
 بتقدير كعدل عمر لامور لفظية مثل
 امتناع الامر ومنع الصرف وهو قسمان علم مخصوص
 بخو زيد وعلم جنسي عينا او معنى نحو اسامة
 وسبحان علما على الحقيقة التبيين على راي
 قدمه على اسم الإشارة لكونه اعرف منها لان
 مدلوله متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله و
 واستعمالها بخلافها فانها لاتعين لها وضعا
 بل استعمال النوع الثالث من الستة اسما لا
 شارك ولما دل الاسم على الحد اكتفي به والاشارة
 حقيقة في الحسنة الحاضرة فتخرج المضمرات
 وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك
 الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه
 محسوس مشاهد قدمها على الوصول وذو
 اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب
 فقط بخلافها فانها بالعين ايضا وهي مبتدأ خبر
 محذوف ذامبتدأ خبر للمذكر المفرد اي للاشارة
 اليه ويمكن ان يجعل ذامبتدأ ثانيا بتقدير منها

مطلب العلم

مطلب الاسم الاشارة

خبر

خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف والعكس
 والجسلة خبر الاول ولشأنه اي المذكور خبر مقدم
 ليكون الضمير اقرب الى المرجع ذان رفعا مبتدأ
 مؤخر وثان بتقدير منها كذا وذو ين نصبا وجزا
 والمؤنث المفرد ثا بقلب لذل في المذكور ثا اذا
 الغادة هي الفرق بينهما بها ولذا جعل اصل
 السائر ذكر الفاضل عصام وذو بقلب
 ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التي هي علامة
 التانيث في تضربين قبل هي الاصل لكونها
 باز اذا وثي بقلب لالف ياء مبالغة في الفرق
 وته وذه بقلب لالف هاء وسكونها في
 الوقف والوصل اجزأ له مجرى الوقف
 بلا ياء وثي وذو هي بوصل الياء وذات لم
 يذكرها لقلتها ولشأنه اي المؤنث ثان
 وتبين قول في الامتحان هذا يدل على ان الاصل
 ثا وجميعهما اي المذكور والمؤنث اولاء مذكرا
 وقصرا فيكتب بالياء لان الفه مجهول لا
 صل ويرسم الواو لئلا يلتبس بالي حرف جر
 وحمل عليه الممدود ويلحق اوائلها اي
 اسماء الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على
 المشار اليه قبل ذكره وهوها لاشتهار
 اختصاصا ما والا بالاجل ما لم يلحق اوائلها
 اللام فلا يقال هاه ذلك وهاها تلك

713

لان حرف التنبيه لا يلحقها للبعد بخلاف
 اللام فلا يجتمعان نحو هذا ويتصل باو اخرها
 كاف الخطاب تنبها على حال المخاطب من التثنية
 والثانيث والافراد وصديقه وهو حرف لعدم
 حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا للاسم
 الاشارة لتباينها وعدم القصد بالنسبة
 واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع
 الظاهر مقامها ومنع مستند انجوا فعل وجب
 بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه لا
 يخفى ان هذا الكلام على السند واللام اثبات
 المقدمة المنوعة وانى هذا فيقال في المذكر
 المفرد ذاك بالفتح وفي المؤنث المفرد ذالك
 بالكسر وفي تثنيتهما ذاكا وفي الجمع المذكر ذا
 كهم وفي المؤنث ذاكن انما تصرف بهذا التصرف
 مع ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم
 وعدم اتصاله في الحرفية وكذا اى مثل ما ذكر
 ولفظ ذا في تصرف حرف الخطاب المتصل باب
 البواقي من ذان الى اولاء نحو ذلك الى اخره وتاك
الح وتاك الح واولئك الح فيصير خمسة عشر
 اذ حرف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنيين
 وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب
 فيضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكره وقال
 البيضاوي وجاز افرادهما مطلقا وجميع بينهما

اى حرف التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع
 مع عدم اغناء احدهما عن الاخر نحو هذا ذاك
 ويقال اى يقول العرب تلك في تي واولئك
 في اولاء بالمد باللام مع حذف الياء لا لتقاء
 الساكنين في الاول وقصر الهزنة في الثانية
 وهو جائز على ما في التسهيل ويحتمل ان يكون
 بفتح التاء وحذف الالف من تالما لكنه
 قليل ولم يحذف الالف في ذلك لخفتها بل
 كسر اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن
 وذالك وتاك مشددتين اذ المخففتان للتو
 حال كون كل من هذه الكلمات الاربع للبعيد
 لان زيادة الحرف قد ل على زيادة المعنى قبل
 التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد
 واتضا الرضى واستحسنه الدماميني ورده
 القاضل عصام بانه ينبغي ان يكون للمتو
 كما بالتحقيق ثم قال قد يقال ان من لم يجعل
 التو زيدا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد
 بل عند غير المبرد وصيغ التثنية سواء في التثنية
 والبعيد والمتوسط اقول لا بعد في افادة حرف
 واحد قائدين كالالف واللام في لفظه الله
 واختصاص افادة البعيد باللام ممنوع وقال
 المبرد الاصل ذان وتان للذكر جعل اللام نونا
 وادغم ورده ايضا بان الاصل كون الاذغام

يجعل الاول مثل الثاني وهذا ليس كذلك
 اقول ذلك ممنوع لوجود مثل اطرد وانتهى على
 انه لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول
 لكونه علامة مع ان فيه مع ان فيه منية الفتنة
 وبانه لا ادغام مع سكون الثاني وقد عرفت ان
 اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين ولا
 ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول ان
 اراد لا ادغام مع بقاء السكون فسلم وغيره
 وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فمنع
 لجواز مثل لمجد على انه يمكن ان يدخل اللام مكسوة
 عنده كما ظنه الرضى وارتضاء التماسين ور
 ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام يصح هذا ^{بالتشديد}
 مع ها كما لا يصح هاذلك وقد جاء اقول مجيئه
 لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجتمع الها مع البدل
 وان لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل
 النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية
 والهاء باللام وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة
 وقد جاء ذاتيك وتانيك بابدال النون ياء ^{آيا}
 ثم بالفتح وهنابا بالضم والتخفيف وهو لازم للفتح
 اما منصوب او مجرور بمن او الى لا غير ^{وهي هنا}
 وهنابا بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر
 وهنالك فللمكان الحقيقي الحقيقى خاصة لا
 تستعمل في غير الامجاز والثاني للقريب وسو

انتهى

للبعيد

جاء الموصول

للبعيد والنوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة
 الموصول بغيره وهو معنى الاسمى واما الموصول
 به غيره فمعنى الحر في ذكره الفاضل عصام وهو
 في الاصطلاح ما لا يصير جزءا لا بجزئية وعائذ
 لانه لا يفيد كالمبتدى لا يستلزام الدور بل يفيد
 لمن عرف عدم صيرورته جزءا في الاستعمال و
 احتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الاقوال
 يحصل بالتعداد وقدمه على المعرف باللام مع
 ان بينهما مساواة لمناسبة لاسم الاشارة في كونه
 من المهمات ولا بد له اى للموصول في جزئية من
 الجملة من صلة ليكون بها معرفة بان يشأ
 الى معهود بمضمونها بين المتكلمين والسامع على
 هو وضعه ولذا قيدها بقوله جملة خبرية معقولة
 للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها معلوم
 الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم في المفرد فضلا
 عن المعلوماتية والانشائية لا يعرف مضمونها الا
 بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة له لا تصلح
 ان تكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول
 لو كان معرفة بالصلة لكان التكرار الموصوفه بالجملة
 معرفة بها فيلزم عدم الفرق في من مثالا بين ان
 يكون موصولا او موصوفا في مثل قولك لقيت
 من ضربته اما اندفع الملزوم فظاهرا واما اندفع

الملازم فلان معنى الاول بحسب الموضع لقيت
 الانسان المعهود بكونه مضروباً لك ومعنى الثاني
 لقيت انساناً مضروباً وفيه تخصيص لكنه ليس
 بوضع والتفضيل يطلب من الرضى والذم ما يبنى
 شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال
 الدماميني والهمد غير لازم بل هو غالب وقد
 به الجحش فيوافق صلته كقوله تعالى كمثل الذي
 ينطق بما لا يسمع وقد يهيم الصلة قصداً الى
 تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطعت غلب
 وان يغلب الهوى قتل الذي لا قيت يغلب
 صاحبه فيها اي الجملة ضمير عائد الى الموصول للذكر
 به خض الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال
 صاحب التسهيل او خلقه اي الضمير وقال الدماميني
 في شرحه المراد به الظاهر كقوله يا رب ليلى انت
 في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع
 اي في رحمة لكن قال ابو علي منهم من لا يجيزه وقال
 بعضهم لم يجز لسببويه في الخبر ففي الصلة اولى
 فظهر من هذا ما فيما في الامتحان ان العائد عام
 كعائد المبتدأ وقال الفاضل عصام والاصل
 كون الضمير غائباً لان الظواهر يأسرها غيب
 وقد عدل عنه اذا كان الموصول او موصوفة خير
 عن المتكلم او مخاطب بخوف قوله رضى الله عنه انا الذي

مختار

سمعتني اقمي حيدرته ونحو انت الذي قلت ولما اذا
 كان كل منهما مخبراً عنه باحدهما او شبهها به فلا
 يجوز الا الغيبة نحو الذي قال انا وانت اذ في
 الذي قلت اغناء عن الاخبار بانا وانت ونحو
 انا حاتم الذي وهب الماءين واما اذا وجد ضمير
 جازا المعاملة بكل منهما على خلافه لا نحو انا الذي
 قلت وضرب زيد ويجوز حذفه اي الضمير كقول
 لومفعولاً وفليلاً لومبتداً او مجروراً عند قرينة
 اذ لا حذف بدونها الامتناع ولا يجوز هنا
 ولومفعولاً لكونه جزء من الصلة وهو اي الموصول
 الذي هو للواحد المذكور واللام الاولى حرف
 تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف
 المعرفة به بوصفها بالنكرة فانه في حكم الصفة
 المشتقة في وقوع الاوصاف وشئ منها لا
 يكون معرفة بدون ادات التعريف والثانية
 اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عن
 الكوفيين ليفصل بين الاولى والذال الساكنة
 التي هي الموصول ثم كسرت واشبعت قال
 الفاضل عصام هذا مما لا يحل مناسبة فضلاً
 عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين اذ
 الاولى ليست بجزء منه بل كلمة براسها لكن عدل
 عنه هنا لتزليلها منزلة الجزء منه للزومها
 له ولما شاء اي الواحد للذان رفعا وللذين

نصباً وجراً وكتب فيه بلامين للفرق بينه
 وبين الجمع وحمل عليه اللذان واللذان وجمعه
 المذكور وقوله في التسهيل بالعاقل الذي في
 الاحوال الثلاث من الرفع والنصب والجر وهي
 كالذي هو للوحدة المؤنثة ولشأها اي الواحدة
 اللتان رفعاً واللتين نصباً وجراً وجمعها المو
 اللواتي وجاء فيه اللواتي بحذف التاء والياء معاً
 واللا بالهزنة والياء واللاي بالياء فقط ساكنة
 او مكسورة واللاي بالتاء والياء واللاي بحذف
 الياء اكتفاء بالكسر واللواتي بالهزنة والياء
 مولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب
 اللفظان هذا واللواتي جمع الجمع وذا عطف على
 الذي الواقعة بعد ما الكاشفة للاستفهام بحرف
 ما صنعت ما بمعنى ما الذي فالرفع اول في
 جوابه لي مطابق السؤال في كونها اسميتين وبحرف
 النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اي شيء
 فالنصب اول في لي مطابق السؤال ايضا ف
 كونها فعلين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف
 ومن كذا العلم الا انه يجوز وما لغيره في الغالب
 والصفة ذي العلم والمبهم امره ويستوي
 فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتاني
 كذا ذكره الفاضل عصام واي للمذكر واية للو
 والالف واللام اي مجموعهما على ما في شرح

المفتاح

المفتاح للشريف والتفناز في الامم وحده
 على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا
 فالوجه ان يقول ال كحل ذكره في الامتحان
 لكن هذا مخالف لما سبق ولعله تمشى في احد
 الموضعين على احد الراس وفي الاخر على
 الاخر الكائنان في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
 الذي في المذكور التي في المؤنث والنوع
 الخامس من الستة المعرف باللام سواء كان
 للعهد الخارج على ما هو المتبادر عند الا
 طلاق كما اشترى بها الى حصنة معينة من متا
 مدخولها فردا وافراده نحو حاشي رجل فاكومت
 الرجل المعهود المذكور او للجنس كما اذا اشترى بها
 اليه من حيث هو هو فسمي لام الحفيضة نحو
 الرجل اي جنسه خير من المرأة اي جنسها او من
 حيث وجوده في ضمن كل الافراد فيسمى لام
 الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر
 الا الذين الاية او في ضمن بعض الافراد بالانقياس
 فيسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السور
 واشترى المح حيث لا عهد والمعرف بحرف
 النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والافتك
 نحو يا رجلا والمتقدمون لم يذكره لزمعهم
 انه داخل في المعرفة باللام اذا صل يا رجلا مثلاً
 يا ايها الرجل والمص لم يسلك مسلكهم

جنت التعريف بالالف واللام

بحث النضال الى احدى هذه الخمسة
من المعارف

تكلفا والنوع السادس من السنة المضاف الى
احدها الخمسة بالذات او بالواسطة مما
يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلا
صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا
يصح الاضافة الى المعرفة بالذات وماذا اضافة
معنوية ان لم يتوصل في الابهام كمثل وغير وقد
سبق ان للفظية لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد
او زيد غلامه وتعريفه مساو لتعريف النضال
اليه عند الجمهور والتابع الثاني من الخمسة
العطف بالحروف اي المعطوف باحدها قد
مع كونه بالواسطة لا استقلاله لفظا وهو ظاهر
ومعنى كونه مقصودا بالنسبة كمتبوع بخلاف
المتاخر كما يحى ولانه يدخل الواو على الصفة يكون
الحق بالانصال كما سيحى في التاكيد وترك التعريف
ابن الحاحب لعدم صدقه في غير الواو والفاء
وتم وحتى لا يتكلف ارتكبه البعض واكتفى
بما يفهم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة التي هي للعطف
حقيقة فلا يرد المصفا الواردة مع الواو
لزيادة اللصوق بقوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم على راي والتا
الواردة بالفاء او ثم بجملة التجرد والارتقاء نحو
بالله فبالله والله ثم والله وتكون المعطوف

مطلب العطف بالحروف

على الصفة مثل جائني زيد العالم والشاعر والكا
صفة بخوية ممنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق
الرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد اثر الكلا
المقتضيين متمنع وجعله لاحدهما والتقدير
لاخرهما لم يقل به احد وهي اي تلك العشرة و
لقد احسن في عددها هنا وابن الحاحب اخر الى
بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو
لمطلق الجمع مطلقا والفاء له مع الترتيب بلا
مهلة وترتج فتكون للتعقيب وتمر للترتيب
معهما وحتى له معهما ايضا لكنها فيه اقل وهي
فيه ذهنية لا خارجية كما في ثم والمعطوف
به جزء قوى او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة
او ضعف فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل
المتعلق بالكل ويدل لانتهاء الفعل عليه على
شموله جميع اجزاء الكل بخومات الناس حتى
الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت ولا يغير الانبياء
ثم هم لا انتفاع الناس بوجودهم وتقدم قد
ركبان الحجاج على رجالهم وان لم في نفس الامر
كذلك واو واما و امر لاحد الامرين او الامور
فيها غير معين عند المتكلم وهذا بيان للمعنى
المشترك بين الثلاثة والافلاولان قد يجيئا
للتفصيل والابهام فيكونان ح للمعين عند

بمختلفا م واما المتصلة لازمة للمصنوع ولو
تقدير ايليهما احد المستويين والاخرام ويجزا
بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما لا يعم ولا لا
نهما انما تستعمل فيما علم بثبوت احدهما عنده بلا
تعيين فيبطله والمنقطعة للاضراب عن الاول
مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر نحو انها لا
امر شاء وفي الاستفهام نحو ازيد عندك ام
عمرو ولا النفي ما اوجب للاول نحو جائي
زيد لا عمرو وفي لازمة للايجاز بل للاضراب
مع الاثبات كجائي زيد بل عمرو واما مع النفي
فكصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالسكوت
عنه على قول ولا بئانه لما بعد على اخر ولكن
في عطف المفرد للاثبات بعد النفي كما قال
زيد لكن عمرو اي قام عمرو وهو نقيض لا وفي
عطف الجملة للاثبات بعد النفي وللعكس فهو
نظير بل نحو جائي زيد لكن عمرو لم يجي وما
جائي زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق
النفي واذا عطف اي لعطف بالحروف او وقع
على الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستترا اخترا
عن المنصوب والمنفصل فانه لا شرط للعطف
عليهما يجب تاكيد منفصل ويقبح تركه يعني
ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجزء شرط
لشرطه بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية

للجزء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج ويكون
سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفتر الشرط
في المثل بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيده قوله يجب تاكيد
باولا كذا حقيقة الفاضل عصام ولما اوهم قوله
يجب الاجواز كون التاكيد مؤخرا عن العطف مع
انه ليس كذلك بئنه بالمثل فقال نحو ضربت
انا وزيدا ونحو زيد ضرب هو وغلामه وجه
الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل
فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة في الثاني
يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز
المعطف على التاكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا
ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو
بعد العاطف نحو قوله تعالى وما اشركنا ولا
اباؤنا فيجوز تركه اي التاكيد بلا قمع مع جواز
اثباته لانح يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا
قالوا قال المص وفيه نظرا اما اولا فلان الفصل
قد يقع بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فا
القول بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب
خارج عن الانتصاف واما ثانيا فلان الاختصار
على ما ذكره استحسان في كيف يعارض الواجب
فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة

اقل حرفا من التاكيد لما كفى كان ما ذكر في التاكيد
 مما لا يغني انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل
 بالتاكيد او غير ليحصل به المنقضا في التابع
 بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيتة لاستقلاله
 على متبوعه الذي هو غير مستقل وهي سبب
 استقباهم العطف بدونه وفي الفصل بالتاكيد
 فائدة اخرى وهي ايدان استقلال المتبوع بحسب
 الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلو
 قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل
 فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوي
 لكان خصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز التاكيد
 والبيان بلا فصل لكونهما غير مستقلين معني
 وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم ما الزم في
 المعطوف من المزنة وانما جاز البدل عنه بدونه
 مع كونه مستقلا لفظا ومعني كما للمعطوف لكون
 متبوعه غير مستقل بل في حكم التخيبة فلا يلزم
 ايضا المزنة المذكورة بخوضرت اليوم وزيد
 عطف على المضمير المحرور لان العطف على المظهر
 المحرور جائز بدون اعادة الجاز اعيد الخافض
 حرفا واسما لانما اشتد الاتصال بينهما لكون
 الاحتياج من الطرفين لفظا ومعني بخلاف
 الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد فاشتد توهم
 العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفعل

الفصل

الفصل بيان بل لزمه اعادة الجاز بخوضرت
 وزيد وجزم بالاول والثاني كالعدم معني بدليل
 قوله والمال بيني وبينك اذ بين لا يضاف
 الا الى المتعدد وقيل بالثاني كافي الحرف الزا
 نحو كفى بالله ثمران هذا مذهب البصري في جاز
 الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار
 الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالا
 شعار والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما
 يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة بالنظر
 الى المعني فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه
 باحدها ^{الغير} يختص العروضة به ايضا بخوضرت
 الكارث وعمر وعبد الله ويا عبد الله وزيد
 فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام اعني لزوم
 اجتماع التعريف لمجرد مفقود في المعطوف
 وسبب بناء زيد اعني كونه منادى مفردا معرق
 موجود في عمرو ولا في عبد الله فلا يصح ما زيدا
 او قاثم ولا ذاهبا عمرو ولا يرفع ذاهبا على
 ان يكون خبرا مقدما لعروا اذ لو نصب اعطفا
 على قائم كان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلو عن
 الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم
 ما ويجوز عطف شبيين بحرف واحد على نحو
 عامل واحد بالاتفاق لان قيام الواحد مقام
 الواحد هو الاصل والمعقول بخوضرت عمرو

وبكر وخالد والله دزه حيث صرح بهذا ولم
يكتف كابر الحاجب والبيضاوي بمفهوم
قوله ولا يجوز عطفهما بواحد على معمولي علملين
مختلفين اذا الواحد لا يقوى القيا مقامهما
كالقاضي ما لم يظهر غيرها توهم الغلط و
جعل العطف في كلام الغير لغويا اعني الميل
او جعل على صلة للبناء المحذوف تكلف بارد
لا يدفعه كذا في الامتحان الا عند تقدم الجار الذي
هو احدهما سواء الى المحذوف من العاطف ولا على
رأى وهو الكسائي والفراء والزجاج والروى
عن الاخفش على ما ذكر ابن هشام في المعنى نحو
في الدار زيد والحجرة بالكسر عمرو وفي الدار زيد
وعمر والحجرة ثمران كان المراد به تقديمه على الراجع
والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيد
والحجرة عمرو ابل مثال المتن ايضا ان تقديمه على
المعنوي غير منصوص كما لا يخفى وان كان
على المرفوع والمنصوب فيؤل الى تقديم المجرور
وقع في عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول
عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول ثمران
تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما في الرضى
نقلا عن الجرمي وغيره وما في التسهيل ان قوله
انه يجوز العطف اذا كان احدا العلملين جارا
وانقل المعطوف بالعاطف كما في المثالين

وانفصل

او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة بها
عمرو وما زيد بقاء ولا قاعد عمرو وقال الذين
في شرحه وعزوا هذا القول الى الكسائي والقر
والزجاج ونسبه ابن هشام الى الاعلم وهو ايضا
مخالف لما نقله الرضى وارتضاه الفاضل
عصام وتلقاه الدماميني بالقبول حيث
قال في شرح التسهيل ان هذا اربعة اقوال
احدها قول الاخفش وهو ما ذكر في متنه
والثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبته
الحاجب الى الفراء والفارسي الى قوم من نحو
ونقل ابن هشام عن البعض ان لا يخفش منهم
والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في
المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم
وابن الحاجب واختلفا في التعليل والرابع
المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه و
الجمهور فيجعل الجر في المعطوف عند همزة
محذوف او بحرف مقدّر يدل عليه ما قبل
العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل
والثالث التاكيد والافصح التوكيد كذا في
مختار الصحاح هما في اللغة التقرير قد تمه
مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب
لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤتى

بالفاظ فافهم قال الفاضل عصام لو
 آخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها
 في البيان كترتيب وقوعها في التركيب وقد
 روي ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة ترتيبها
 وهو يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام السفا
 بان يدل صريحا على ما يدل عليه التأكيد كقوله
 بدلالة اسمه عليه ثمان ذلك التفسير قد يكون
 هو المقصود الاصلى وقد يجعل ربيعة الى فتح
 التجوز او الشواهد عدم الشمول كما بين في المعاني
 فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول
 كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من
 البيان والصفة الكاشفة لايضاح لا التقر
 وان لزمه ومن التوكيد مثل نفخة واحدة والهي
 اثنين تقرره جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق
 التأكيد عليها وهو فستان لفظي سمي به لانه
 يقرر لفظه كعناه بخلاف المعنوي كما يجيء
 وهو تكرير اللفظ الاول ما بعينه او عوار
 مع اتفاقهما في الحرف الاخير او مرادفة في
 المضمير المتصل ويجري اللفظ في الالف
 كلها اسماء او افعالا او حروفا او مركبا قال
 المصنف من هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف
 ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع
 الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذي

هو التأكيد الاضطراري او تخصيص الالفاظ
 بالاسماء ويكون المقصود من هذا
 الفهم عدم اختصاص الالفاظ بصورة
 ولا يخفى ما فيه من التكلف بخوجاشي زيد
زيد وضربت انت وضرب ضرب
زيد ولا لا او نعم في جواب اقام زيد وزيد
قام زيد قائم ومعنوي لانه يقرر معناه
 فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء
 لا يجري كاللفظ في الالفاظ كلها باتفاق
 البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد
 النكرة بماعدا النفس والعين اذا كان معلوم
 المقدار بخود رهم ودينار ويوم وليلة لا
بخور جال ودرهم وهو اي المعنوي نفسه
 وعينه بمعنى ذات ويجوز الجرياء زائد فيها
 دون غيرها بخوجاشي زيد بنفسه او بعينه
 كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد
 والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف
 صفتها افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً
 تقول جاشي زيد نفسه وهند نفسها والزيد
والهند انفسهما والزيدون انفسهم و
الهندات انفسهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر
وكلاهما للمؤنث ويؤكد بهما المثني لكونهما
 مثني المعنى كجاشي الرجلان كلاهما والمرأيتان

كلتاها وكله يوكد به الواحد والجمع باختلاف
 الضمير كقراءت الكتاب كله والصحيفة كلها
 واشترت البعد كلهم والجواري كلهن واجمع
 واكتع واتبع وابضع بالمهمل والمجمل كلها بمعنى
 اجمع يوكد بها الواحد والجمع باختلاف الضمير
 كاخذت المال اجمع واشترت الجارية جمعا و
 جائي القوم والنساء جمع وكذا البوائق ولا
 يوكد بكل وما عطف عليه الا ما يفرق اجزاء
 حسا او حكما غير المشي اذا الكلية والاجتماع لا
 يتصور الا في ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقها
 لم يكن في التاكيد بهما فائدة وهذه الثلاثة لعدم
 ظهور دلالتها على معنى الجمعية اتباع جمع تبع
 بالفتح بمعنى باتع لا جمع باتع فان كون فعال جمع
 فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل عصام فلا
 جمع لظهور دلالة عليه يقال تبعه اذا مشى
 خلفه او قرع فمضى معه فقوله ولا يتقدم
 الثلاثة عليه اي اجمع اذا اجتمعت معه وقوله
 ولا تذكر بدونه عطف لعدم وفائها بالمقصود
 لما مر في الفصيح وفي غيره تذكر بدونه عطف
 تفسير هذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع
 فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني
 ونسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيره
 وتفصيلية واذا اكد الضمير المرفوع المتصل

بارزا

بارزا او مستكنا بالنفس والعين اي باحدهما
 اكد او لا بمنفصل وجود ياد فعلا للبس بالفاعل
 في المستكن وحمله عليه في البارز قاله الفاضل
 عصام ويبطله انها بالمعنى المذكور لا يكونان
 الا تأكيدين فلا يتصور الالتماس واقول للمسلم
 ذلك فالالتماس في ان المراد بهما ذلك المعنى
 فهما تأكيدان وغيره فهما فاعلان فافهم واما
 اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه الحمل
 بخوضرتك نفسك ومررت بك نفسك
 وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخوانه لا تستعمل
 لغير التاكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير
 لا يقعان غير التاكيد الامتداد فلا ليس بخورني
 ضربت نفسي او عينه وضربت انت نفسك
 او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان
 النفس والعين مع انه حكمهما ومع وجود ال
 ختصاص في الكلام بالاضمار لان الكلام الشا
 يسوق لبيان ذوات المؤكدا قلود ذكر هذا
 متصلا به لكان الفضل بينهما كالفضل بين
 العصا والحائها وقدم عليه كون الثلاثة المذكورة
 اتباعا لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية
 ليتصل ببيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضى
 بينهما كما في الاول فافهم والرابع البديل في
 للغة الخلف والمناسبة ظاهرة وهو في الا

123

مطلوب البديل

المقصود بالنسبة ولذا قدمه على عطف الياء
عدل عما في الكافية وهو بما نسب إلى المتبوع
لاحتياجه إلى التكلف كما أشار إليه المولى الجا
حيث قال أي يقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب
إلى المتبوع اذن البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه
كالجني في مثل جاني زيد اخوك فان المقصود به ليس
اخاك وقال الفاضل عصام وبعد فيه نظر لان
نسبته إلى الاخ ليست مقصودة بنسبته إلى زيد
بل هي مقصودة من ضمها اليه فلا بد من زيادة تحمل
وهو ان المقصود من النسبة إلى المتبوع النسبة
اليه كما في بدل الغلط او حال نسبة من التقرر
التمكن في الذهن كما في البواقي وخروج البديل من
المنسوب عنه نحو ضيفي زيد اخوك اذ لا يقصد
عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب
إلى المتبوع بل مما يقصد النسبة بنسبة متبوعه إلى شيء
وما اختاره المصنف من قوله بالنسبة مما صوبه الفا
عصام دون ما في المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف
الاضراب قيل هو ايضا لان متبوعه مقصود من المتكلم
ابتداء ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان وهذا هو لانهم قالوا في
معنى الاضراب هو الاخبار الذي وقع من المتكلم
ولم يكن بطريق القصد ولذا صرف عنه بيل
وقالوا بدل الغلط ثلاثة اقسام ذكر البديل منه

124 عن قصد ثمرها بالغلط وشرطه ان يرتقي من الادنى
إلى الأعلى ويسمى بدل بد أخوه نديد رشمس و
صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك
إلى رجل ونسب المقصود وسبق اللسان إلى غير
غم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام
الفصحاء وان وقع في كلام فحقه الاضراب على الغلو
فيه بيل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وسمي
بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء يزد
بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط
وان الغلط والنسب يقعان في كلام الفصحاء لكن
يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان
يزيد بلا عاطفة كذا في الامتحان وينتقض التعريف
بصفة أي وهذا وأي هذا في أيها الرجل وبهذا
الرجل وبهذا الرجل فانها المقصورة بالنسبة
دونها كما لا يخفى قاله الفاضل عصام واقسامه اربعة
بالاستقرار بدل الكل أي بدل هو الكل من الكل
وهو المبدل منه ان صدق أي المبدل والمبدل
منه الكلان على شيء واحد وان لم يكونا مترادفين
او متساويين نحو جاني زيد اخوك وبدل البعض
أي بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول المبدل
جزء مدلول المبدل منه في الخارج نحو ضربت زيدا
رأسه وبدل الاشتغال أي بدل مسبب غا الباعث
اشتمال احد المبدلين على الاخر ان كان بينهما

تعلق وما لا يسهل بغيرهما أي الكلية والجزئية
وفيه إشارة إلى أن اشتغال كل منهما على الآخر
ليس بشرط بل يكفي التعلق لكن لا مطلقا بل بحيث
تتغير النفس أي السامع بعد ذكر الأول وهو المبدل
منه ويتشوق إلى الثاني وهو المبدل نحو سلب
زيد ثوبه فإنه إذا قيل سلب زيد ينتظر السامع و
يتشوق إلى ذكر ما سلب منه أنه ليس ذاته بل ما
يحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب
وأما اقتصار ابن الحاجب على الملازمة بينهما في
فيقتضي كون غلامه في جاني زيد غلامه بدل
الاشتغال وليس كذلك بل هو بدل الغلط وبدل
الغلط أي بدل مسبب عنه أن كان ذكر المبدل
منه غلطاً صريحاً أو غيره فيشمل أقسام الثلاثة
ألا أنه خلافاً للظاهر إذا المتبادر من الغلط ما هو
الصريح ولا يصح إطلاق قوله ولا يقع إلى آخره
أن رجوع ضمير إلى بدل الغلط مطلقاً لوقوع
القسم الأول في كلامهم كما اعترف به نفسه وأن
رجع إلى ما فيه الغلط صريحاً بقرينة المثال في
القسم الأخير مما لا مع أنه لا يقع في كلامهم أيضاً
فالوجه أن يختار عبارة البصائر أي فأنها شاملة
لها بالتحلف كما صرح به في الامتحان بخواريت
رجال حماراً ولا يقع في كلام الفصحى بل يوردونه
بيل ويجب وصف النكت المحضة المبدلة من

المعروفة

125 المعرفة فيه إشارة إلى أنه لا يلزم أن يطاق بقا المبدل
منه تعريفاً وتكراراً كما في الوصف كجائني رجل
غلامه زيد بدل الكل إذ لا يتحد غيره مع المبدل
منه فلا يضر تغايرهما فيهما إنما وجب ليكون
كالجبر لما فيه من نقص المغايرة ولا يكون المقصود
انقصر من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناسية
نأصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمير بدل الكل
إلا من الغائب نحو ضربته زيد إلا أن المضمير المتكلم
والمخاطب أقوى وأخص دلالة من الظاهر فلو
أبدل منهما بدل الكل يلزم أن يكون المقصود انقصر
من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير
مدلوليهما فيهما يقال اشتريتك نصفك وعجنتي
علمك وعجنتك على وضربك الحمار وضربتني الحمار
والتابع الخامس من الحنكة عطف البيا وهو تابع
جعي به لا يصح متبوعه ولا يلزم منه كونه أوضح من
متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج غيرهما
الكاشفة وخرجت بقوله ولا يدل على معنى فيه
أي في متبوعه نحو أقسم بالله أبو حفص كنتنهم
بن الخطاب رضي الله عنه عطف بيان له مجمع
ما ذكرنا من الممولات على ما ذكرنا ثلاثون والثمان
ذكر ابن الحاجب منها على ما ذكره ستة وعشرون
زاد في المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرد عن التأني
والجائز مرفوعاً المنصوب المضارع المنصوب وذكر

مطلب عطف البيا

بعد المجزور المجزوم الباب الثالث في الاعراب تذكر
ما سبق وهو في الاصطلاح شئ حركة او حرفا او قد
جاء من العامل بواسطة له يذكروها اكتفاء بذكرها
في تعريف العامل فلا ينقض بها فانها وان جاءت
منه لكنها بلا واسطة يعني جاءت منه ذاتا وصفة
معاً كما في الاعراب بالحركة او وصفة فقط كما في الاعراب
بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلاً مثل مسلمون
ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب تقول مسلمون
مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين
مصلحين وكذا التثنية ولحقاقتها والاسماء الستة
المضافة فمسلمون ومسلمين مثلاً مترادفان في
اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول
عند ورود الرفع والثاني عند ورود الناصب
والجاء لكونها اما غير دالة على شئ او دالة على مجرد معنى
معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دالة على
المعاني الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها
فيحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما
يحدث به في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة
الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام مزيد
تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه
به اي بسبب صفة آخر المعرب لفظاً او تقديرًا
او محلاً والمراد بالآخر هنا هو الحرف المفوظ آخر
عند الاضافة ولو فرضاً فيشتمل الحقيقي كدال

زيد والمجازي كناء قائمة وباء بصرية وواو
مسلمون على ما هو المختار عنده وهو من ان
كلامها كلمة براسها قال المص للاعراب معنيها
عام وهو ما اقتضاه عروضة معنى يتعلق بها
ليكون دليلاً عليه فان لم يمنع من ظهوره شئ
فلفظي وان منع حال في آخره فتقديره او في
نفسه فمحلي وهذا تابع المقتضية فيوجد في
غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص
بالاولين والانواع للعام وكذا محالها واكتفاء
والعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص
انتهى فان كان المراد به العامل يلزمه ان يكون
المراد بالعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلا
المبتادر لا الاصطلاحى ولا ينتقض التعريف
بمخرج المحلي الذي في المبني فلو قال آخر الكلمة
كما في تعريف العامل كانا صوب واظهر وسلم
من لزوم الدور بذكر المعرب واذا لم يسلم منه بذكر
العامل فافهم وان كان المراد به الخاص وبالمراد
الاصطلاحى يخرج المحلي المذكور عن الحد والمحد
مع ذكره الاقسام وجعله استطراداً لا يناسب
المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام ويمكن ان يقال
انه اخرج عن التعريف وادخله في التقسيم
نتيجه على الخطا طرئته لكون المانع عن الظهور
نفس محله ثم انه لا يخفى على كل من التقديرين ان

ان الجربا حرف الزائد ومثل رب والمضاف بالا
 ضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان هـ
 الداخلين على الماضي الواقع موقع المضارع
 خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضياتها
 التعريف للاعراب الاصل الى الملتحق به ولو اريد
 بالاعراب ما يشملها وزيد في تفسيره او حمل عليه
 او لم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب ما
 اشتمل على هذا العام لم يكن ماذ كرخارجا عنها
 واما النقص بالواسطة فقد فوج بان المتبادر من
 الباء السبب القرينة وهي من البعيدة لكن يا يا
 ما نقلناه وتعريفه للعامل وله اي للاعراب مطلقا
 لكن على التقدير الثاني بالاستخدام فانهم تقسيم
 اربعة بالاستقرار متداخلة اي يدخل اقسام بعضها
 في اقسام الاخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبار
 مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جمع اقسام
 بل بين اقسام الخارجة من التقسيم وهذا التقسيم
 الاسم نارة الى المعرب والمبني واخرى الى المعرفة
 والنكرة مع ان كلاهما اما معربا واما مبني القسم
 الاول منها تقسيمه منها بحسب الذات الحقيقة
 ولذا قدمه نقول هو اي الاعراب ما حركته وهو
 الاصل فيه لحقتها وكونها ادل على المقصود
 قدمها او حرف وهي ليست باصل لانقضاء علة الا
 صالة فيها لكن يكون اعراب الامر يقتضي ذلك

كلاهما

127 كاعناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة
 او حذف اي حذف احدهما للجزم ولذا اخرجتهما
 والحركة ثلاثة ضمة سميت بها الضم الشفتين عند
 وفتحة لفتح الفم عندها وكسرة لتسفل الفك
 الاسفل عندها فكانه يكسر نحو جائني زيد ورا
 زيد ومررت بزيد والحروف اربعة واو والفاء
 وياء نحو جائني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ونحو
 نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف تلاك
 حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو
 لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فاجمع اي
 مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم عشرة
 وهو ظاهر والتقسيم الثاني منها تقسيمه بحسب
 المحل هو اي المحل الذي بحسبه هذا التقسيم اما
 معربا وملايس بالحركات المحضة لانع الحذف
 او بالحرف المحضة لامعه او بالحركات مع الحذف
 او بالحروف مع الحذف والاول وهو ما كان في
 المحضة اما تام الاعراب ملتبس او معربا بحرف
 الثلاث في الاحوال الثلاث غير تابع بعضها لـ
 في بعض الاحوال بالضم رفع اي مرفوعا او حـ
 الرفع والفتحة نصبا والكسرة جرها هذا هو الاصل
 ايضا اذ بالكسرة يختل الغرض فان الواحد اذا
 جعل علامة لشئيين على سبيل البدل او جـ
 فيحتاج الى علامة اخرى فمما وجد فيه هذان

الاصلان وهو ما ذكر بقوله فهو أي تام الاغراء
 مما بال حركة المحضة الاسم المفرد لا المثنى والجمع
 بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا
 وهو ما تغير بناء واحد للجمعية احترز به عن التثنية
 مذكرا او مؤنثا اذا عراب بالاول بالحروف وغير
 الثاني ناقص المنصرف والايحتاج الى علة وبيان
 وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليهما كما في نحو
 احترز عن غير المنصرف لان عرابه غير تام وعن
 الاسماء الستة المضاف الى غيرياء المتكلم فان
 المنصرف على ما فسر غير صادق على المعرب بحرف
 كما ينبغي نحو جائي رجل ورجال ورايت رجلا
 ورجالا ومررت برجل وبرجال وناقص الاعراب
 بالحركتين فقط وهو على نوعين الاول ما يكون
 المتروك فيه الكسرة و اشار اليه بقوله اما
 بالضمه رفعا وبالفحة نصبا وجر فهو أي
 ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المنصرف
 نحو جائي احمد ورايت احمد ومررت باحمد
 وينبغي ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه على النص
 للناسبة بينهما في كونهما علامتي لفضلة بخلاف
 الرفع فانه علامة العدة والثاني ما يكون المتروك
 فيه الفحة وهو ما اشار اليه بقوله واما في
 رفعا والكسرة نصبا وجر وهو أي ما بالحركتين
 المذكورتين جمع المونث السالم وحمل نصبه على

الجريكون وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم
 على ما ينبغي نحو جائي مسلمات ورايت مسلمات
 ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والثاني
 وهو ما بالحروف المحضة أيضا أي كما بالحركات
 المحضة اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة في
 الاحوال الثلاثة على ما هو الاصل كما في الاعراب
 بالحركة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا
 فهو أي تام الاعراب مما بالحروف المحضة الا
 سماء الستة المضافة ان غيرها بالحركة الى غير
 ياء المتكلم اذا المضاف اليها بالحركة تقدير اكسائر
 الاسماء المضافة اليها ينبغي المفردة اذا المثنى
 وجمع المذكر السالم وان كان عرابها بالحروف
 لكنهما ليسا بتاممي الاعراب واعراب المكسر بالحركة
 لا بالحروف المكسرة اذا المصغرة بالحركة لا بالحروف
 نحو جائي ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وانما جعل
 اعرابها بالحروف لانها اسماء اخرها ثابتة في
 حال الاضافة سماعا بخلاف دم محمد وفة نسيا
 في حال الافراد بخلاف نحو العصام فاشتهت الزانة
 فامكن جعلها علامة مكنى في التثنية والجمع والاسماء
 اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العار
 فصار الحرفا صلا لحنفته دون الحركة بخلاف اذا
 يحتاج الى زيادة لمجرد الاعراب وقد صار العين
 محلا للاعراب بجذف اللام شيئا ونحو العصا لان

مطلب الاسماء الستة

اللام لم يحذف شيئا أصلا فلم يشبه الزائد فكان
 جزء محصنا من الكلمة والاعراب وصف فتأفيا
 ولما لزم التحريك في التصغير بسبب سكون ياء
 عاد إلى أصل الحركة ذكره في الامتحان وأما ناقصه والا
 عراب بالحرفين أما بالواو رفعا هذا هو الأصل فيه
 كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر إلى
 هذا قدم الجمع على المثني عكس ما في الكافية واللب
 والياء نصبا وجرا فهو أي ناقص الاعراب بهذين
 الحرفين جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بنا واحدا
 للجمعية والتغير في نحو ستمين وارضين وثمانين و
 قليل من الشواذ بعد تحقق الجمعية والوجه ذو
 من غير لفظه وعشرون واخواتها أي نظائرها
 من ثلثين إلى تسعين نحو جائتي مسلمون وأول مال
 وعشرون رجلا ورايت مسلمين وأول مال عشرين
 ومررت بمسلمين وأول مال وعشرين أوبالالف
 رفعا والياء نصبا وجرا فهو أي ناقص الاعراب
 بهذين الحرفين المثني وقد سبق ما هو واثنان وكذا
 اثنان وثنان وكلا وكذا كلنا بلا تنوين ولو بلا
 إضافة قاله الفاضل عصام مضافا إلى مضمر إذ
 لو كان مضافا إلى مظهر لكان معربا بالحركة التثنية
نحو جائتي مسلمان واثنان وكلاهما ورايت مسلمين
 واثنين وكليةما ومررت بمسلمين واثنين وكليةما
 ووجه عدوها عن الأصل الأول قد سبق الاشارة

جمع المذكر السالم

اليه

إليه في الاسماء الستة وأما عن الثاني فالاختلاف
 عن اللبس في الاحوال الثلاثة فلزم التوزيع
 فالرفع لكونه علامة العهد أحق بالامتياز الدال
 والتثنية لكونها أكثر أولى بالالف لاخف و
 لكون ضميرها في نحو ضربا وبضربان والواو لكونه
 إضا الضمة أولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراط
 الأربع في إياها ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه
 ولما كان هذه الحروف دالة على معنى التثنية
 والجمع لم تحض للاعراب تحض الحركة فلزم الجر
 وأيضنا لم يمكن الحاق التنوين الدال على تمكن خذ
 عن الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر
 إلى الأول لم تسقط مع اللام والوقف إلى الثاني
 سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها
 في التثنية وفتحوا في الجمع تعادلا وفرقا بينها إذ قد
 تزول العلامة الأولى بالاعلال نحو مصطفىين
 ووجه الحاق اثنين واختيه ظاهرا لانهما كالثنائي
 لفظا ومعنى وأما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى
 فراعوا في الإضافة إلى المظهر اللاحق بالأصل
 الأخف جانب الحركة لفظا وإلى المضمرة الفرع
 المعنى مع أن اللفظ أيضا أصل في الاعراب وكذا
 كلنا والحاق باب عشرين أيضا ظاهرا لكونها كالجمع
 لفظا ومعنى وكذا أولو وعدم النون للزوم الأ
 صنافه كذا في الامتحان والثالث وهو ما بالحركة

مع الحذف لا يكون لان اتمام الاعراب وهو الى الثالث
 فثمان لان محذوفه امل حركة او حرف فالاول
 وهو مكان محذوفه حركة الفعل المضارع الذي
 لم يتصل باخره ضمير مرفوع بقرينة الاقيا اتصال
 المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو للحا
 وهو في عرفهم ما ليس اخر حرف علة فرفعه اي رفع
 ذلك المضارع بالضمه ونصبه بالفتحة ولو تقدير
 كافي الوقف ولا يخفى ان ليس المراد بهما علم الفاعل
 والمفعولية وجرمه بحذف الحركة ولو تقديرهما
 اذا التقى الساكن بعده نحو يضرب ولن يضرب
 يضرب ولم يضرب القوم والثاني وهو ما كان محذوف
 حرفا الفعل المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره
 ضمير ان كان اخر حرف علة واوا ياء او الفاء فرفع
 بالضمه تقدير الاستثقالا ونصبه بالفتحة ولو تقدير
 كما اذا كان الاخر الفاء وجرمه بحذف الاخر مطلقا لان
 الجازم لما لم يحذف الحركة اسقط الحرف المناسب لها
 نحو يغزو ويرى ويخشى ولن يغزو ولن يرى ولن
 يخشى ولم يغزو ولم يرى ولم يخش والرابع وهو ما
 بالحروف مع الحذف لا يكون الا ناقص الاعراب وهو
 اي الرابع الفعل المضارع الذي يتصل باخره ضمير
 مرفوع غير النون الذي هو للجمع المؤنث اذا المضارع
 لو اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد
 كما سيأتي فرفعه بالنون ونصبه وجرمه بحذفه

130 لان الضمير المرفوع لما عد جزءا بدليل سكون اخر
 ضربا دون ضربا جعلوا الاعراب بعده ولما لم
 يتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابها
 لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم وحذف
 الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم
 بدل الجر والنصب يناسبه في مخرج اصلهما و
 كونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع
 في الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه في الالف
 ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربين وتضربان
 ويرمون وتزمن ولن يضربا ولن يضربوا ولن
 تضربي ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمي ولن يضربا
 ولن يضربوا الخ فالجميع اي مجموع اقسام الاعراب الحاء
 من التقسم بحسب المحل تسعة ستة منها بانقسام
 كل من الاول والثاني الى اتمام الاعراب وناقصة المنقسم
 الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين
 وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير
 المنصرف وكان للثاني احكام اخر لا بد من معرفتها
 احتاج الى بيانها فقال والمراد في الاصطلاح بالنصر
 سمي به لكونه صرفا في الاسمية ولذا سمي امكن او لجره
 عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتغيره بدخول
 الجر والنون ولا زدياده بقدومه لاصلاته ولكون
 مفهومه وجود تاما اي اسم دخله الجر بالكسرة لتأدبه
 لاصلاته كما سبق والنون لعدم مشابهته بالفعل

مطلب غير المنصرف

وهذا لا يصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف
سُمي به لعدم ما ذكر في المنصرف اسم معرب بالحركة
فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شا
الدخول فيكون ذلك واسطه بينهما كما صرح في
الامتحان لا يدخله الجزاء الكسر قدّمه بتبنيها على ات
منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والشون
التمكن لانها مشابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ
الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة
فرع لشي منعه منه ما منع من الفعل اعني الكسر والشون
ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجري
عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب
بل بمعرفة جميع العلل وشرائط آثارها وهي لا تتيسر
الا بالتفصيل الا قبل العجّة ووزن الفعل منها مختار
الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة التقرّيبية وهو
محل بالتعريف كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه
واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها
نوع معرفة وضبط للافراد بالتوقف على الاستعمال
في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل الا في فاهم
وهو اي غير المنصرف على نوعين الاول سماعي وهو
يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان
يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور نحو
احاد وموحد وثناء ومتنّى وثلاث ومثلث وباع
ومربع قال الرضي هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء

في الشعر

131

في الشعر فصلا لعشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها
ما فوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس و
مسدس وسباع ومسبيع وثمان ومثمان ونساع ومتسع
بلا سماع بل المسموع مع ياء النسبة نحو خماسي الى تساعي
هذا قال الفاضل عصام انما لم يحكم بالسماع في عشرة
مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع في مفعول ولا فعال في
التسعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء ليلال على السماع
لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسي مع انه لا يفيد
في مفعول وجعل ابن مالك خماسي ومخمس مسموعين
ايضا وكل منهما معدول عن العدد المكرر اذ معناه
مكرر والاصل تكرار اللفظ ايضا فاصل جائئ القوم
احدا وموحد جاؤا واحدا وكذا البواقي واخرج جمع
اخرى مؤنث اخر وهو اسم تفضيل لان معناه في الاصل
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل
بمن او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها
علم انه معدول من احدهما فيقل انه معدول عامعه
من الموافقة للموصول افراد الانتثية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عامعه الاضمار
لانها توجب التسوين او البناء او اضافة اخرى
كما قروليس في اخر شي من ذلك وقال الفاضل عصا
ان هذا الوجه ضعيف لان هذا القاعدة في تقدير
الاضافة لا فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما
يكون بعيد والوجه الوجيه ان جائئ الرجل والرجل

لو فرض

الاخر وحائتي رجل ورجل اخر فيه التفضيل لم يكن
المفضل عليه الا ما ذكر اوله ولا ينصور ذلك بالا
ضافة بل بالاولين فروع المناسبة بين الحال والا
صل ويحكم بانه معدول عن احد الصورتين منعت
تلك الالفاظ او مثلت بها حال كونها صفات
كانت اعلاما للذكر صرفت على الاكثر لان العدل في
هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب
جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصل مع العملية
ولو اللاناث لم تصرف باتفاق للتانيث مع العملية لكنها
لا تكون ح مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل
التحقيقي والوصف الاصل اذا العارض صار اصليا
في المعدول لا اعتباره في وضعه وتجويعه وكنع وتبع
ويصع حال كونها جموعا فان جمع جمع جمعاء وموت
اجمع وقياس تكسين فعلاء صفة فعل واسماء فعلى
فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان جمع
في الاصل افعل تفصيل فجمعاء شاذ وقس عليه البواقي
والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف الاصل على
الاصح ولا يضر الغلبة الاسمية وقيل التعريف اضافي
لانه يتقدير جميعهم حيث لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم
ملائمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم
ملائمة تقديرها وقيل التعريف الوضعي وهو
التعريف بلاداة فهو يشبه العلمة ولهذا الاختلا
لم يقيد بها بالصفات كما في الاول وانما قيد مجوعا

لانها

132 لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون
كما سبق ونحو عمرو وزفر ورجل اسم نجم من الجنس
وتخرج اسم جبل في من دلغة حال كونها اعلاما
والسبب فيها العدل التقديري والعلم ولو لم
تكن اعلاما بان تكررت لا انصرفت لبقائها على سبب
واحد والثاني قياسي وهو ما لا يتوقف منه
بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدا
كلية موضوعها غير محصور كما يشير اليه باداة
السور الكلي في قوله وهو كل علم على وزن اى هيئة
مخصوص بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في
الاسم الا منقولا عن الفعل والعجم كضرب فجهولا
وشمر مشددا العين علم لفرس الخجاج معناه في الا
صل اسرع في المشي وتقم منقولا من العجم وانقطع و
لجمع واستخرج وغير ذلك من اوزان الخناسي والتا
معلومة او مجهولة او في محل اوله اى الوزن ومجاز
بالحال الحدي زوائد المضارع التي لها نوع اختصا
به وهي حروف ايتين حال كون ذلك الوزن غير قابل
للتاء المتحركة للتانيث لان لوقها به يخرجها عن كون
وزن الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير
منصرف للعملية والتانيث كعمله وارملة اذا سمي
بها قيد حل في قوله كل علم فيه تاء التانيث لا وزن
الفعل كما لا يخفى بخوزيد ويشكر وحمد والسبب في
وزن الفعل وكل فعل التفضيل والصفة اى كل

ما كان على وزن فاعل موضوعا للتفضيل والصفة
نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب
 والوزن ولم يقيد هنا بعد قبول التاء اذ كل منهما
 من حيث ان فاعل التفضيل والصفة ليس له احتمال
 لقبولها بل عدمه فطعن اذ مؤنث الاول فعلى ومو
 الثاني فعلا وكل اسم عجمي عجمي في الاصل سعمل
 في اول نقله الى العرب علما سواء كان علما في العجم ايضا
 او اسم جسم نقل علما فظهر الخلل في عبارة الكافية
 قال شرطها ان تكون علمية في الاعجمية وما جاز به من
 التعميم للحقيقي والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يفر
 لعمومه ولا صواب ان يقال ان الثاني ملحق بالاول
 دلالة للاشتراك في العلة لكن الشرط فيها ظهور العلة
 للكل وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا في الامتحان
 وجدا لاشتراط بقاء العجمة بجاها وظهورها اذ لو لم يكن
 كذلك لتصرف في العرب بادخال اللام والاضافة
 والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربي فتضعف
 العجمة فلا تؤثر وهو اي الحال ان ذلك العجمي زائد
 على الاحرف الثلاثة او محرك الوسط نحو قالون كان
 في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد
 رواية نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا
 تكلف و ابراهيم هما مثالان للزائد على الثلاثة الاول
 للثاني والثاني للاول وسقرو ونوح منصرف
 اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب الاول جعل العجمة كما

لثانث

133 كالثانث المعنوي بدليل اعتبارها في ما وجور
 فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا للزمن مخشري
 وقد زيفوه بان الثانث امر حقيقي وله علامة
 تظهر في بعض التصرفات والعجمة امراضا في علا
 لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار الثانث في نحو ما
 للتقوية لا لاستقلال السببية وان لم يسمع فطامع
 الصرف في نوح بخلاف هذه والثاني عدم تحريك الا
 وسطا في العجمة اصلا بخلاف الثانث لانا اعتبار
 في الثانث لقيام مقام الرابع القائم مقام التاء
 فيقوى بوجود الثانث في الجملة وهذا لا يعقل
 في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شي فلا
 وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على
 الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة
 ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة
 ومجرد زيادة حركة لا توجب طولاً مؤدياً الى القلة
 في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرابعي
 وهذا السبب و واكثر النجاة وارتضاء الرضى والثالث
 اعتباره بدليل منع نحو سقرو وشترو وهذا لابن الحاجب
 ومن تبعه ورد بها نهما اسما بقعة وقلقة وانما يظهر الثمة
 في نحو ذلك اسم لرجل ولم يسمع منه ذكر في الامتحان
 لابن الحاجب في هذه الرسالة وكل مؤنث علما او لا
 بالالف مقصورة كانت او ممدودة والمراد بها الهزء
 المنقلبة لما قبلها والسمية بالالف باعتبار الكون

وبالمدة باعتبار النسبية فافهم مخوضا وحما
 قيل انما قامت مقام العلتين للزومها الكلمة وصفها
 مثلا لا يقال جبل ولا حمر بخلاف التاء فانها ان لم
 لزممت بعارض كالعلمية ورده المص بان ان اراد
 عموم السلب في التاء فمنقوض بخوضه اذ لا يقال
 ظلم بمعناها وان اراد واسلب الموم فكذا الالفان نحو
 ذكرى وضرا وان اراد واجبي التاء للفرق مطرد في
 بعض الصفات فكذا المقصورة في فعل التفضيل
 والمدودة في فعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم
 تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الا ان ينضم اليه
 قلب لتاء هاء وهي حرف خفي كانه معدوم وكل علم
 فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلاثة او ثلثا شامرا
 الاوسط ولا نحو فاطمة ومزة او تقدير انما شرط
 فيهما العلمية ليصير التا لازما لان الاعلام محفوفة
 عن التعديل بقدر الامكان ولا يها وضع ثان فيكون
 التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم
 وهو اي والحال ان العلم الذي فيه التاء تقديره ان
 حروفه على الاحرف الثلاثة علم المؤنث ولا تخوز
 او هو متحرك الاوسط حال كونه علم المؤنث مخوقدم اسم
 امرا وينبغي ان يقول او عجة ليشمل مثل ماه وجور
 هذا الاشتراك ضعيف المقدرة فلا يقوى قوة الملفوظ
 الا بقيام شيء في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف
 الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل غفر

134 مع وجوده في مثل قديرة وحركة الاوسط قائمه مقام
 الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل حمزى مع جواز
 مثل جيلوى والعجوة وان لم يكن مؤثرة في الثلاث
 الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث
 ولضعف هذين لا يوثقان الا فيما في مستاء تانيث
 بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المؤنث وقيل
 السلامة بثقل احد الامور على مقاومة الحققة لثقل
 احد السببين ومزاجتها لتأثيره ورده المص بانه لا
 طائل له اما اولافان تاثير العلل ليس للثقل بل للمعنى
 واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف
 والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الحققة في
 ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور
 اعلاما للذكور على مدار الاشتراط وعدمه ضعف التا
 وقوة اذ الحققة والمقاومة سببان في الحالين ولو سمي
 به اي بذلك المتحرك الاوسط مذكرا صرف لغاية
 ضعف التانيث فلا يقوى الا القائم مقامه بالذ
 فلو سمي بالزائد على الثلاثة منع لو تانيثه اصليا ولا
 فنصرف في كل حال كحل مكسر بتغير التاء فان تانيثه
 بتاويل الجماعة فمثل كلاب اذا سمي به مذكرا صرف لو
 كان علم المؤنث ثلثا ساكن الاوسط يجوز صرفه
 تانيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا
 نحو هند وكل علم في الحال ليتحقق الافراد لان منع الضم
 حال الكلمة وهذا اول من قولهم ليا من من الزوال

له نوع قوة ذكره في الامتحان مركب من اسمين في الاصل
 لان نحو النجم وبصري علمين منصرفان لان الحرف لمعد
 استقلاله لا يعتد بحريته فكانهما لا تركيب بينهما
 حتى يوتر ونحو من زيد وان زيدا وزيدا مع الضمير ^{تليط}
 شرا اعلاما محكيات فلا يظهر فيها منع الصرف ليس
 احدهما عاملا في الاخر بالاضافة او يكون بمعنى الفعل
 احتراز به عن مثل عبد الله وضارب زيد لانها محكيان
 فلا يظهر فيها المنع ولان الاضافة لما اثرت في المضاف
 الصرف فلا تؤثر الاحرارة والماء البرودة ولا الثاني
 صوتا في الاصل مثل سيبويه فانه مبني او محكي بناؤه
 ولا متضمنا للمعنى الحرف في الاصل عاطفا او جار الحصة
 عشر وجاري بنت ببت علمين لانها محكيان البناء على
 الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب في زيادة هذين
 القيدين كما اصاب في زيادة اسمين لكن لا بد من ان
 يزيد ولا معر باقبل العلمية احترازا عن مثل حيوان اطلق
 وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد لب
 عن قوله ليس احدهما عاملا في الاخر ولو زاد ايضا ولا
 مبنيا لا غنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد
 قوله مركب بدون النسبة او مع الامتزاج لكان خضر
 واشمل وامنع والثاني اوضح كما لا يخفى نحو بعلبك ^{حصر}
 موت على اللغة الفصيحة كما ينبغي وسبب المنع العلمية
 والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان في الاخر
 لا اصليان ولذا سميتا من زيدتين وسميتا مضارعتين

لشبههما

135 لشبههما بالفي التاينث قيل في امتناع دخول التاء وقيل
 في كونهما من زيدتين علما ليمتنع بالعلمية عن التاء وتحقق
 المشابهة بهما او وصفا لا يدخل التاء لهما من تحقيق التاء
 بهما نحو عمران والسبب الالف والنون والعلمية سكران
 مثال لوصف له مؤث لا يدخل التاء كسكوى ^{وهم}
 مثال لوصف ليس له مؤث فضلا عن دخولها و
 السبب الالف والنون والوصف وكل جمع محاليا
 او اصليا كحضا جرح تحقيفا او تقديرا كسراويل على وزن
 فعال او فعاليل بان كان وله مفتوحا وثالثه الف
 بعده حرفان متحركان او ثلاثة احرف او سطها سا
 ولو في الاصل كجواز فانه غير منصرف على الاصح ومثل
 دواب وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع
 التكسير مرة اخرى وتكرار الجمعية في البعض ولذا سمي
 منتهى الجوع فيقوى الجمعية لم يقل بلاها ولا ياد ^{نم}
 عن مثل فرازة ومدائي بناء على ان المتبادر كونه على
 وزن احدهما بدون اتصال شيء وهو الظاهر من المثال
 على ان المختار عنده كون التاء في مثل فرازة فيخرج بانضاله
 عن الوزن المعترف فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به
 في الامتحان نحو مساجد ومصايح وفي التمثيل بهما دون
 دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن التصغيري لا
 التصريفي وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك
 والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول
 بالفاء والعين واللام وعن الزوائد بلفظه كما في التصغير

فيقال له وزن عروضي ايضا كما صرح به الفاضل عصا
 ويجوز صرفه اي لا يمتنع جعل مميز المنصرف منصرفا
 حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما قرئ من تعريفه
 الشعر بان يخل بالوزن او سلاسته لو منع فالاول
 كقوله صبت على مصائب لوانا صبت على اليا
 صرن لياليا والثاني كقوله اعد ذكرى فغان لنا ان
 ذكره هو المسك ما كررت يتصوغ اول للناسب
 اي ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف
 نحو سلاسل على قراءة نافع والكسائي صرف لنا
 اغلا لا بعده وفوارر لنا سب فمطرر بعده وكل
 ما لا ينصرف اذا اضيف الى شيء او دخل لام التعريف
 انصرف حقيقة وجدا بليبا او لا دخول الكسر عليه
 وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام لا يمنع الصرف
 فانهم نحو مررت بالامر مثال للثاني قدمه على مثال
 الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والمثال في اخرنا
 مثال للاول ولا مجال لعدم الفصل فيه فانهم في تقسيم
 الثالث منها تقسيمه بحسب النوع وهو اي الاطراب
 بحسب اربعة بالاستقرار رفع ونصب هما مشتركان بين
 الاسم والفعل غير مختص كل منهما الكل منهما لكن مضافا
 في الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما
 فمضافا للمشارك علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما
 كذا ذكره الفاضل عصام وجر مختص بالاسم لا يوجد
 في غيره معناه علم الاضافة وجر مختص بالفعل معناه

مختص

ما يشبه الجر في الاختصاص وعلامة الرفع اي علامة
 هي الرفع فالاضافة كشجر الارال او علامة دالة على
 ما دل عليه الرفع لان الاعراب عند عبارة عن الحركة
 والحرف واما على راي من جعله نفس الاختلاف فالغنى
 علامة دالة على الرفع الذي هو الاختلاف وهو
 ظاهر اربعة ضمة في الاسم والفعل واو اي واو
 جمع المذكر السالم والاسماء الستة في الاسم
 اي الف لتثنية في الاسم وتون اي تون التثنية
 والجمع المذكور والواحدة المخاطبة في الفعل وعلامة
 النصب خمسة فتحة في الاسم والفعل وكسرة في
 في الاسم الذي هو جمع المونث السالم والالف في الالف
 الستة السابقة وياء اي ياء التثنية وجمع المذكر
 السالم وحذف النون في الفعل وعلامة الجر ثلاثة
 في المنصرف وفتحة في غير المنصرف وياء اي ياء
 التثنية وجمع المذكر السالم والاسماء الستة و
 علامة الجر ثلاثة حذف الحركة من اخر المضارع
 الصحيح لم يتصل باخوه ضمير وحذف الاخر من المضارع
 المذكور اذا كان معتلا الاخر وحذف النون والتقسيم
 الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه بحسب
 الصفة فهو اي الاعراب بحسبها ثلاثة لفظي يظهر
 في اللفظ اي لفظا ماله الاعراب وهو الاصل لانه
 علامة وحقها الظهور وتقديره ومجلى في تقدير
 الاخرين حتى يعلم ان ما عداها لفظي الاختصاص وال

في هذه الثلاثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث
لان من مواضع التقدير ما لا يدخل فيما ذكره
من المواضع السبعة له وهو ما سكن اخره لمجرد
التخفيف او للادغام فيما بعده نحو بارئكم تشكين
الهمزة في قراءة ابى عمرو ونحو ارحم ملك يوم الدين
في قراءة ابى عمرو وغيره وما يتبع حركة اخره بحركة
غير عرابية او لا للتناسب نحو للملائكة اسجدوا
بضم التاء على قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر
الدال على قراءة حسن البصري ونحو يا زيدا النظر
بضم الفاء ونحو ضب خرب بالجر الجوارى في خرب
اذ ليس حركة اخره بنائية ولا اعرابية بل للمنا
والاعراب مقدر صرح به الدماميني فيكون التسمية
بالجر للمشاكله اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق
بالموقوف عليه دلالة للاشتراك في اشتغال
الاخر بالسكون والثاني بالحقى للاشتراك في
اشتغال الاخر بالحركة الغير اعرابية فافهم
فالقديرى ما لا يظهر في اللفظ بل بقدر اخره
لما منع فيه غير الاعراب الحقيقي اذ لو كان حقيقيا
يكون محليا كما يحى ولا يكون التقديرى الا في
المعرب الاصطلاحي كاللفظي وذلك لنقد
في سبعة مواضع وجعلها البيضاوى ثمانية
والمصر نقصها وجعلها خمسة بان ادخل في
الثانية ما جعله رابعا وان جعل السادس

مستثلا

137 مستثلا على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا وذا
الخامس والسابع فثبته ولا تكن من الغافلين للموضع
الاول معرب مقرر اخره الف وان حذف في النقاء
الساكين لا لمجرد الحقة فهو منوى لا مبني فيكون
كالملفوظ فان كان ذلك المفرد اسما فاعرب في
الاحوال الثلاث تقديري لتعذر الحركة على الالف
ملفوظا او مقدرا نحو العصا وعصى وان كان
فعلا فرفعه ونصبه تقديري لوجود الالف في
تينك الحالتين وجزمه بحذف الالف لفظي لوجوده
في اللفظ نحو يخشى ويخشى الله ولن يخشى وكفى
الناس ولم يخش والموضع الثاني ما اسم معرب
مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو حذف او قلبت
حال كونه غير التثنية فانه اذا اضيف اليها يكون
اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ نحو سلمى وسلى
بالتشديد فان كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر
السالم فرفعه تقديري للزوم القلب والادغام
فقط دون نصبه وجره فانها لفظيان بياء مدغم
فالاولى تقديمية كما في الاداني نحو جاني مسلي
اصلة سلموى قلبت الواو ياء وادغمت وان كان غيره
اي غير جمع المذكر السالم فالكل اي كل اعرابه تقديري
سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما
لوجوب الكسر والسكون او الفتح قبل العامل وتعذر

اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او صنفين
 جعل ولا يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان
 البعض كما يمكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا
 بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل
 بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور ان
 الاضافة الى الضمير لا توجيه نحو غلامك وغلامك
 نحو غلامي وابي ورجالي ومسلماتي والموضع الثالث
 ما اسم معرب مطلقا في اخره اعرابي محكي اي حركة او حرف
 محكية والتسمية بالاعراب مجاز بالكون اذ ليست باعرا
 في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب
 الحقيقي فما جعل اعرابه تقديرية للزوم اشتغال
 الاخر بالحكاية فنصار كالثاني ولذا قدمه على الرابع
 عكس ما في اللب حال كونه اما جملة في الاصل منقولة
 في الحال الى العملية نحو تابط شرافان الصحيح انه معرب
 اعرابه تقديرية وقيل مبنى كاقبل العملية او منفردا في
 قول لقوم المجازي واما بنو تميم فلا يرون الحكاية في
 المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه
 نحو من زيد اذ كونه منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد
 المنصوب فتقدر رفعه لفظا مقولا لمن قال ضرب
 زيد ونحو دعي عن تترقان اعرابه ببناء مقدرة والمفرد
 حكاية لمن قال لك تترقان وكذا اي كالمذكور في كون
 اعرابه تقديرية لا اشتغال الاخر بالآخر كل علم مركب
 جزؤه الثاني معمول في الاصل لما لا اعراب له اصلا

فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا الجزء ايضا فيكون تقديرها
 نحو ان زيد وهل زيد ومن زيد اعلاما فان كل منهما
 معمول في الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء في الثاني
 والحرف في الاول والثالث بخلاف نحو عبد الله ونحو
 مضروب غلامه علمين من العلم المركب الذي جزؤه الثاني
 معمول لما له اعراب في الاصل فان اعراب الجزء الاول
 اي الاعراب الذي يظهر فيه اذ لا اعراب له في الحال
 لكونه جزئا من زيد بل للجموع على ما هو المختار عنده
 حقيق في الامتحان منهما اي من نحو عبد الله ونحو مضروب
 غلامه لفظي لظهوره في لفظ ماله الاعراب وان كان
 في وسطه لكونه مماله اعراب في الاصل ولما منع في اخره
 وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديرية كما
 اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له بحسب العوامل فان
 رافعا فرفع وان ناصبا فنصب وان جارا فجر
 والثاني مشغول باعراب الحكاية اي باعراب ملتبس بها
 ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الاخر او ما
 في اخره بناء محكي والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب
 نحو خمسة عشر علما فانه اذا لم يكن علما يكون جزاء من
 كما سيجي واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديرية
 على الاشهر لا شفاء موجب لبناء الذي سياتي وتعذر
 ظهور الاعراب في لفظه لما منع هو الحكاية وقيل يكون
 مبنيا كما قيل العملية ومثله سيبويه كما صرح به في الا
 متحان والموضع الرابع ما اسم او فعل معرب في اخس

مطلب البصيرة الرابع

الاول ترك في كافي الاول ياء مكسور ما قبلها وان حذف
 لالتقاء الساكنين فانه كالمفوض لكونه مقدرا لامنتيا
 حتى يكون عرابه لفظيا كما في يد فان كان ذلك المعرب
 اسما فرفعه وجره تقديرى للزوم تسكين الياء المذكور
 لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظي
 لحقة الفتحة عليها نحو القاضي وقاض وقاضى البلد
 كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجره اذ هما على
 تقديرى لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتحة ان لم يكن
 باخره ضمير مرفوع فانه لو لحق به فان كان نون جمع الموش
 يكون محليا وان كان غيره يكون لفظيا في الاحوال الثلاثة
 بخير ميان وؤمن وترمين ولن يرميا ولم يرميا المحو
 يرمى هو وترمى انت اوهى وارمى انا وترمى نحن والحق
 منها فعل اخره او مضموم ما قبلها اذ لم يوجد اسم كذا
 فرفعه فقط دون نصبه وجره اذ هما لفظيات
 ايضا اى كفعل اخره ياء مكسور ما قبلها تقديرى
 لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو المذكور ان
 لم يلحق باخره ضمير مذكور اذ لو لحق به يكون عرابه لفظيا
 او محليا كما مر نحو يعرف هو وتعرف انت اوهى
 واعرف انا وتعرف نحن والسادس منها اسم معرب
 اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده اى كلمة في اولها
 همزة وصل تغير للساكن فانها تستقط عند الملاقاة
 فيجتمع الساكن فيحذف حرف الاعراب فان كان ذلك
 الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المفردة المكبرة

مطلب الوضع الخامس

مطلب الوضع السادس

المضادة

المضافة الى غير الياء فاعرابه في الاحوال الثلاثة تقديرى
 لعدم ظهوره في اللفظ لما مر بخوجاثنى ابو القاسم ورا
 ابا القاسم ومررت باني القاسم وان كان جمع المذكر
 السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو
 مصطفىون ومصطفين بفتح النون في النصب
 والجر فيحرك الواو دفعا للساكنين بالفتحة المحال
 والياء بالكسرة لما ذكر فيكون عرابه لفظيا في الاحوال
 الثلاثة لظهوره في لفظه بخوجاثنى مصطفىون
 القوم بضم الواو ورايت مصطفى القوم ومررت بـ
 القوم بكسر الياء فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب
 مفتوحا يحذف فان اى الواو والياء للساكنين فيكون
 عرابه تقديرى في الاحوال الثلاثة بخوجاثنى ضارب
 القوم ورايت ضارب القوم ومررت بضارب
 القوم وان كان ذلك الاسم تثنية فرفعه تقديرى
 يحذف الالف للساكنين وفي نصبه وجره تحرك الياء
 للساكنين بالكسرة للجائسة فيكون عرابه فيها لفظيا
 بخوجاثنى علام ابنك يحذف الالف ورايت علام
 ابنك ومررت بعلامي ابنك بكسر الياء فيهما و
 الموضع السابع من المواضع السبعة المعرب الموقوف
 اى الذى وقف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال
 كونه مما كان اعرابه بالحركة لا بالحرف اذح يكون لفظيا
 كسليون ويضربون فان كان ذلك الموقوف عليه
 غير منون بتنوين التثنية منونا بتنوين المقابلة او لا

مطلب الوضع السابع

في آخره تاء التانيث فاحواله الثلاث أي اعرابه فيها
تقديرى لعدم ظهوره في اللفظ نحو احمد في الاحوال
الثلاثة مثال للنون بغير التمكن وان كان منوناً
بتنوين التمكن بغيرها بلا همزة او بها اي حال كونه بلا
تاء التانيث او بلا هاء متقلبة عنها فرقه وجره
تقديرى لسقوط الاعراب بالوقف دون نفسه
فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه
فتح ما قبله الذي هو النصب نحو زيد فانه يقال
جائى زيد و مررت بزيد بسكون الدال ورايت
زيداً بالالف واما المحلى وهو ما لا يظهر في اللفظ
ولا يقدر في آخره بل في نفسه لما منع عن ظهوره فيها
ففي موضعين لحدهما الاحسن الاول والاخر يدل
الثاني الاسم المعرب المشتغل آخره باعراب غير محكى
لما عرفت انه لو اشتغل بمحكى لكان اعرابه تقديرى نحو
مررت بزيد فانه يحكى على محل زيد بالنصب على
المفعولية فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لا
له مع الجار لان الجار الة ووسيلة في اقتضاء معنى
العامل الى المفعول فهي اذا من جملة العامل فلا
يكون من جملة المفعول كذا في الامتحان وكذا اعجبني
ضرب زيد و مضى بزيد فزيد مرفوع المحل على القى
او منصوبه على المفعولية في الاول والثانية في
الثاني والثاني منهما البنى العارض الذي يتوارد عليه
المعاني المقتضية قال فيما علقه على الامتحان قالو

مطلب اعراب المحلى

مطلب النبنى العارض

التقديرى

140
التقديرى كما يمكن ان يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه
واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس
ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعاني المقتضية
عليه دلالة على المعنى المستقبل بالمطابقة لكن في
نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا
لكونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد
فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا
وبقى مجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لو
ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرى نحو زيد
و ادعوا زيدا و زيد ضارب عمرو و عمرو و مررت بزيد
وقوله تعالى واختار موسى فومه بخلاف مبنى الاصل
فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توار المعاني عليه
لعدم دلالة على المعنى المستقبل بالمطابقة وهذا
التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى والجمهور
قصر المانع على البناء و قالوا من كونه محليا انه في
محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيه فيرد عليهم
ان المحلى قد يكون في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا
ان زيدا في مررت بزيد و ضرب زيد سديد و عمرو
ضارب زيد منصوب المحل واما نحو تابط شرا
علما بالمختار انه معرب اعرابه تقديرى بل كونه المانع
في الاخر فقط هو الاشتغال بالحكاية والمفعولية
زالت بالعلمية بخلاف المانع في زيد و مررت
برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار

ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا في الاخرين من
ظهور النص غاية ما في الباب ان ذلك المانع أو
في الاخر مانعا اخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع
الاول دون الاخر فلذا الوزال الاول وبقي الثاني
صار الاعراب تقديريا بخواتم شرا على الصحيح
الى هنا كلامه فهو اي المبني عارضا او اصليا باستحدا
ما كلمة كانت حركته وسكونه اي حركة اخرى وسكونه لا
يعامل اي بسببه ولودخل عليه بل بان الاصل في البناء
السكون والعدول الى الحركة بسبب اخر كما سيجي
وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة داخلة فيه مع
ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده متد
الز مخشري وهو كونها معرفة موقوفة صرح به في
الامتحان لان حركتها تكون يعامل لودخل عليها ملتبس
او ملتبس بخلاف المعرب فانه ليس كذلك وهون
اعربته اي اوضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار
المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء محل
لوصفه فهو اي المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا
لما سبق عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة ال
ما كلمة كان حركته وسكونه اي حركة اخرى وسكونه يعا
اي بسببه بواسطة او بدونها فيشمل مدخول الجاز
الزائد وغيره مما لا يتعلق بشئ على ما يشعره تنكير
عامل فافهم ثم ان لم يقصد شمول هذين التعيين
للمبني والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران في الا

141
في الاقسام لانه اراد التبيه على الخطا طرقة ما
بالحرف بعد جعل التعريف شاملا له والاكتفاء
بذكره في الاقسام وانه لو اراد الشمول بهما وزاد حرف
بعد سكونه فيهما لصدق تعريف المبني على المعرب
بالحرف لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل وبعد
يحصل صفة له وهي الدلالة ولادلالة له في
في المبني حتى يراد به هذه الصفة كما في المعرب على
ما لا يخفى انما ترك تعريفه ابن الحاجب لعدم
حصول الغرض الاصل من التعريف بهما وهو
معرفة الافراد والاجراء الاحكام عليها وهذه لا
تختص الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما
عدها معرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد ان ففيها
في انفسها لانه اطلق المركب واراد جزؤه او المركب مع
الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنهية
المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة الى
تفصيل على جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل
الحرف والماضي والامر بغير اللام دون الجملة وكل
ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل
نوع معرفة وضبط بهما بالوقوف على الاستعمال
في الجملة واحال تمامها على تفصيل المبنيات وانما عد
عن تعريف الجمهور وهما ما لا يختلف اخره يعامل وما
اختلف اخره به لانهما ان الاختلاف بغير عامل حكم
المبني وانما المرتب عليه من حيث هو مبني وليس كذلك

اذ حكمه واثره المرتب على ثبات اخره على هيئة مخصوصة
ولذا عرفه المطرزي بما عرفه المصنف بعد تعريف العرب
بالاختلاف والمبنى مطلقا ولم يضمن لثابتهم رجوعه
الى المعرب من اول الامر على نوعين مبنى الاصل اي مبنى
هو الاصل ومبنى العارض اي مبنى هو العارض والاول
اربعة الحرف قد مره كما له في الاصل اي لا يقع معمول
اصلا بخلاف الماضي فانه قد يقع موقع المعرب فيكون
معمولا كما مر والماضي قد مره لكونه الامر مختلفا فيه
والامر بغير الامر عند البصريين قيد للاخير اذ عند
الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر والجملة
من حيث هي هي اخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه
والامر بغير الامر عند البصريين قيد للاخير اذ عند
الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر
والجملة من حيث هي هي اخرها عن الجميع لكون بنائها
مختلفا فيه واعتباريا اذ قد يوجد في جزئها الاعراب
وجه البناء عدم تواردها في المعاني المقتضية عليها
اصلا لعدم دلالتها على المستقبل المطابق في اعراب
المضارع بالمشابهة التامة وهي مفقودة فيها ايضا
كما لا يخفى والثاني ايضا على نوعين لازم وغير لازم
واللازم منهما ما لا يتفك عن البناء اصلا وهو
اللازم المضمرة وجه البناء الاستغناء بدلالة
نفس اللفظ بحسب اختلاف مادة وصيغة على
المعاني الخفية عن دلالة الاعراب عليها التي هي الغرض

من وضعه هذا هو المختار عنده كما صرح به في الامتنان
في بحث المعرب وقيل المشابهة بالحرف في الاحتياج
الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف الخطاب والفصل
واسماء الاشارات قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهي لغة
استقلالها معنى حرفي لكن لم يوضع لها حرف كافتها
الرضي وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه
ما عداه وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه
ما عداه وقيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لانهما
وهي الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى
المتعلق والموصولات وجه البناء المشابهة بالحرف
في الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف غير
اتى وايز فانهما معربان ما لم يحذف صدر صلتها لانهما
لا التزامهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يركب
رجل وخمسة عشر كعدم لزوم الاضافة فيهما ولا
حيث واذ لما سيجي ان الاضافة فيها كالاضافة فلا
ترجح جانب الاسمية وانما بنينا عند حذف الصدر لثابت
شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف من
فشاها الغايات ولذا بنينا على الضم نحو قوله تعالى و
من كل شعبة اثم اشد على الرحمن عتيا وينبغي ان يستثنى
منها ومن اسماء الاشارات تشبهها لان عند كونها معرفة
وجهه في الامتحان بان لفظ التشبيه لما كان قياسا مطر
عاما ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب
ويبدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بنائه في

كاسيحي واسماء الافعال بناها المشابهة لمبنى الاصل
اعني الماضي والامر في المعنى او للفعل الذي لاصل فيه
البناء لعدم موجب الاعراب كاق بمعنى اتضجر واق
بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة
المفقودة فيهما كذا في الامتحان وقد سبقت هذه المذكو
من المضمرات الى الاسماء الافعال فلاحاجة الى ذكرها وما
اسم كان على وزن فعال حال كونه مصدرا معرفة كقفا
بمعنى الفجرة والفجور او صفة مخويا فساقي ويا خبات بمعنى
يا فاسقه ويا خيشه وعلما للموت نحو حذر اسم امرأة قيل
بناه هذه الثلاثة لمشايتها في الزنة والمبالغة لفعال
بمعنى الامر المتأخر في المعنى لمبنى الاصل ورده المص بان جيتي
المشابهة مختلفتان فلا يمتنع قياس المساواة بخلاف ما ذكر
في بناء المنادى المفرد المعرفة كاسيحي فان قيل لم يعتبر
العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض قلت لان قياس
المساواة لا يمتنع باعتباره ولانه لم ير ضرب الرضى حيث قل
كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء
لادليل لهم عليه والاصل في كل المعدول لا يخرج عن
نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى
الاسمية انتهى اي بلا داع للمعدول عن هذا الاصل
فلا بد عليه ما اورده الفاضل عصام بان خروج قفا
من الفعلية المباشرة لخروج ثلاث ومثلث من التركيب الى
الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعى في هذه
الثلاثة العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الاصل

→

لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف لفظتين في معنى
لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل
المقدّر لا اضطرار وجودها مبنيات الى ذلك
كما في منع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحمول عليه
معدولا عنه كما عرفت وان قد رفيه ايضا فهو تكلف
عند اهل المجاز قيد للاخير وهو معرب عند بني تميم الا ان
اخره راء فان اكثرهم يوافقون الجازين في بناءه لانهم
احرصوا للاماله لاسيما في ذوات الراء والمصحح لها كسرة
فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستثقل لكونه في مخجبه
كالمركره فاختر فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة وقال المص وفيه ان
هذا يقتضي اختيار الفتح وفيهما انها يقتضيان عدم
انحصار سبب البناء في مناسبتة مبنى الاصل وان ضموا
ما ذكره الجازيون للفما ذكره الكفايته الا ان يقولوا
هو ضعيف لا يبلغ درجة الاجاب الا ان يضم ما ذكرنا
والحصر للاصل دون الضميمة والاصوات وهو اي
الصوت في عرف النحاة كل لفظ حكمي به صوت اي غير
موضوع للمعنى بدلالة تنكيه واختياره على اللفظ سواء
كان دل الحيوانات او للجحادات كغاق والحكاية اما
الحكي عنه نحو قال زيد غاق او نغ او نغ واما بمشابهة
نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قل غاق
قاصدا ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير ترتيب
وتخصيص الحكاية باخر القسم الثاني وهم لشمولها لكل

معنى وحكما والغرض الاصلى من الخومعة التركيب فلخراج
ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه ح لم
تختصر المبنيات فيما ذكره والتعليل بان ح اسم لاصو
بعد تسليم الاول مردود بالصوت في عرف النحاة
للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم
وغير الكلمة وهو صوت للحيوان او صدر عن طبع وهذا
الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بان ح يصير قسمين
قسما واحدا سهوا والثاني نفس ما صوت والداخل في
الاول حكايته ثم قالوا في سبب الاصوات الغير المحكية
هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار
مذهب الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا ويدل
عليه جواز الساكنين في مخوز يد مع امتناعه في مخوز وفي
المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين
والذى عندي انه لما تعسر وتعد الحكاية عن الصوت
بنفسه قصدوا غاية المشابهة فنوعوا عن الاعراب لئلا
تنقص وتحريك اخر نحو فاق في التركيب بالكسر لا
متناع الساكنين فاعرابها بقدرى ذكره في الامتحان فعد
هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي او صوت به للبيان
بفتح النون كسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديد
او بسكونها مع التخفيف لا بلغة البعير قال بعض النحاة
هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضا الرضى وادى
انه الحق لدخوله في حدها كذا في الامتحان فلا حاجة لعد
هذا القسم قسما من المبني على حدة فذكره هنا اقتداء بهم

→

لانه مخنارة وقال فيه ايضا تبقى قسم ثالث للصوت و
هو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى
بالطبع كينج عند الاعجاب ووتى للتندم واول للتوابع
واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اخر على
ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل في القسم الاول وقد
سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به الحيوان او صدر
عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم وجعلها علة للتفتن
على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب في مقام التعريف
كما لا يخفى على المتتبع العارف وبعض المركبات اذ ليس
كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا كجعل بك
وسيبويه ومنه ما بقي على حاله خمسة عشر فالمراد بنا جز
وهما كلمتان وهو اى ذلك البعض كل كلمتين في الاصل
او في الحال فيشمل ستة اقسام ليس احدهما عاملا في الآخر
في الاصل سواء كان الاولى مما لها اعراب ولا احتراز عن مثل
تابط شراو مثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا اعلاما
اذ كل منها محكى اعرابه تقديري وينبغي ان يقول اسمين كما
فيما سبق للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقول ولا
معرتين قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم ومثل
حيوان فاطق علمين كما مر بل لو قال كل اسمين ليس بينهما
نسبة لكان اصوب جعلت السماء واحدا بان جعل مجز
علما دالا على واحد فان كان الثاني صوتا نبيا اى الجزان
الاول فلا نه ليس محلا للاعراب لكونه جزء حقيقيا من

الاسم فلم ينجح الى سبب البناء ولما الثاني فلكونه مبنيا
 قبل التركيب وهذا سلوك مسلك الخير والافقده مرات
 الصواب عنده انه ليس بمنى قبل الحكاية وبعدها نعر
 باعراب تقديري وكسر الثاني عندا لوصل لامتناع
 الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك وفتح الاول
 نحو سيبويه معناه قبل العملية الراغب في السبب وهو
 التفاح او الرياح اياه اى الواحد رجة سمي به اما النخلة عمرو
 ابن عثمان الشيرازي كمال رغبته فيه او لكثرة شبه اياه
 وان لم يكن الثاني صوتا بنى الاول على الفتح لما مر ان كان
 اخر حرفا صحيحا نحو بعلبك اسم بلد الشام مركب من بعل
 وهو الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد من بك
 اى زاحم او من بك عنقها اى دقها وحضر موت اسم بلد
 وقبيله وهما اسمان في الاصل جعلوا واحدا وعلى السكون
 ان كان اخر حرف علة لنقل الحركة عليها من حيث هي حركة
 وان كانت فتحة نحو معدى كرب وعراب الثاني حال كونه
 غير منصرف للعلية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير
 المنصرف انما هو المجموع لا الثاني فقط لكن لما كان الاخر
 والمنع ظاهرين فيه واخر اخر المجموع عبر عنه بهما تاسعا
 او يجوز على اللغة القصيدة متعلق بالبناء والاعراب معا
 اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها بالمضاف حيث
 شؤيته بالتركيب فجزى الاعراب فيه لفظا او تقديرا على
 حسب العامل وقيل يجوز في مثل معدى كرب فتح الميم
 واسكانه في نصبه ويعرب الثاني ايضا تشبيها بالمضاف

اليه في الصورة فيجزم مع منع الصرف على راي ان قدّر
 انه اسم للموت كما اذا قدّر ان كرب اسم لكثرة وبك
 اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومر
 بعلبك بالحركات الثلاث في اللام وفتح الكاف في
 الاحوال الثلاث ومع الصرف على راي اخر ان قدّر
 انه اسم للمذكور كما اذا قدّر ان كرب اسم للحزن وبك
 للمكان او صاحب البلد فيكسر الكاف في الاحوال
 الثلاث ويبنى الثاني ايضا على راي تشبيهه بالخمسة
 عشر وجهه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية
 على تشبيهه ما ليس باضافي بتركيب اضافي في مجز
 الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار
 دلالة على المعنى في الاصل على ان التشبيه بخمسة
 عشر في وقوع الثاني عقيب الاول غير صالح للتبئية
 للبناء اذا المضاف اليه ايضا كذلك مع انها غير
 مبنيين وان قياس المساواة غير منتج فيهما وان لم
 يجعل لاي الكلمتان اسما واحدا ولكن تضم الثاني حرفا
 عاطفا او جارا فان لم يكن الاولى لفظ اثنين بنيا اى
 اللفظان او الجزأين اما الاول فلو وقع اخر وسقط
 الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمن
 الحرف وقال المصنف فيه انهما كلمتان بالاختلاف لدلا
 جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم اخصاص سبب
 البناء على ما سبق بياو الذي عندي ان التضمن للجزئين

معافلا بنيا انتهى وسلك في هذه الرسالة مسلك
الجمهور على الفتح ان كان آخرها حرفا صحيحا وعلى السكون
ان كان آخرها حرف علة لما مر نحو واحد عشر واحد
عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادي عشرة و
حادية عشرة والزائد عليها منتها الى تسع عشرة وتسعة
عشرة يريد به مادون العشرين وفوق عشرة سواء
اريد المتعدد وهو القسم الاول والواحد منه هو
الثاني والتضمن في الاول ظاهر لا في الثاني اذ ليس
المعنى حادي وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد
من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك
المتعدد ولم يتيسر ذلك في واحد عشر واخواته فانظر
الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين اذن
من الاول ان المراد المفرد من المتعدد لا المتعدد وعطف
الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد
المشتق هي منه ثم حذف العاطف في نحو حادي
عشرة وبقي في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد
ونحو هو اي فلان جاري بيت بيت اي ملا
بيتي وبيته او بيت منه الى بيت مني او ملحق
منى يعنى الجار القريب وهو بين بين اي وقع بين
هذا وبين ذلك يقال هذا الشيء بين بين اي بين
الجيد وبين الردي اشار الى ان هذا الحكم يخص
بالعدد وان كان الاولى لفظ اثنين بنى اللفظ
الثاني لما مر من التضمن واعربا الاول وحذف نون

146 لما حذف العاطف كان على صورة المضاف في حذف
النون واعرب وفيه ان هذا منقوص بمثل
خمسة عشرة كما لا يخفى وقيل اجزاء باب التثنية
محجى واحد وهم الذين يقولون باعراب هذان
واللذان وان حذف النون لا يجاز المطلوب ولنا
المحذوف وقال الفاضل عصام لا الجزء الثاني
منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون
لا يبنى مع ما هو بمنزلة ويدل عليه عدم جواز اثنى عشر
وجواز ثلاثة عشر نحو جاثي اثنى عشر رجلا وايت
اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض
الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة ومن
وبعضها ليست من هذا الباب كضمير الغائب انما
لم يعرفها لانها على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن
بلفظ معين غير صحيح في الدلالة عليه لغرض كإيهام
على السامعين ونحوه غير انها بمعنى يكتفى به وهو اي ذلك
البعوض كويحيى لمعينين محتاجين الى التمييز ففرقوا بين
تمييزهما في الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه بقوله يكون
للاستفهام عن العدد في نصب ما بعده على التمييز محلا
على مميز العدد الاوسط فان خير الامور اوسطها والحمل
على مميز احدا لطرفين تحكم نحوكم رجلا ويكون للتمييز
عن العدد وسميت بها وان كانت لانتشار التكثير باعتبار
ان متعلقها خبر تمييزا بينهما بمعنى التكثير فيضاف اليه
ما بعد نحوكم رجلا او جال لانه نقيض رب او مثله فحل

مطلب بعض الكنايات

عليه في الجريه فميز العدد المضاف ببعضه مفرد وبعضه
مجموع فحمل عليه مادفعاً للتحكم وبنائها لكونها موضوعة
وضعت الحرف ولكن الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف
وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على كونه للعبد وقد
يجي لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة
مثلاً وينصب ما بعده على التمييز لما مر في الاستفهامية
وبناؤها لكونها في الاصل ذات دخل عليها كاف التشبيه
فصار المجموع بمنزلة كلمة بمعنى كذا فيبقى ذاعلي اصل بناؤها
نحو عندي كذا درهما قال في الامتحان وينبغي ان يذكر
كاين فانه مبني ايضا بمعنى كذا الخبرية واصلها كاف
التشبيه دخلت على اي فصار المجموع اسما واحداً مبتدأ
على السكون اخره نون ساكنة لا تنون ولذا يكتب
بالنون وكيت وزيت بحركات التاء ولا يستعمل
الا مكررين بواو العطف يكونان للحدث اي الكنا
عنه بخلاف كيت وكيت وكان من الامر زيت وزيت
وبنيها لكونها عيارتين عن الجملة التي عدت من بني
الاصل والكلمة المتضمنة بمعنى ان والاستفهامية من
وما غيرها وجه البناء ظاهر غير اي واية فانها
معربان لما مر وبعض الظروف لان جميعها ليس
بمبني والمراد به اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه
الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ ذكر الفاضل عما
لكنه خلاف المتبادر وقال المص ذكرها لشبههما
بالظرف في الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه

حقيقيا

حقيقيا او حكما فيشمل كيف الذي للحال والصفة
واما ذكر الكاف واماذ كذا الكاف وما عطف عليه
فمن قبيل ذكر الشئ في باب ما يناسبه نحو امس بنى
لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة على
الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا في تحريك الياء
وقط بفتح القاف وضم الطاء المستددة في اشهر اللغات
وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف ابتعا
لضمة الطاء وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها
لوقت الماضي المنفي فعلمه مثل ما رايته قط اي ابد
وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف ولشد
لحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها
الى هذا الان وقيل لشبهها بالحرف لانهما مثلما
في استغراق النفي ونحو من يفتح العين وضم الضاد
في المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو الزمان
المستقبل المنفي فعلمه نحو لا اراه عوض هذا وبناء
على الضم لكونه مقطوعاً عن الاضافة كقبيل بدليل ان
معها نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين الداهرين
ما يبقى على وجه الارض ومنذ ومد وبنائها لكونها
اياهما حرفين وكونهما مقطوعين عن الاضافة
كقبيل ولذا بنى الثاني على الضم واجتماع الساكنين
وبني الاول على السكون لعدم اجتماعهما واذا القي
الساكن يضم اخره للاتباع ولان اصله منذ بدليل
انه لو سمي به بصغر على ميند ويجمع على امناذ تدبر فلما

اخرج الى التحريك عاد الى اصله نحو هذا اليوم قد تم
 على من ذلك ما امر وقيل ان بناء لكونه وضعه وضع الحرف
 ومن ذلك محمول عليه وقال الفاضل لو ثبت هذا لثبت
 ان من ذلك ليس اصلا له والا كيف يكون اصلا في البناء
 سابقا عليه ولانه علب في الاسم ومن ذلك في الحرف على
 ما حكاه الزجاج عن النخاعة لان الحذف لا يلحق الحرف
 ولا استبعاد في ذلك كما لا يخفى من له اد في استبعاد
 واذا بنى للزوم مضافته الى الجملة وما اضيف اليها
 في الحقيقة مضافا الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا
 فكانه محذوف كما في الغايات ولم يرب على الضم لان
 الالف لا يجتمع واذا بنى لما امر وكون وضعه وضع
 الحرف ولذا بنى على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى
 الضم لا كما قال الفاضل عصام في شرح التلخيص هو
 لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول
 معية السبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك
 اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني
 وجماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين
 وذهب بن خروف بصحة لما سلم دخل الجنة واجيب
 بانه مبني على المبالة وقول سيبويه انما يكون مثل لو
 محتمل الى انه مثله في الماضي وفي عدم الطولية وقال ابن
 مالك انه بمعنى اذ واستحسن ابن هشام بانه يختص
 بالماضي وبالاضاقة الى الجملة قوى لقول الظرفية
 ولعل ميل المص الى ذلك حيث قرنه مع وجه البناء

ما امر ومتى استفهما او شرطا للزمان واتى استفهما
 او شرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما ايا واما استفهما
 للزمان وكيف استفهما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما
 اياه فان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل
 غير ناسخ في ال نحو كيف جئت وحيث للمكان المبهم ويقا
 الى الجملة اكثر يا وجه البناء فيه ما قر في اذ او كذا بالف
 مقصورة قال الرضي لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو
 بالاتفاق ثم قال الفه يعامل معاملة الف على والى ثبت
 مع الظاهر وينقلب باء مع الضمير غايبا وحكى سيبويه
 عن قوم ذلك وعلا لشد والاك ولا يضاف الى الضمير
 لا اصل الالف سوى هذه الثلاثة ولكن بفتح اللام ضم
 الدال وسكون النون وهو اصل اللغا وقد ينصرف فيه
 ينقل الضمة الى الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون وبسكان
 العين للتخفيف كما في عصم فيدفع الالتقاء بفتحة او
 النون وحذفه اشار اليه بقوله وكذا بفتح اللام وضمها
 وسكون الدال وربما ينصرف فيه بحذف النون من غير
 تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه
 ثمانية لغات وعبارة المعنى تحتها على ما لا يخفى قال
 الفاضل عصام ولا يخفى ان الثلاثة الاخيرة مبنيات على
 السكون لان اخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة
 في البناء حال لاخير دون الوسط والقول بان الاخير فنيا
 مبني والمعتبر هو الدال مردود بان المحذوف لعله لا
 نعم يصح ذلك في لد يضم الدال دون غيره وان وقع التقاء

الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظيره لكن جبراهم
 على ذلك حذف النون في لد بلا علة انتهى قبل نبت لوضع
 بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه ورده الرضى بان
 الواضع انما يضع وضع الحرف اما كان يعرف انه يكون في
 التركيب مبنيا المشابهة بالحرف فالوضع وضع الحرف لا
 يصلح ان يكون وجه البناء والفاصل عصام بانه لا يجوز
 تقريب بناء الاصل على ما يحصل بالتعريف فيه فان نحو
 بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضى لاستلزامها الابتداء
 الذي هو معنى من وقال الفاضل عصام والاقر بان
 يقال تتضمنه معنى من ويجعل دخول من تأكيداً فعلي
 هذا الحاجة الى تقدير من اذ لم يذكر كما قرره الرضى والكا
 الذي بمعنى مثل نحو فيمكن عن ك البرد المنهم اي عن اسنان
 مثل البرد الذائب للطافتها وعلى بمعنى فوق نحو من عليه
 وعن بمعنى الجانب نحو من عن بمعنى الاسمية صفة للثلاث
 الاخيرة والقرينة على اسميتها دخول حرف الجر عليها الانتفاع
 دخولها على حرف الجر وغير اللازم من النونين اربعة اقسام
 الاول ما اى اسم مطلقاً قطع عن الاضافة بحذف المضاف
 اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكان لم يقع عنها فيعرب
 وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضرباً
 له الامثال وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلاً
 اذا غصرت الباء القرأت والمعنى في الحالين واحداً
 بعضهم المحذوف منوى في المبنى ومنه بيانه في المعز
 وقال الرضى الحق هو الاول منوياً فيه المضاف اليه

اذلو كان منسياً كما في الظرف يعرب مع النونين نحو
 رب بعد كان خبراً من قبل ولم يسمع المنسي في غيره نحو
 قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء
 واسفل ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليهما ما
 بمعناها نحو ميم وشمال ولا غير وليس عليهما ما بمعناها
 نحو ميم وشمال ولا غير وليس غير وحسب وجه البناء
 في الجميع المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى
 الضم جبراً للنقصان بقوى الحركات والآن عطف على ما
 ولو قد مره لكان ولي واظهر وجه البناء فيه بشبهة
 بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالثنية والجمع
 والتصغير وتضمنه معنى اسم الاشارة او حرف التعريف
 والظاهرة زائدة وعد من غير اللازم مبني على راي من
 انه قد يعرب اسنداً لا بقوله كانهما ملان لم يتغيرا
 والاصل من لان حذف نون من وكسرتون لان لا نحو
 من عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسرياً
 الا ان الفتح اشتهر واكثر وقال الدمايني وفيه نظر لعل
 وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسري
 حرف الجر والثاني المنادى وهو ما نودي بحرف النداء لفظاً
 او تقديراً نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل
 هذا يا الله وباسماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الجا
 المفرد لا المضاف ولا المشابهة المعرفة قبل النداء او بعد
 فانه مبني على ما يقع ذلك المنادى في غير صورة النداء
 لفظاً او تقديراً او محلاً لا يرجع الى ما الذي هو عبا

عن الحركة التي هي الضمة والحرف الشامل الالف التثنية
 وواو الجمع انما بنى وقوعه موقع الكاف الاسمية ومثلا
 لها افراد وتعرفا في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطا
 الحرفية لفظا ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهور واستبعد
 بعض الكل بمنع المشابهة بانه لا تقرب في كاف الخطا
 الحرفية والافراد لا تقرب لا تكفي في المشابهة والابني التكرار
 المضرة ثم قال والاشبه عندي ان بنائه لتضمنه معنى
 الامر كتحال واجب وانما لم يبين المضاف لمعارضته الا
 صفاقة سبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا
 المقول غير معين لان الامر خطاب لمعين والمقول غيره
 ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بنى على
 ما يرفع به للفرق بين حركتي المنادى العرب وبين البني و
 حروفهما كذا في الرضي هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم
 يوجد للعدول عنه داع كما اشار اليه بقوله ان لا يجوز
 الف الاستغاثة او الندبة هذا الشرط انما يقيد في الواو
 او الالف مادام الفانما ضم ما قبله دون المتن المجموع
 اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق باخرهما ولا نحو يا زيد انا و
 يا زيد وناه لا انتفاء المنافات لوجود الفصل بينهما بالبنو
 يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق باخره الفتي
 على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد ونهما
 ولذا خص المثال هناك به ولو غير لحق الالف بناهما
 ايضا على ما يرفع به ليسين حكما ايضا ولكن ان تريد
 بالآخر ما يراى في تعريف الاعراب فالحق لا يلحق باخرها

الف بل لولحق بالبنون وهو ليس باخرهما على هذا
 المعنى ولا ياوله لام الاستغاثة او التعجب او التهديد
 اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به نحو يا زيد
 مثال للمعرفة قبل النداء والمبنى على الضم ولم يلحق باخره
 الف ولا ياوله لام ويا مسلمان مثال للمعرفة بعده
 والمبنى على الالف ولامه ويا مسلمان مثال للمعرفة
 بعده والمبنى على الواو ويا هذا وفي ايراد المثالين
 الاخيرين تبينه على ان ليس المراد بالمفرد ما يقابل المتن
 والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك اليه
 قوله وان كان المنادى مضافا او مشابها به اراد به ما
 اتصل به شيء من تمامه معمول له او نعت له جملة او ظرف
 او معطوف عليه على ان يكون اسما لشي واحد ونكرة
 او نكرة ينصب على انه مفعول به اي يبقى على ما كان عليه
 من النصب لفظا او تقديرا او محلا الذي هو الاصل
 لا يعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعي ولان الاضافة
 تكونها من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية ويجعل
 المشابهة ضعيفة فلا يراد ان تنصب المنادى تحصيل
 الحاصل اذ قيل كونه منادى منصوب ايضا ولا ان اراد
 النصب لفظا او تقديرا بشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال
 ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرك مبنيا
 على الفتح لان كلامها لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا
 مع انه مضاف بفعل مقدر عند سيبويه وهو الضم
 فاصل يا عبد الله ادعوا وانا ادى عبد الله حذف فعله

انشاء حذف واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم انبت عنه
 حرف النداء ليدل عليه فتأكد الوجوب لامتناع الجمع
 بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله وكذا لانه
 حرف النداء عليه وفادته فائدة نحو يا عبد الله
 يا خير من زيد مثال الشبه المضاف وما من تمامه
 معمول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة او ظرف
 نحو يا حليما لا يعجل ويا خلة من ذات عرق بخلاف
 يا زيد الظريف ومثال ما من تمامه معطوف على ان يكون
 اسما لشي واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين عدوا وعلما بخلاف
 يا زيد ويا عمرو ويا رجلا لغير معين بان اريد من باقي
 اي رجل كان وان الحق باخره اي اخر المنادى المفرد
 الف مذكور بني على الف لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيد
 وان اتصل باوله لام مذكور بحجب جزم لانها لام الجرس
 للتخصيص دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالذات
 وهذه اللام مفتوحة حملا على لك ولو عطفت بغير
 للكهولة وللشباب تكسر في المعطوف ولا يستعمل
 فيها الا بالكونها اشهر وانما اعرب معها الضعف
 مشابهة للحرف بدخول خاصة الاسم نحو يا زيدا في
 مقام الاستفانة او للتعجب او للتهديد ولذا لم يند
 المستغاث له لانه لو ذكر لم يحتمل اخويه ولما لم يحرك
 الحكم الا في في التوابع كلها بل في بعضها ولم يحرك فيما هو
 جار فيه مطلقا بل في بعضها قيد عين التابع الحاد
 فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه

فقال

فقال والبديل من المنادى المبني على ما يرفع به مطلقا
 والمعطوف عليه الخالي عن اللام اذ الحكم الا في لا يجري
 في غير حكمه اي حكم كل منهما حكم المنادى المستقل
 الذي يابشره حرف النداء مطلقا وذلك لان
 البديل هو المقصود بالذكر والاول كالنوطئة للنداء
 والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة
 ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشر كلا
 منهما فالاول نحو يا رجل زيد في المفرد المعرفة
 والثاني يا زيد وعمرو كذلك ونحو يا زيدا يا
 عمرو واخا عمرو وفي المضاف ويا زيد طالعاجيلا
 او وطالعاجيلا في شبهه وزيد رجلا صا او رجلا
 صا كما في النكرة انما يتعرض هنا لبيان حكم غيرها
 من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي لكونها
 كتوابع سائر المبني في كونها ثابتة لمحل متبوعها
 دون لفظه وقوله ترفع حملا على لفظه ليس كما
 ينبغي اذ يلزم مرجع ان لا يكون اعرب التابع من جنس
 اعرب المتبوع مع انه لا بد منه والتعظيم للحقيقة والحكم
 جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع في
 المعقل مثلا في مثل يا زيد والعاقل ليس باعرب
 ولا بناء كالجرجوارى صرح به في الامتحان فلا وجه
 لتخصيص هذا البيان بحث المنادى المبني كما لا يخفى
 على الذكي وصرح النداء خبر مجعوع يا وما عطيف
 عليه ودمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل في الاستفانة

مطلب من النداء

والشجب والتدب والتهديدا هو وهو البعيد
 حقيقة كقولك يا زيد لبعيد منك حقيقة او كما
 كقول الداعي يا الله ويا رب والله تعالى وان كان
 اقرب الى كل شخص من جبل وريده لكن الداعي يستعمله
 استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو
 جل وعلى كذا قال الزمخشري وقال ابن الميزان
 هذا دليل اقناعي فان الداعي يقول يا ذريا
 غيرة بعيد ويا من هو اقرب اليك من جبل الوريد فان
 من الانتصاب منصب البعيد كذا في التسهيل ووجه
 للدعوى فيظهر ان الاختصاص له بالبعيد واما
 وهما البعيد قد هما التشابه هما ليا لوجوده
 فيهما وقد اوردنا على الثاني لان الهرة من اقسام الحيوان
 والهامة بعده واوى بالمدح البعيد ايضا كما في
 التسهيل وادى بالقصر للقريب وواعد منها لان
 الحق عنده كون المندوب من المنادى كما صرح في
 الامتحان وهو مختص بالتدب لا يستعمل في غيرها
 بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق والثالث اسم
 لا التي تنفي الجنس اذ لو كان مضافا وشبهه لم يكن
 مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذا الاضافة ترجح جاز
 الاسمية تكرر منصرفه بلا اذ لو كان معرفة او مقصود
 عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرار
 حال كونها غير مكررة اذ حكم المكرر سيجي نحو لا رجل
 في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين فيها ومسلمات

وقيل للتوسط قد مد له لئلا يشبه
 لئلا يكون على حرفين والحق للقرين

انما بنى لتضعه معنى من الاستفراقية لانه جواب لهل من جبل
 مثلا وعلى ما ينصب به ليكون البناء على حركة واو حرف استحقاقا
 النكرة في الاصل قبل البناء ذكره الرضي واقول هذا مخالف
 لما ذكره في المنادى من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الخ فلا بد
 من بيان الفرق حتى يتم الكلامان ولعل ان لا عامل ضعيف
 وقد يتفرد عنه فجعل حركة معموله المبني موافقا لعمل المحلى
 وهو النصب ليكون مارة ومذكرا له ولا يظن انه معزول
 بخلاف عامل المنادى فانه قوي لا يتفرد اصلا فلا يظن
 بالعزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ما نسخ لخاصة البعيد
 والعلم بالحقيقة عند العليم الجدير وعلى السكون جملا على
 الماضي او نون التوكيد خفيفة او ثقيلة انما بنى بها لكونها
 بمنزلة الجز ولو دخل الاعراب قبلها يلزم دخول وسطها
 ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى في الحقيقة وبنى على الضم في
 جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة
 الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرها ذكر
 في الامتحان وقال بعض الكمل بنى مع الثاني على الفتح ان لم يقع
 بينهما مرفوع بارز واما اذ وقع فالمضارع معرب تقدير
 لوقوع الفصل بينهما بالضم ونظير الخ برادق وبالقول الحق
 لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجز لانهم عدوا هذا
 الضمير من الفعل استند لا لا بسكون اخر مثل اضربنا حتى
 جعوا النون بعد اعرابا مثال الاول نحو يضرب للغاشية
 تضرب للحاضرة ومثال الثاني نحو هل يضرب بفتح الباء او
 وهل تضرب بفتح الباء او ضمها او كسرهما والنون فيهما خفيفة

مطلب جاز البناء

او ثقيلة وهذه الالفاظ من نحو قبل الى هنا يجب بناؤها
ولا يجوز اعرابها عند وجود شروطها وان كان بناؤها
غير لازم لانفائه عند عدم احدها واما جاز البناء فالظن
المضافة الى الجملة والى افعال المضاف فانها اى الظروف
المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا
واسطه او بها على الفتح لحقنه بخوفه تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم ونحو حينئذ ويومئذ اى حين ان كان
كذا ويوم ان كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب وكذا
في جواز البناء على الفتح للاكتساب والحقة مثل غير مع لا
ضافه الى ما والى ان المصدريتين مع مدخولهما والى
ان المشددة لذلك مثل قيامى ما قام زيد وان يقوم
وانك تقوم ونحو قول غير ما تقوم وانك تقول واسم لا
عطف على الظروف المكررة صفة لا المتصل بها المفعول
النكرة صفات الاسم وقد سبق حكم اسم الغير المكررة و
المفعول المفصول بدل عنها والمضاف وشبهه والمعركة
نحو لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة لا يهدى بها الله
وغايته فانه يجوز بناؤها على الفتح على الاصل المذكور وبقي
مفردا وجملة يتقدّر الخبر الاول ورفعها على الابتداء المطالب
السؤال لانه لا يتدأ بجواب بغير الله حول وقوة وفتح الاول
على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا على لفظ الاول
ومحله القريب منون الاعمارة ورفعها عطفا على محله البعيد
ولا زائدة بينهما وهو بالجر عطف على النصب ورفع الاول
بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير مع

ف

153

مع فتح الثاني على الاصل المذكور وهذه الوجوه خمسة
احده يجوز في اسماء امثاله اى مثال لاحول ولا قوة
الا بالله في كون لا مكررة متصلا بها اسمها مفردا
نكرة مثل لا رجل ولا امرأة فيها وصفة اسم لا عطف
على الظروف واسم لا المبني صفة اسم لا احترازا
عن المعرب فانه صفة لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب
قطعا المفردة المتصلة به اى الاسم صفتان للصفة
احترازا بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها
اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثاني عن المفصول
مثل لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا
بل تعربان رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها اى الصفة
المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاختاب بينهما
والانصال وتوجه النفي اليها حقيقة فكان لا باسرها
نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز لعمريها رفعا حملا
على محله البعيد ونصبا حملا على لفظه او محله
القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب
ولما عطوفة نكرة بلا تكرير لا ترفع حملا على محله
البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب
ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذلك لم
يتعرض له لان كلامه في جاز البناء وانما لم يتعرض
لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا تقرر عنهم فيها غير انه
نقل عن الاندلسي انها كسائر التوابع المتساوية ثم الكنا



فلا بد عليه ما اوردوا لنا من اهل البيت
من الفقه والادب والعلوم والاركان
الارباب والاولاد والمواليع